

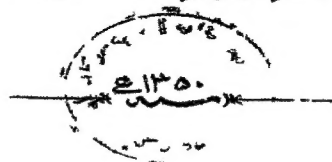
الَّذِي لَا يَرْفَعُ رُفْعًا فِي الْوَسْطِ

# نِعَالُ الْفَرَقِ

فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ

لِلْأُسْتَاذِ مُحَمَّدٍ نَوَاشِہِ الْكَسْمِيرِيِّ (مُتَعَنَّا اللّٰهُ طَوِيلَ حَيَاتِهِ)

شَيْخُ الْحَدِيثِ بِمَجَامِعِ الْأَسْلَامِ دِيْلَا بَهْمِيَانِ



مِنْ مَطْبَعَةِ مَبْعَاثِ الْحَقِّ الْعَسْلَمِيِّ

بيچڈ برقی پریس دہلی





### الحاشية المتعلقة بصنف ٩٤

وفي الحاشية يزيد بن زياد الكوفي مولى ابني هاشم عن مولا عبد الله بن الحارث بن نوفل و  
ابن حنيفة وابن ابني ليلى وعنه زائدة وابن ادريس شيخي عالم فقه صدرق ذو الحفظ لم يترك  
مات سنة ١٣٤ هـ كما ولئن ثبت انه قد كان بغير الكوفة زمنا قبل فالحق ان سماع من سمع  
منه قبل دخوله الكوفة وسماع من سمع منه بعد دخولها قبله ان يتفق بهما صحيح فترك ذكره  
اكتماء بالقدس المعلوم في كلا الجانبين ١٢

### الحاشية المتعلقة بصنف ١٣٥

واعلم ان حدث العالم بمجموعة من كثر العدد بحيث يسبق العدد الواقعي كله المجموعي  
لا بان يكون صحيح قدمه النوعي بتصنيف به بوصف كل جزء وفرد منه به على طريقة وصف المجموع  
بوصف اجزائه محقول ومفهوم محصل وله نظائر ذكرناه في حاشية م من القصيدة وهو التحول  
من ضد الى ضد كتحول الحركة الى السكون في البيان بد من براخ ولو كانت لزمان تكون غير محقول  
وان بما نفع ضعيف بعد ضعفها فان الحركة وان كانت ضعيفة وان فليست سكونا وتحول الامرين  
وجوب الى امكان ومن بساطة الى تركيب ومن تجرد الى مادية ومن وحدة الى كثرة ومن  
كمال الى نقص ومن سكون الى حركة ومن فعل الى قوة ومن فاعل الى قابل ومن قدم الى احدث  
ومن ثبات الى تغير ومن عدم الزمان والمكان الى وجودهما ومن سمدية ودهر الى تقصير زمان  
طفرة بدون تحلل براخ لا تنهاهي كما في الاجزاء المتناقضة المتصل وان كان البعد او المقدار  
متناهيا في الكل فهذا التحول متحقق لاحتماله ولكن لا يرجح ما لتعيين موضع التحول والفلاسفة  
عينوا موضعه في مسألة الحدوث فيما بعد المادة المستحيلة وليس بشئ واذا فهمت هذا فلذا لا  
في تحول العالم من عدم الى الوجود لا يحتاج الى تسلسل في البين وهو القدر النوعي بحيث انه  
اذا استند الى شئ واعتمد عليه سقط على اخر تدرى لا كالمعلق وهو تحقق ما بالعرض بد من ما  
بالذات ههنا ولو في غير الجعالات فانها شرائط ومقدومات يلزم فيها ايضا هذا فكما لا يصح في  
هذه ادخال غير المتناهي في البين فانه وان ذهب الى غير نهاية يقال كما في شك مشهور  
ان الوجه المعلوم معلوم والمجهول مجهول ان المجرد مجرد والمادى مادى وكذا القدير قديم  
كما كان والحادث الزمانى حادث الآن ايضا اى بعد التسلسل الى الماضي كما كان قبله لم يقد  
التسلسل شيئا وان قيل ان الوجه المعلوم له تناسب ذاتي مع الوجه المجهول يفرض بسببه اليه  
فلذا يقال ههنا وكما تيسر الصورة العلمية في علم المعلوم لتصدق المرجعية يقال فكيف  
يربطها مع ذي الصورة المعدل ومفصل باحتها صورته المختصة به ذاتا لا صورة غيره.

ثم ان ي يظهر ان تقدم العلة على المعاول ان لم تكن علة شخصية وكانت من مرتبة لمرتبة  
 متى تنزل الى اقتضابار تقدم ما زمانيا فالزمان انما هو في مطورتنا ليس عندك صباح ولا مساء  
 كما روي ذلك عن ابن مسعود وكل قد يتخصى ليس في زمان ولما لم يكن الا في افق التقضي فانزاعه  
 من ازلية القديري الى الشخصي من احكام الوهه اذ هو تفقذ لا تقضي هناك وتوهه امتداد الزمان من  
 جانب الماضي وماضي عليه كله توهه لا اصل له رأيا وانما هو من انغال الوهه لا غير في حقيقة باطله  
 سلب بسيط انما هناك الان الحاضر عند الباري كما ذكره العرفاء ووضع وقت الحدوث من الاوقات  
 الموجودة قبله توهه ايضا انما الوقت بالحدوث في عالمنا ولولم يكن عالمنا لم يكن هو فهو بنا لا نحن به  
 واذن لا معنى لالزام تعطيل الفيض ونحوه فانه من اجراء حكم الزمان على البرئ منه وكذا فعل القديم  
 يكون غير زمانى وما وقع في افق المقضى بعد العدم الواقع وكما ان تقدم المجرى على مجموع المادى  
 واقع فكذلك تقدم القديري على مجموع الحادث ضربة وليس بسبط الحوادث على الازمنة المتوهمه يتقو  
 القديري وكيف تقوم الضد بالصد بخلاف تحوله اليه وكذا وجود الحادث الزمانى في الازلى لا يعقل  
 فان وصف الحدوث جاء من خارج السلسلة والتأليف فلا يفترق فيه حكم كل واحد وحكم المجموع  
 وكان تخوان كل واحد من هؤلاء اميض فالجميع اميض لا تخوان كل واحد ذراع وليس المجموع ذراعاً  
 مما نشأ من التأليف ومن تلقاءه وفارق به حكم كل واحد

وما صار الحاصل انه لا بد من تحول ضد الى ضد ولا ينقطع التسلسل الا بانتهاء الشئ الضد  
 وكذا في تحول سواد الى بياض بانتفاء اللون وحدوثه لا بتوارد الفصول عليه وكذا في استحالة الصور  
 المزعجة في الشاهد لا يستطيع الرجل ان يضع فيها اتصالا مع الاختلاف نوعاً فالاشتغال فيها ايضا  
 نظير ما نحن فيه ايضا وقد يناسب البسيط بسبط بدو الاشتراك في جزء على احد ما قيل هـ

يك وحدت است ليك بمتكرار آره

وقد يخفى التنااسب مع تحققة وكيف ترى بين النار والدخان وكيف قال من قال ان الكليات  
 منبذعة من الهويات البسيطة فلا حاجة اذن الى رابطة غير المتناهي وكان كنه نظائره طفرة و  
 اما العلل الشخصية همنا كذا النار او فعل طبعي لفاعل فكله معلول اعلته ثالثة وشرايط لعلل  
 وسقط ايضا ما قاله ابن رشد ان التسلسل وعدم التناهي اذا كان تابعا لفعل فاعل دائره فم كوزم  
 عندهم فان فعل الفاعل الكذا لا يكون زمانيا ومتى حل الزمان فهو من الحادث وهو متحول  
 ضد الى ضد ولا دليل على قدمه اصلا فلا دليل على قدمه العا لايضا ونظائره بطرق فليقت  
 فانه برهان اذا كان بجامع قطع وتقدم ارادة الباري تعالى على مراده وان كان تقدم ما الهك كليا  
 يكون تقدم ما غير زمانى هناك ولا بد ثم يتحول الامر في اقتضا الى البعدية الزمانية لاظهار الانفكاك

فكذلك الامر في تقديرها فقد ما ذاتها هناك يقول ههنا الى الغرض الزماني وبالجملة كل ما يتوهم  
او يتوهم بالزمان فكله عندنا اذ لو لم يكن الامن تلقاء تجردنا الذاتي ولو عيكن في الماضي فكل متجدد  
بعد العلم رأياً - وما يقال كما يقوله الصديق الشيرازي احياناً ان حقيقة الشيء لا تتبدل بالاضافة  
الى غيره فهو كذلك لا ترتفع حقيقة بهما في عالمه لانه لا تتبدل الاحكام وذلك ايضا في محض اضافته  
ساذجة لا في جري معاملة بينهما تأثيرية فالجسم المبعصر في حد نفسه جسم وهو عندنا عند الباصرة  
صورة معلقة ومن عالم المثال وان قيل انه تجريد لا اضافته قيل ان ههنا ايضا تجردا من عالم الى عالم  
وما يكون للجبر والازمان في الاما يفتي بكل في موطنه والواقع انه ليس في العالم الا تحول من عالم الى  
آخر لا تكوين مستأنف كما في اشباح المرايا من جسم الى ثياب او صورة معلقة وجسم مثالي فكلما تحول حكم  
التجرد الى عالم المادة ليس بان يكون مادة فكلها طراشي في المنازل ليس احكامه والشيء واحد  
في الاطوار ومنه ان الله خلق ادم على صورته فهو ظل الله في هذا العالم بل قال العرفاء ان كل  
العالم خرج على صورته وما ينشئه المنشي من محض العلم فهو على صورته المكنونة سه

صورته در زير وادهر چه در بالاستی

والصور التي يتحول فيها في المحشر من التجليات بجلالات ما جاء من خواججه واليد والكف فانها  
مبادي الصفات والافعال محاذرها متعديّة لتعدد الافعال وتنوعها للتجوي في الذات  
ولما كان لا بد لكل شيء من مستند اللهم فستند الزمان ترتب الاسماء هناك كسلسلة العدة او تشاؤ  
الاشياء التي تأتي تحول ههنا زمانا وهي شئون الربوبية او شئون العالم بعد التحول ولعل حضرتها  
حاضرة الافعال مع تلوين يقال له بالفارسية نيرنگي وهي التجليات كتحلي الطاوس لنفسه وانما  
الارادة لها اللذات ولا للصفات وفي الشاهد ايضا التجلية على المنصة يكون لبعض الشئون  
سه رنگ بے رنگ سير رنگ نیرنگی تداو عشو گے لاجوردی بر خور غم جوید حجابہ النور لو کشفه لاجرت سجدت  
وجهه ما انتهى اليه بصره فلم يكشفه وانا الدهر يبدي الامر اقلب الليل والنهار -

والترتيب الذاتي هناك العكس او انطبع ههنا زمانا وتوبا ورتبا فمن اخذ قدم الزمان فانما  
اخذ من قدم العالم فربما سم منه في قدم العالم وهو كما نرى وانما هو يتحول الترتيب الذاتي  
اليه وانما يكون لما هو بعد لا الاول الحق فلم يكن الزمان اذن قد عا اصلا ولو كان هناك احد  
فقط ولو لم يكن ذاتا تجردا كما قرره الصديق في الاجسام - لو لم يكن الزمان وانما حل بالبعدية فقط -

وليعلم ان نقله من الباري على العالم ليس هو من تلفاء العلية فقط كما بنى السيد الباقى الى علي  
فاورد عليه المناقشون ما اوردوا وانما هو اعتك الله على سبيله من تلقاء الاحلية والفردية الزمنية  
يقضه تقدّم العلم على العالم مرة ويتبع ذلك المنع مستمر ابد وجود العالم ايضا اذ هو موجود ابد

بانه بعد العدم ولا ينظر الى من هو داخل في مطبوعته بل ينظر الى المجموع من حيث المجموع يستشعر به  
احدا ولم يشع به ديا بوجود خویش موحى داره نفس ينداه كما اين كشكش ياوسست ولما كان وجوده منه  
ومتعلقا به استسكه هو قيومه لتقيده في نعت الاحدية هو الاول والاخر والظاهر والباطن و  
هو بكل شئ عليهم ونعت الاولية والقدونية لا يتحقق في العين الا بالانفراد عما عداه وذلك بعد  
العالم دهرًا وليس من الاول الحق الى الاخر عالم واحد متسق بل عوالم ومراتب منفصلة فيما  
بينها كما بين الوجوب والامكان لا اتساق بينهما بالتزليشًا فشيئًا بل طفرة وكسرات الحكومة  
في الشاهد يدور الشئ في تلك المواطن بنحو تحول لا بان يكون كل مادة حاملة للاخر فاعلم ذلك  
فلعلك لا تجزع ثم ان قيل ان مستند الزمان هو الدهر فكيف يستقيم عدومه فيزاج بما قور  
السيد الباقرب بالاعدام الدهرية للوجودات الزمانية ايضا وان الحوادث الزمانية اعدا  
دهرية والمعية الدهرية لها تقع بدل ذلك العدم لا بعده فلا يلزم امتدادها وتقدر  
وان لم تكن تلك الحوادث قلاء دهرية عند وفي حاشية العنصرية للملاء نظام الدين ان  
عند الاشراقية حوادث دهرية ثم ان الدهر هل هو الزمان باعتبار وصف حضرة كله كما  
يظهر من كلام بعضهم مثل الصدر الشيرازي في المبدأ والمعاد في علوم الباري عند الاشراق  
فاذن لا استبعد في الاعدام الدهرية ويكون ذلك مختصا بالاشراق فانه القائل بالعلم  
الحضوري له تعالى والاشراق هو الذي نفى الصورة في علمه تعالى واروجه الى البصر والرؤية  
واحتاج الى جعل المحلولات حاضرة في ظرت الدهر اى الواتم وهذا المقترن قد ذكره المحاكم  
ايضا في علمه تعالى وقد يذكره الدواني ايضا في الاعدام الماضية انها غيبويات مجللة المستقبل  
وقد يذكره المتكلمون مع الكا وهو للمعية الدهرية فكانه لا يختص بمن يقول بها او هو تقرير  
علمه حادثة ليس مبنية عليها ولذا فرق الدواني بين الماضية والمستقبل ولكن مع كل ذلك لا بد  
اخر راعوا فيها احاطة العلم وفي العلم وسعة وهناك وجود كالوجود العالمى والتقدير رعى الارادى  
شرعا وبالمجمل ان الدهر وان لم يكن كيفية ادراكية بل ظرفا في نفسه لكنه مشمول به ومن احاط  
العلم صيراليه ولا يد فاعله امر هو مبدأ بسيط كالنقطة ولكنه الواقع كله ففيه الاعدام ايضا  
بدون تقدير امتداد بان يقع الوجود بدل العدم لا بعده وانما تعرض السيد الباقرب للسبقة الثبوتية  
والدهرية استفتاء للمقام ولوصف الحق تعالى بالسبقة الانفكاكية في الواقع فانه لا يوصف  
بالسبقة الزمانية والافكان يكفيه في حدوث العالم ونفى قدومه ما ذكره من وقوع وجوه الزمان  
بدل العدم لا بعده الذي في كلامه مراد منه مبدأ بسيط فيه معية الاشياء ولما بين المشائى  
مسألة العالم عليه مع قولهم ربها وحضور الزمان مسألة أخرى -

ثم الذي يظهر لي ان الدهر بسيط فيه الوجودات مرتبة متسقة ولم تفصل الاعداد بينهما  
اذا تواصلت الوجودات والترتيب يجعل الكثير واحدا كما يذكره ابن سينا وفي الوجودات انفراد  
بعضها من بعض وانفرازة شخصاً وعدداً وهذا الانفراد والانفصال تحول في عالم الزمان الى الاعداد  
الزمانية المتخللة في البين ان كان في نوعها تفاصل فذلك الاعداد مبنيات وفرجات في البين  
وهو ما نقل عن جعفر الصادق انه لو كان الاله اثنين لكان بينهما فرجة هوائية وهكذا وهذا  
الذي ذكرته لا اري اشرف منه في حداث العالم فليس الوجود متصلاً واحداً كسطح بل متفصل على  
مراتب وتلك الفرجات هناك ترتيب ضروري او استحساني وههنا اعداد متخللة في البين زماناً  
فوقع العالم في عالم الزمان بقضه وتضيض بعد العدم و الله يقول الحق وهو يهدي السبيل  
فان تصور ظرات بسيط فيه الاعداد بل ان يلزم تقدر بذلك كما لم يلزم بالوجودات  
مع تعددها وعدم حصرها ولا يرتفع العدم رأساً بوقوع الوجود بدله كما ارتفع في القديس  
بالزمان الحادث بالذات بل يبقى هو ايضاً في الواقع مع ان يقع الوجود بدله وليس خلله والافان  
فان المحط هو عدم التقدير لا غير لكن الاسهل هو توزيع الامور على مواطن تحتلته ثم تقدم  
العدم على الوجود لا يلحج الى اعتبار ظرات آخر ويكون ذلك بنفسه قد سماه المستكملون تقدماً  
ذاتياً فان هناك تقدمات وراء الخصة المشهورة فاقدم ذلك والله الموفق

<p>ان جبرك از حضرت تقدیس نشاید ایجاب و اراده مدم و نیز حدوثی لے کار عجیب آنچی بلا واسطه نماید علی که بادی است نه چون ذوق نه چون شمع آں واسطه را فاعل مختار نماں گفت بر طور تحول زمعانی سوا اشکال یا مثل تحول بمرایا سوا شباح</p>	<p>از واسطه آمده اس جیت چنان است ما دیت و تجرید که تقسیم چنان است از واسطه و منش تخلیف همان است توحید و افعال بای عقده نهان است بے واسطه ممکن و ربطی است که آن است از طفره بده آنچی زمان است مکان است افتاده بخشلی که چو سپر ایشان است</p>
--	--

واذا علمت هذا فما قرره من ان كل حادث زمني مسبوق بالماذ ساقط بل قد يكون حادثاً  
دهرياً ايضاً وما قرره ايضاً ان الحادث الزماني مسبوق بالماذ ساقط ايضاً وانما يحتاج الفاعل  
الى المادة فيما وقع الفعل على متعول فاعل اخر كالنجار في ايقاع الهيأة السهرية على الخشب  
يحتاج اليه لانه يوقع فعلاً رابحاً لا بد ان يسبقه ثالث وهو الخشب بخلاف حركة النجار نفسه  
فانه فعل ثان له لا يحتاج الا الى الفاعل لا الى المادة فالماذ ظرت وحمل ايقاع الفعل لا غير  
وانما تقوم للفعل بنفس الفاعل لا غير وقد يقال ان وجود الفاعل هو وجود الفعل وجوداً



جميعا فاذا كان منه ثانيا لم يحجج الى محل ايقاعه اصلا والعالى كل فعل الله -  
ثم الوجه في استحالة التسلسل عندى هو تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات وذلك لما  
يكون في تسلسل العلل كذلك في تسلسل الشرائط نحوها وما يذكره ابن رشد ان التسلسل  
اذا كان تابعا لدوام فاعل واثمريان ادم الفعل وكان ترتب بعض الانفعال على بعض ترتيبا  
بالعرض وتوقفا كذلك فهو جائز لزم بالعرض من دوام الفاعل ودوام فعله فلهذا عندى  
لا ينطبق على مذهب الفلاسفة والتوقف عندهم ليس بالعرض بل توقف طبعه وقد ناقض نفسه  
في تقرير خرق العوائد والغاء الاسباب الطبيعية وانه عندهم استحيل والذي ذكره من التوقف  
بالعرض اشبه بمذهب المتكلمين ونظر ذهني لا يفتقر في الواقع عن التوقف الطبع وقد فات  
الاعتدال من الناس في انهم اذا اوضحوا العلية والمعلولية بين الاشياء غلبوا الميجاب اذا  
وضعوا الاختيار وضعفت العلية وصعب التعديل وحفظ المراتب والذي ذكره قاصدا على تقرير حجة  
مع الغفلة من مواضع أخرى وقد ذكروا ان الشيء قد يكون ممكنا بالنظر الى عنوان متمنغا بالنظر الى  
عنوان آخر وكذلك يفعل ابن رشد في تقرير مذهب الفلاسفة يخرج في صدد تضييقه الى غير  
مذهبهم ثم يعود اليه في موضع آخر - ويد عليه ايضا من جانب المتكلمين وجود الحادث الزماني  
في الاول وليس بمقول ثم ان استناد التسلسل باجمعه الى الواجب لا يدفع تحقق ما بالعرض بدون  
ما بالذات واستعارة متسلسلة بدون ملك اصلا اذا كان هناك توقف واقعي لان التسلسلة في  
نفسها غير واقعة عند حدوث مجموعها وان استندت الى الواجب فهو محاذ وفي الواقع كما قيل  
عَلَّقَتْهَا عَرْضًا وَعَلَّقَتْ رَجُلًا بِغَيْرِي وَعَلَّقَتْ أُخْرَى لَكَ الرَّجُلُ  
فالواجب ان ادخل في سلسلة العلل صارت محصورة بين الحاصرين او تناهت وان لاحظنا  
علاصة لزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات ولذا منعوا تسلسل العلل الاربع ولم يتركوا شرط  
علم الاستناد هذا والله اعلم بحقائق الامور -  
وحجة الامر ان السلسلة ان لوحظت بوصف انها حوادث لا اول لها كما ان الواجب لا اول له  
تساويا في هذا الوصف وكان كل سابق موقوف عليه للاحق ذلك تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات  
وان لوحظت بوصف انها مستندة الى الواجب فان تناهت به فذلك والا كان قبل انها غير متناهية  
مع هذا فخص بين الحاصرين وهو جمع بين المتناهيين ومستحيل برأيه وان لم يتناه وان لم يكن متناهي  
المفروض فقدم العالم لست تنازه امورا غير معقولة كوجود الحادث الزماني في الاول وتقوم القاء  
بالحوادث وتحقق ما بالعرض بدون ما بالذات بخلاف حاله فهو لا يخرج الا الى تصور تحول العرض  
البسيط بدون نقله الى الوجود له نظرا فنحن به نظر استنوي لا لاطراف المجانب لله الى التحقيق الذي

الَّذِي يَرَى الْغُيُوبَ وَيَسْمَعُ السَّخَرَاتِ فِي الْحَيَاتِ

# نيل الفرقان في مسائل فرع اليرك

لِلْأَسَافَةِ مُحَمَّدٍ نَوَاشِہِ لَکْشَمِیْرِ (مَعْنَا السُّطُورِ حَیَّ)

شَیْخُ الْحَدِیثِ یَحْیَا الْأَسَدِیُّ دَامَ بَیْرُکُ

— (۳۵۰) —

مِنْ مَطْبَعَةِ مَجْلِسِ الْجَمْعِیَةِ

جَمِید پرنی پریس دہلی

من نبه

استنجب

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَرَّمَنِي وَكَدَّاهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذُّلِّ وَكَبَّرَهُ تَكْبِيرًا ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ، فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا ، وَتَجَهَّيْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا مُسْلِمًا ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ، ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَدْتُ بِذُنُوبِي فَاغْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا ، لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ إِلَّا أَنْتَ ، وَأَصْرَفْتُ عَنْي سِتِّيئَهَا لَا يَصْرِفُ عَنْي سِتِّيئَهَا إِلَّا أَنْتَ لَبِيكُ وَسَعْدِيكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ ، أَنَا بِكَ وَالْإِلَهُ ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ وَتَقْلُبُكَ فِي السَّجْدَيْنِ ، وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ وَخَيْرِ رُسُلِهِ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ فَخَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا أَصَابَ يَعْدُلُ فِهَذِهِ نِيَّةٌ فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَبَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ ، وَمَا يُدْوَ مِنْ النَّظَرِ وَالْمَعْنَى فِيهَا فِي الْبَيْنِ سَمِئْتُهَا نِيلَ الْفَرْقَدَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ ، مَا قَصَدْتُ بِهَا انْخَالِ أَحَدِ الْطَرَفَيْنِ ، وَلَا يَسْتَطِيعُهُ ذَوُعَيْنَيْنِ ، وَأَنَا مَا أَرَدْتُ بِهَا أَنْ يَبْدُ كُلُّ وَاحِدٍ

من الفريقين ، وجهما من الوجهين ، وهما على الحق من الجانبين ، وليس  
الاختلاف اختلاف النقيضين ، بل اختلاف تنوع في العبادة من الوجهتين ،  
وكل سنة ثابتة عن رسول الثقلين ، تواتر العمل بهما من عهد الصحابة والتابعين  
واتباعهم على كلا الخوين ، وانما بقي الاختلاف في الافضل من الامرين ، ولو  
لم يكن للمرء ضيق صدر لو سعى الجنبين ، وقد بين الصيم لذي عينين ، واذا  
تفاحس واحد وتفارط اخر حل البين في البين ، ومن سلك طريق الجد بل يجمع  
يخفف حين وقد اتعب الناس مواعظهم الداخلية فصرفهم ذلك عن تعديل  
اليقتين ، هذا ومن لي بالهين اللين ، يستن مع الانصاف شرفا وشرفين  
ويجاري معه طلقا او طلقين ، والله الموفق وبه نستعين ، ثم اني اكثرت  
من الاحالة على كتب الحديث وان لم انقل من لفظها ، الا من بعضها ، وذلك  
يستحسن في الحديث لاكثر المحتاج ، وان اخبر الناظر الى مراجعة من خاسر  
فان شاء احد فليراجع ، والا فلا ينزع ، ولما اكثر من نقل كلامهم في الرجال  
وما فيه من كثرة القيل والقال ، لانه ليس له عندي كبير مايزان في الاعتدال  
وبعضهم يسكت عند الوفاق ويجرح عند الخلاف واذا دُعيت نزال ، وهذا  
صنيع لا يشفي ولا يفي وانما هو سبيل الجدل ، نعم اعتنيت بتعدينيهم و  
واقادة معرفة عندهم فيطيع الناظر من المراجعة والمطالعة ، ويمكن من  
تخمير رأيه لا بالمسارعة ، وحسب الله ونعم الوكيل ، وكان ذلك سنة ١٣٥٥  
خمس من المائة الرابعة عشر حين اقامتي بمدرسة تعليم الذين بدليل  
في نحو من شهر الفقه من قطعات كانت اجتمعت عندي والله ولي المصير

**فصل في معنى رفع اليدين** أي ما قصد به وجعل كاسبا له من الحقيقة  
 لا كاشتغال العلة الاصلية وهي الفاعلية على الحكمة وهي الغاية يا فادتها اياها وتزجها  
 عليها بل كاشتغال الصورة على الحقيقة وحملها اياها فاعلم انه يحصل من تعبير  
 بعض السلف عنه انه تكبير فعلى وذلك في جزء البخاري عن عبد المزيق عن ابن جريج  
 عن نافع بن ابن عمر رضي الله عنهما كان يكبر بيديه حين يستقم وحين يركع وحين  
 يقول نعم الله لمن حمد وحين يرفع رأسه من الركوع وحين يستوي قائما قلت لنافع  
 اكان ابن عمر يجعل الاول ارفع من قال لا وفي المحلى عن عبد المزيق عن ابن جريج  
 ايضا قلت لعطاء رأيتك تكبر بيديك حين تستقم وحين تركع وحين ترفع رأسك  
 من الركعة وحين ترفع رأسك من السجدة الاولى ومن الآخرة وحين تستوي من مثني  
 قال اجل قلت تخلف باليدين الاذنين قال لا قد بلغني ذلك عن عثمان انه كان يخلف  
 بيديه اذنيه قال ابن جريج قلت لعطاء وفي التطوع من التكبير باليدين قال نعم  
 في كل صلاة وفي جزء البخاري ايضا عن عبد الله بن المبارك عن الاوزاعي حدثني  
 حسان بن عطية عن القاسم بن مخيمرة قال رفع الايدي للتكبير قال اراه حين يخرج  
 الظاهر ان قائل اراه حين يخرج هو الاوزاعي اراد ان لا يقتصر به احد على الافتتاح  
 وهو خلاف مذهب الاوزاعي فوسعه وفي عبارة الشافعي في اختلاف مالك والشافعي  
 انه تعظيم فعلى فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما  
 عند الافتتاح تعظيم الله وسنة متبعة يزجي فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا  
 والمروة وغيرهما ونحوه عنه في جواب محمد بن الحسن حين صلى عنده ورفعه ذكره في  
 المجمع شرح المذهب وجعله بعضهم زينة للصلاة كما في جزء البخاري عن سيد جابر

والنعمان بن ابي عتياش وعذابي عمر عن ابن عمر سعيد بن جبير يذكر هذا في صدره  
تخفيف امر الرفع فانه ذكره في التكبير ايضاً كما سيأتي من العمدة وقد كان لا يتم التكبير  
كما فيها وكذا ابن عمر ذكره في الرفع والتكبير كليهما كما عندنا هنا في وسأتي وكان قد يتقص  
التكبير فيكون قوله ايضاً في تخفيف امر بل الذي يظهر ان سعيد بن جبير انما تعلم  
منه وقد ساقه ابو عمر في صفة تخفيف امر التكبير فاعلمه فانهم فهموا قولهم هذا في صفة  
التاكيد الامرياً لعكس لذا زاد سعيد لفظة انما فقل انما هو شيء يزوي به الرجل صلوة  
قاله كذلك في التكبير ولا بد ان يكون معناه كذلك عند في الرفع وقد جمع ابن عمر كليهما  
والوجه من حيث المعنى في ترك الرفع في الركوع والرفع منه ان اليدين تركعتان  
ايضاً عند ركوع البدن وان لمساخا منه كما ان لهما قايماً عند القيام واستقبلاً عند  
الاستقبال كما في شرح الموطأ عن بعضهم <sup>١٣٣</sup> وفي كتاب الصلوة لابن القيم نحوه في تركه  
عند السجود وعلله بانهما تسجلان وتخطان فلا عمل للرفع عند السجود وكأنه اذن يشرح  
حديث مالك بن الحويرث بالرفع في القومة ثانياً عند الخور للسجود لا بعد ما شرع في الخطأ  
فيترك حينئذ الرفع وكذلك في المهدى راذا على ابن حزم وفهم منه انه يحل الحديث على  
التكرار ولم يتعترض الحديث مالك بن الحويرث بالكلام وانما تكلم في سياق كل  
خفض ورفع فراجعوه وكذلك في المواضع شرحه من صفة السجدة <sup>١٣٤</sup> وان لهما وقوفاً  
في حادثة باقي القيام وعند القومة من الركوع وان كان قيام ولكن ليس تجدد بعده  
ولذا كان ذكره التسميع فلا يجري فيه ما في شرح الموطأ <sup>١٣٥</sup> عن ابن المنذر (في كبر كلما  
خفض ورفع) تجدد بالله في اثنائه الصلوة بالتكبير الذي هو شعار التيقن المأمور  
في اول الصلوة مقترنة بالتكبير التي كان من حقها ان تستعمل الى اخر الصلوة قاله

الناصر بن المنير اعنى انه ليس قيا ما الى الصلوة بل ليترتب عليه الجود ويميز  
 احدهم من الآخر كالجلسة ولذا كان في القومة ارسال اليمين عندهما وعندهم و  
 قد ترك الشافعي بين السجدين معللا بان له ليس قيا كما في كتاب الام ولعل عليه  
 ترك ما لك ذكره عند الركوع في الموطا وكذا في الام نقلنا عن مالك وكذا في مرسل شعبة  
 في شرحه ١٢٥ مع ما في الديباج ١٢٦ مع ما توهمه عبارة المصنف في رواية سليمان  
 ابن يسار والاعتبار للشرح كاستقبال الركاب عند الخزيمة عند الشافعي والقيام عند  
 الشروع عند الحنابلة للامام فيما قد بعنا لعد كما في الفقه ١٢٧ وكسجة السلاوة  
 الصلوية عندهم لا رفع لها وقد ذكر في حديث الترمذي ١٢٨ وغيره مطابقة بين  
 الافكار والافعال فعند القيام وجهت وجهي وعند الركوع اللهم لك  
 ركعت وعند السجود اللهم لك سجدت وكذا في الزوائد ١٢٩ والكنز منه سجد لك  
 سوادي وخيالي ولم يصف فعل القومة ولا نحوه اليمين وذلك لان رفع اليمين  
 للدخول في الصلوة فقط وراجع ١٣٠ من الكنز وقد جاء عن ابن عمر ابى هريرة ترك التكبير  
 في الخفض لا معتبرا في الكنز ١٣١ فانه منكر ويعلم من الحمد الذي شرع في القومة  
 انها شبه بزمان الاستفتاح الخروج من الركوع ولم يكن التكبير ليعلم القوم انها  
 موضع الحمد لما لم يكن في التسميع حمد من جانب الجهد انما يليق ان يكون التسميع من جانب الله  
 قال عنه سلم فان الله قال على لسان نبيه ولم يكن بين السجدين لاز الاثنتين  
 منهما في حكم واحدة وراجع مواضع الادعية في الصلوة من اخر التشهد من المواهب  
 ولم ار في مصيبت ابن عباس عند يمونة الا الاستفتاح ودعاء النور لعل الحمد في القومة  
 ليتدارك المسبوق ما فاتته من الحمد كما ذكره في الفقه للفقهاء ثم رأيت في المجيرى عن

البرماني م<sup>٢٢</sup> وهو الطف ولعل اصله ما في الكنز م<sup>٢٥</sup> وحاشية الدارقطني م<sup>١٣٢</sup>  
 فان كان كذلك فقد تدارك الذكر فقط ولو كان نموذجاً من القيام لا درك الركعة بادرلكه  
 والذي دل عليه حديث علي ان رفع اليدين للتوجيه وقد تروا لاستقبال ولذا سمي العلم  
 استفتاحاً وتوجيهاً وفي الهدي من اذكار القومة ما عند البخاري من الاستفتاح و  
 عند مسلم بعضه من القومة وفي الفتح م<sup>٥٢</sup> امر اذعية الشهدا لثلاث اذكار وراجع الكنز  
 م<sup>١٢٥</sup> وم<sup>١٢٦</sup> عن ابى عمار اذا قام العبد في صلاته ذرا البر على رأسه حتى يركع فاذا ركع  
 عنه رحة الله حتى يسجد والتجد يسجد على قدمي الله فليسأل في غير رغب ص عن  
 ابى عمار مرسل يريد بالذرا النثار كنشاز الزهر على رأس القائم وبعوا الرحمة غنياً  
 اياه وهو في السراج المنير عن ابى عمار واسمه قيس وصححه عن شيخه ولينه المناوي  
 وجعله ابى عمارة وهو في النسخ ابو عمار ولعله غير قيس كشاد بن عبد الله او غيره ومن  
 كنيته هذا -

كما في رواية الديلمي عن ابى هريرة في الكنز م<sup>٩</sup> اذا ركع احدكم فليضع يديه  
 على ركبتيه ثم يمكث حتى يطمان كل عضو في مفاصله ثم يسبح ثلاث مرات فاذا يسبح  
 في جسدك مثل ذلك وأين عمر فيه م<sup>١٠٩</sup> وينبغي ان يتدل على اصل المائة بالخذ  
 النقول واذا كان قولاً لا يزد عليه الرفع هناك وهو اذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك  
 م<sup>٩</sup> ولعله يلازم حديث فاذا ركعت فحفظوا فيه م<sup>١٠٩</sup> وعمل مسلم من حديث ابن عباس  
 وراجع حديث ابن عمر عن ابن حبان م<sup>٩</sup> تلخيص م<sup>١٩</sup> تخريج وحدث رفاة  
 في الكنز م<sup>٩</sup> وابن عمر اذا استقم احدكم فليرفع يديه ليستقبل بباطنهما القبلة فان الله  
 تعالى امامه طس م<sup>٩</sup> من فائدة رفع اليدين ووقته وعلى ملحق كان التلخيص للاستقبال



توجيه اصابع رجليه في السجود للقبلة واليدين كما في الكنز من ٢١٢ وهو معنى الحنيف  
واسناد رواية ابن عمر في العمدة والكنز من ١ وفي سنن البيهقي عن ابن هزيمة قال رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قام في صلاة فريضة ولا تطوع الا شهريدين في السماء يد عوثم يكبراه وهو  
حدثه عن ابي داود وغيره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل في الصلاة رفع يده  
مدا ام ويريد بقوله يد عوان الرفع كان اشارة الى معنى لاسدى ولا يريد ايضا دعاء المسألة  
وقد شرحه في مبدل المعنى وراجع المعنى فان في البدل المعنى سقطا وفي معنى الخالق من  
تسليم الصلاة روى الطبراني في الكبير عن ابي امامة اذا قام احدكم في مصلاة فانهما يقوم  
بين يديك الله تعالى مستقبل ربه وملكه عن يمينه وقريته عن يساره وهو متكرر في الحديث  
وسوال الربيع في الامم عن الشافعي عن معنى الرفع يدل على انهم كانوا لاحظوا في الحكم  
معناه وما ذكرنا من معناه عن العمدة وهو في الزوائد ص ١٠١ الاستاد فيه محم بن حبيب بن جبال  
التهذيب وغيره من رجال اللسان كما في الصغير من ٢٢٠ ولما كان الرفع عند الشافعي  
للتعظيم وضعه عند رؤية البيت واصحابنا عند الاستلام للاستقبال فان الرضا في صلاة  
وكان عند بصيغة التكبير وراجع عروس الافراح من عند ناجوايا وامثالا اخلا من قبل  
تعالى في الانعام هذا الكبراه الى وجهت ام ان صلواتي ام وما عند الترمذي من ١٠١ وشرح  
المنتهى من ٢٣٣ ولعله ترتب على معناه مسألة المد كما في العمدة من ١٢٠ وما عن ابيان المحامي  
في الكنز من ٢٢٠ والحكم بن عمير قبله عن ابيان قال كنت في الوفد فرأيت بيضا رطل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حين رفع يديه يستقبل بهما القبلة ام وعن الحكم قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يجلنا اذا قمنا الى الصلاة فكبر واوارفوا ايديكم ولا تجوزوا اذا انكمر قلوبوا  
سبحانك اللهم بحمدك ام ذكر اسناد في تخريج الهداية وابن عمر في ٢٥٠ واعلم ان الامر

بوضع اليدين على الركبتين في الركوع ووضعهما في السجود ليس لفائدة ترجع الى المصلحة  
 من حيث التسهيل عليه ولا لاستيفاء المقام بل لانهما تركعان وتسجدان وليدين وقفا  
 وركوعاً وسجوداً وتعوداً في الصلوة ولا استقبال للكفين الا في التحريمة فاذا نزع الرفع للاستقبال  
 وابان من وفد عبد القيس في الاصابة ولم اعرف رجال اسأله نعم رأيت في العمرة ٣٥٩  
 والاصابة ان الحكمين حيان في اسأله من جملة الوافدين نقله في العمرة عن ابى عبيدة  
 معمر بن المثنى اللغوي وابو عبيدة العتكي في الاسناد هريجاء بن الزبير كما في الانساب للسيرافي  
 من الجندى بوري لما ذكره في الاصابة ثم ان لفظ الحديث عن رفاعة في الكنز ٩٣  
 حتى يرجع كل عضو منك آثم الى موضعه وحتى يخل كل عظم ماخذ من بني على الترك  
 عند الرفع فليس موضع اليد الا بعد الرفع لكن لم اجد بهذا اللفظ عند كل من عزاله انما  
 هو في المستدرك ٣٢٢ ومعناه متكرر في حديث المسئى وحديث ابن عمر ٩٩ وان شئت  
 قلت في العبارة ليس مبنيًا على الفعل -

ولا يرد ما في حديث ابى حميد عند الترمذي من هذا اللفظ مع ذكر رفع اليدين فيه لان  
 انما اطلق هذا اللفظ ايضاً بعدما نزع الرفع اى كان عند بعضهم ذكر هذا اللفظ لا ذكر رفع  
 اليدين وعند آخرين ذكر الرفع مع لفظ آخر لا يثمه وكان تبادلاً بين عبد الحميد وجمع و  
 حديث المسئى قولى يكتفى بما بقدر ما قال ناله النطق ولا يزد عليه فان القول تسمية والفعل  
 اشارة كما في الفقه ٢٢٢ وعقد اليدين بعد الرفع للتحريم والتكبير لان احرامها التكبير  
 وهو اى التحريم والاحرام والاستقبال واحد من اول الصلوة الى الاحلال بالتسليم  
 فكان التكبير كالنقلية تكون فرضاً في الابتداء ومنذوبة بعده والرفع كقول الهدى في التقليد  
 والاشعار -

ويراجع سياق البيهقي من رفع اليدين ونحوه عند الإتيان أو دقوا فاعرض علينا  
قال فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي  
منكبيه ثم يركب حتى يقر كل عضو من موضع معتدلاً ثم يقرأ ثم يكبر ويرفع يديه حتى  
يحاذي بهما منكبيه ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يعتدل ولا ينصب رأسه ولا  
يقنع ثم يرفع رأسه فيقول سمع الله لمن حاد ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه حتى  
يعود كل عظم منه إلى موضعه معتدلاً ثم يقول الله أكبر ثم يمضي إلى الأرض فيباعد  
يديه عن جنبيه ثم يرفع رأسه فيثني رجله اليسرى فيقع عليها ويفترق أصابع رجله إذا  
سجد ثم يعود ثم يرفع فيقول الله أكبر ثم يثني برجله فيقع عليها معتدلاً حتى يرجع  
أو يقر كل عظم موضعه معتدلاً ثم يصنع في الركعة الأخرى مثل ذلك الحديث  
وعند الترتيد إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه قوله ثم يكبر حتى يقر  
كل عضو من موضع معتدلاً لا يريده قرار كل عضو في موضعه بعد تمام الرفع  
وعود اليدين في موضعهما وهو ههنا العقد لأن الأرسال ليس حالة طبيعية لهما  
دائماً حتى يدخل في عنوان وتراكل في مقعر والرفع حالة غير طبيعية فأما يصدق  
ذلك العنوان بعد الفراغ منه قوله يعتدل ولا ينصب رأسه ولا يقنع يريده تسوية  
الظهر بعد الركوع قوله ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه هذا باعتبار حاله مكاناً  
قوله حتى يعود كل عظم منه إلى موضعه هذا باعتبار حاله زماناً فإذا دريت مودى القاع  
فعود كل عضو إلى موضعه إنما يصدق بعد اختتام الرفع كما هو في سجد الحميد بن جعفر  
ههنا أو مع علمه وهو في الفاظ حديث السنن صلواته قال ثم إذا انت كعت فأنبت يديك  
على ركبتيك حتى يطمأن كل عضو منك ثم إذا رفعت رأسك فاعتدل حتى يرجع كل عضو

منك لا دليل على ادخال رفع اليدين بين هذا الشرط والجزاء وعنوان عمود كل عضو الى  
 موضعه لا يلائمه بل لا يصدق عليه فهذا المطلقات عندك على اطلاقها لا دليل على  
 تقييد ها اذا كانت قولية ولم يذكر الرفع وكان الرفع الترك كلاهما ثابتين في الخارج  
 نكل حديث سريته الراوي صفة الصلوة ولم يذكر الرفع فهو على اطلاقه لا دليل على  
 تقييد به وسيمما اذا كان قوليا ولا سيما اذا كانت تركيب شرط وجزاء وفاء الجزاء فيها كولا  
 ذكره الوجيان في شرح التسهيل وعندنا انها في الجزاء للتعقيب وهو هذا التعقيب الثاني  
 لا الزماني وهو في اللغة ثابت عندى وان اكره المتكلمون في التعقبات فهذا الذي  
 ذكرته اردت بقولى ان حديث المسئى مبنى على الترك فافهمه - ثم قال في حديث السنن  
 ثم اذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما فعل وكبر عند اقتراح  
 الصلوة فاشا الى ان هذا الرفع في المعنى كرفع الاحرام فادرك هذا ولا تنسب الي ما لم يرد  
 ولا توجه قول القائل بما لم يقل هو به ولا تقوله ما لم يقله وقد اندرج في ثلثنا جواب  
 نحو ما يؤخذ من نيل الاوطار ويقر به هنا حيث قال واجتمع القائلون بالارسال بحديث  
 جابر بن سمرة المتقدم بلفظ ما لي اراكم راغبي ايديكم وقد عرفت ان حديث جابر واراد على سبب  
 خاص فان قلت العبارة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا ان صدق على الوضع مع الرفع  
 فلا اقل من صلاحية احاديث الباب لتخصيص لك العمود وان لم يصدق عليه سمي الرفع لوصف  
 الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور ام فان ارسالا لما لم يثبت فهذا الجواب  
 هناك صحيح وكذا جوابه عن ايراد حديث جابر في مسألة ترك رفع اليدين صحيح ايضا بخلاف  
 حديث المسئى صلواته ونحوه فان ابراده في مسألة الترك منا هو في عمله لثبوت الترك و  
 الرفع كليهما ههنا فلا دليل على التقييد فادرك الفرق والى الله ترجع الامور -

قال في بدائع الفوائد من ٢٢

(فائدة) قولهم الأعم لا يستلزم الإخص عينا وانما يستلزم مطلق الإخص ضرورة وقوعه في الوجود ولا بد في هذا من تفصيل وهو ان الحقيقة العامة تارة تقع في رتب متساوية فهذه تستلزم الإخص عينا ولا بد كما اذا قال افعل كذا فانه اعم من مرة ومرات وهو يستلزم للمرة الواحدة عينا وانفق ما لا يستلزم اقل القليل عينا وتارة يقع في رتب غير متساوية كالحيوان والعدد فانهما لا يستلزمان احدا فاعلم عينا والله سبحانه وتعالى اعلم - (فائدة) حمل المطلق على المقيد شرط بان لا يقيد بقيد من متنا في ان كان قيد بقيد من متنا في ان امتنع الحمل وبقية على اطلاقه وعلم ان القيد ينشئ لا تقيد مثاله قوله صلى الله عليه وسلم في لوغ الكلب فليغسله سبع مرات احدهن بالتراب مطلق وفي لفظ اولاهن وهذا مقيد بالاولى وفي لفظ آخرهن وهذا مقيد بالآخرة فلا يحل على احدهما بل يبقى على اطلاقه -

(فائدة) انما يحل المطلق على المقيد اذا لم يستلزم حمله تاخير البيان عن وقت الحاجة فان استلزمه حمل على اطلاقه وله مثالان احدهما قوله صلى الله عليه وسلم بعزات من لم يجد نعلين فليلبس خفين ولم يشترط قطعاً وقال بالمدينة على المنابر لمن سألته ما يلبس المحرم (من لم يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما اسفل من كعبيه) فهذا مقيد ولا يحل عليه ذلك المطلق لان الحاضر من بعزات من اهل اليمز ومكة والبوادي ثم شهد خطبته بالمدينة فلو كان القطع شرطاً لبيئته لهم لعدم علمهم به ولا يمكن اكتفاؤهم بما تقدم من خطبته بالمدينة ومن ههنا قال احمد ومن تابعه ان القطع منسوخ باطلا بعزات اللبس لم يرأمر في اعظم اوقات الحاجة المثل الثاني قوله لمن سألته عن دم



ليترتب السجود على القيام كما ترتب عليه الركوع لا على الركوع ولذا اجتمع فيه المحققون  
 الركعة للمسبوق لغوات الركوع وكونه بقية كما ذكره الباقى في القيام الى الثالثة <sup>٣٢</sup> وان  
 كان عودا قالى بقائه لا ابتداء فاعلم ذلك والله اعلم وهو كالقيام الثانى في الكسوف عند  
 الباقي <sup>٣٢</sup> عودا لا استئناف -

وبل ملحظ الحنفية ان رفع اليدين اما للمحرم فعلا كتحليل الوجه عند التسليم للتحلل  
 فعلا واما للاستقبال وهذا قد كفى مرة وان كان لبيان الفصل الانتقال فسنة غير مقصودة  
 كجلسة الاستراحة والاضطجاع بعد سنة الفجر فاختاروا الترك لهذا واما غيرهم فعلمه  
 عندهم للتعظيم فاستلزموا كون القنوت اذا كان قبل الركوع كما ذكره معاذ الانباري بل الرفع عند رؤية  
 البيت يدل على انه الفصل عندهم من جعل القنوت بعد الركوع رفع كالدعاء وانما جعل قبل الركوع انما  
 يخرج الى الفصل فلما وضع الحزنية لانه منفصل الظاهر ان الرفع للاخذ بالفعل الشرع فيه  
 ذكره الشيخ ابن الهمام من تكبيرات الجبارة عن ابى يوسف انه عند الشك فعل تعظيم كما في شرح الهدى  
 عند محمد بن الحزائى وكذا في الجوهري في رفع اليدين وتكبير اليدين عند الحنفية للافتتاح كما في الفتح من الشك في الجهر  
 والرفع مرة فقط وانما تدخل فيه الاجتهاد من حيث عاية المعنى وكان ينبغي فيه الاعتماد  
 على العمل فقط لوقوع الاختلاف في مواضعه سيما بين السجدين مرفوعا ومن عمل بعض  
 السلف مع دخول خمولى فيه وقد اسقطه الشافعي بالمعنى تدل عليه عبارة في الامر  
 فاشحب على الجنس عند الحنفية ولهذا تعلل فيه ظاهرة هذا العصر في المواضع الآخر  
 وبالحجة الترك مبنى على التردد لا على الجزم لحاجب وجه دخول الثقة فيه قد ذكرناه  
 وانه ليس الترك على عدم الاصل بل لليدين فيه وظائف ايضا وصار الترك افضل  
 عندهم كترك الترجيع في الاذان ولكنه كان لفائدة حاضرة عندهم لادامته وكترك

تعدد الركوع في الكسوف فانه كان عندهم لوارد وقتي وقد قال لنا في المستقبل كاحداث  
صلاة صليتموها من المكتوبة -

ثم لو وجدت هينين كينين ايسار ابنى يسر لقلت ان رفع اليد في شعار التكبير خارج  
الصلاة ايضا وعليه رفعه صلى الله عليه وسلم يديه عند اجرائه في زقاق خيبر مع التكبير  
وقد يوجب عليه البخاري باب التكبير عند الحرب خصه من كراهة رفع الصوت بالثناء ونحوه  
وكان معروفا عندهم وان قل وهو كتسميتهم المسبحة مسبحة ليس هذه التسمية باعتبار  
الشهادة فقط بل كان كثير عندهم وخمل وكذلك الاشارة بالمسبحة كثيرة في العرب عند  
زيارتهم مشاهدا الحوامين يستودعون عند هاشمادة ان لا اله الا الله ويشيرون بالمسبحة  
الى السماء ثم لما حمل ذلك خارج الصلاة لعدم الاعتناء سرى ذلك داخلها ايضا وصار  
عند كثير انه ليس بمهم وسرى حكم الجنس الى ما يجانسه فهذا فقه المقام والله الولي المتعالم  
ويستحسن فيه حالة القيام وهياة اعلاء كلمة الله ولبعض ذلك الرفع في الاذان والادعاء  
الصالحين في الصالحين <sup>نقط</sup> وسما عندهم من جعل باطن الكف الى الكف عند الافتتاح كما  
في العمارة عن حاوي الماوردى ورحم الله البوصيري حيث قال -

كافعا راسه وفي ذلك الرقشع الى كل سوداء  
فامرمتا طرفه السماء ومصرى \* كل من شأته العلو العلاء

قال البخاري باب التكبير عند الحرب حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن

ايوب عن محمد بن انس رضي الله عنه قال صحب النبي صلى الله عليه وسلم خيبر وقد خرجوا بالحمى  
على اعتناقهم فلما راوه قالوا هذا محمد بن الحنفيس فاجتمعوا الى الحصن فرفع النبي  
صلى الله عليه وسلم يديه وقال الله اكبر خربت خيبر انا اذ انزلنا بساحة قوم فله صباح المنذر  
واصبنا حمرافط جحنا فنادى منادى النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ورسوله يخفيكم



عن لحم الحمر فأكفنت القادر بما فيها تابعه على عن سفيان رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وكذا عنده في أخر علامات النبوة -

قال في الفقه والغرض من حديث ابن عمر قوله فيه كلما أوفى على ثنية أو فندك أوتر ثلاثا قال المذهب تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع استشعار لكبرياء الله عز وجل وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء وتبيحه في بطون الأودية مستبطن من قصة يونس فأرتبجه في بطون الحوت نجاة الله من الظلمات فبسم النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الأودية لينبيه الله منها وقيل مناسبة التبرج في الأماكن المنخفضة من جهة أن التبرج هو التنازله فتناسب تزييه الله عن صفات الانخفاض كما تناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالاً على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المخذ والمستحيل كون ذلك من جهة الحق ولذلك ورد في صفته العالی والعلی المتعالی ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد لحاظ بكل شيء علماً بجل وعزاه -

والإشارة على وجوه إشارة بالمحبة في التشهد على المعروف للاخلاص التوحيد وإشارة بها في دعاء المسألة ذكرها في العمدة عن أبي يوسف في باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة وإشارة بها مع رفع اليد إلى المنكب رد من فوقها في الخطبة وعن سهل بن سعد قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شاهراً يديه قط يدعو على منبر ولا غايهما كان يدعو الأيمن على يده ومنكبيه ويشير بإصبعه إشارة رواه أحمد وأبو داود وقال فيه لكن آيته يقول هكذا وأشار بالسبابة وعقد الوسطى بالأبهام منتقاة الأخبار من الجمعة وفي الفتوى عن الأوزاعي ذكرها ابن نصر في قيام الليل ورفع اليد للاستقبال ورفعها مع التكبير خارج الصلوة ورفعها للمساءلة خذلاء الصدر والابتهاال وهو رفعها رفعاً بليغاً ومذهبهما



في ذكرهم جهر لیسر الله وسكوتهم في اكثرها فاهم كثرة وقوعه وليس الامر كذلك متعينا  
وهذا الجلسلة الاستراحة فيما ذكره عن احمد في الجهر النقي ١٣٠ ولاحظ ما ذكرناه في ١٣٠  
من تعليقنا في حديث جابر بن سمرة يوهان للاصبع اشارة بالسلام مع ما في الجهر النقي ١٥٠  
لكن شرحه ما في الكنز من ابرهه بلفظ ثم وتثنية اليدين فالاشارة اشارة الصلوة  
في لفظ البيهقي في الجهر النقي ١٠١ اذ لا اشارة السلام او اراد بقوله انما يكفي احدكم  
ان يقول هكذا واثار يا صبعه ويسلم على اخيه الاشارة الى وضع اليدين على الفخذين  
لا اشارة الصلوة وبدل عند ابن جبان قوله ان يقول هكذا واثار يا صبعه بقوله ان  
يضع يديه على فخذيته ونحوه عند سلم ولكن ازيضع يده يا لافراد، ومنغري الكلام  
ان اليدين مشغولتان بوظائف عند الترك ايضا وانما قل النقل في الترك لكونه من  
الترك مع كونه كثيرا في نفسه كاخفاء بسم الله واختفاء ايمن وترك جلسة الاستراحة  
وانما ترد دفيه من اختار الرفع مذهبيا او كان من عادته ترجيح جانب من الاختلاف  
الباح ايضا كالبخاري على خلاف عادة الآخرين كالنسائي وابي داود والترمذي

**فصل** في ما فهمه بعض السلف من معنى التكبير وموضعه ومزيج صوته  
برفع الصوت والاعلان واذا علا شرفا وفي العاكر كما في العمدة عن الطبري من باب  
الذكر بعد الصلوة وكذا عند ابن ماجه فتم قسطنطينية بالتكبير ورفع الفارق الصلوة في  
ليلة التعمير وباب البخاري باب التكبير عند الحرب ونحوه ذكر اربعة رفع الصوت بالرفع ونحوه  
ورفع اليدين عنده وانه شعار تخفف فيه بعض السلف اذ لا ثمرات تفوقوا على تأكله في الصلوة

باب انتقام التكبير في الركوع ١١١ من عمدة القاري

(ذكر ما يستفاد منه) فيه ان التكبير في كل خفض ورفع واليه ذهب عطاء بن ابي ينجح

والحسن البصري ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي والثوري والأوزاعي والحنيفة ومالك  
والشافعي وأحمد وأصحابهم ويحكي ذلك عن ابن مسعود وإبي هريرة وجابر وتيس بن عباد  
والخزين وكان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن سيرين والقاسم وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبلة قتادة  
لا يكبرون في الصلوة إذا خفضوا وقال ابن الجنيبة في مصنفه حدثنا أبو داود عن شعبة عن  
الحسن بن عمران أن عمر بن عبد العزيز كان لا يتم التكبير حتى يحكي بن سعيد عن عبد الله بن عمر  
قال صليت خلف القاسم وسالم فكانا لا يتمان التكبير حتى نأخذ من شعبة عن عمر بن مرة  
قال صليت مع سعيد بن جبلة فكان لا يتم التكبير حتى نأخذ من سليمان عن مسعر عن يزيد  
الفقيه قال كان ابن عمر ينقص التكبير في الصلوة وقال مسعر إذا انخط بعد الركوع للسجدة يكبر  
فإذا أراد أن يسجد الثانية لم يكبر ويحكي عن عمر بن الخطاب أيضاً وأخرج عبد الرزاق في  
مصنفه عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي الوليد قال أخبرني أشعة بن الحجاج عن رجل عن  
ابن أبي زري أن عمر بن الخطاب أمرهم فلم يكبر هذا التكبير ويحكي عن ابن عباس أيضاً  
وأخرج عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمر بن دينار عن جابر بن زيد قال صليت مع ابن عباس  
بالبصرة فلم يكبر هذا التكبير بالرفع والخفض قلت المشهور عن هؤلاء التكبير في الخفض والرفع  
وروايات هؤلاء محمولة على أنهم تركوه أحياناً فابياناً للجواز أو الراوي لم يسمع ذلك منهم  
لخفاء الصوت وكانت بنو أمية يتركون التكبير في الخفض وهم مثل معاوية وزيد وعمر بن  
عبد العزيز قال ابن أبي شيبة حدثنا جابر عن منصور عن إبراهيم قال أول من نقص التكبير  
زيد وقال الطبري أن أبا هريرة سئل من أول من ترك التكبير إذا رفع رأسه إذا وضعه قال  
معاوية وقال أبو عبد الله العوفي في مسنده حدثنا بشر بن الحارث حدثنا أسباط عن ثوبان  
عن أبيه عن عبد الله قال أول من نقص التكبير الوليد بن عتبة فقال عبد الله نقصوها

نقصهم الله فقد آتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر كل ركعة وكلما سجد وكلما رفع رأسه  
 وعن بعض السلف انه كان لا يكبر سوى تكبيرة الاحرام وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره  
 فان قلت ما تقول في حديث عبد الرحمن بن ابري الخراعي انه صلى مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وكان لا يقرأ التكبير رواه البوداؤد الطحاوي قلت قالوا انه ضعيف معلول بلحسن  
 ابن عمران احده وانه قال الطبري هو مجهول لا يجوز الاحتجاج به وقال البخاري ثم تابعه  
 عن ابي داود الطيالسي انه حديث باطل وقتل كوفاه عن قريب فان قلت سكوت ابي داود الطحا  
 يديل على الصحة عند ما قلت لما لم يمتنع من الاحتجاج بذكرناه عن قريب تاويله الكرخي على  
 حذفه فذلك نقصان نصفه لانقصا عن اجاب الطحاوي ان الآثار المتواترة على خلافه وان  
 العمل على غيره فان قلت تكبيرة الانتقال ستة امرواجبة قلت مختلفا فيه فقال تومر  
 ستة قال ابن المنذوبه قال ابو بكر الصديق وعمر جابر قيس بن عباد والشعبة والاذري  
 وسعيد بن عبد العزيز ومالك الشافعي ابو حنيفة ونقل ابن بطال ايضا عن عثمان وعلي وابن جبر  
 وابن عمر وابن هيريرة وابن الزبير ومكحول النخعي والي ثور وقالت الظاهرية واحمد في رواية كلها  
 واجبة وقال ابو عمر قد قال قوم من اهل العلم ان التكبير انما هو اذن بحركات الامام وشعار  
 الصلوة وليس بسنة الا في الجملة فلما من صلى وحده فلا بأس عليه ان لا يكبر وقال سعيد  
 ابن جبيرة انما هو شئ يزين به الرجل صلوته، انتهى - وعند ابي داود من باب يقول الرجل  
 اذا سافر من الجهاد عن علي الا زدي ان ابن عمر علمه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا  
 استولى على غيرهم خارجا الى سفر كبير ثلاثا ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين

سلم وعندي انه عن عمر لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا الحسن بن عمران هو الراوي في كتابها فوهم بعض الرواة في  
 الرفع فهو الراوي ايضا عن عمر بن عبد العزيز فنقصه في كتبنا العمدان ايضا ثم المروزي لنقص تركه دل عليه الاثر  
 السلف فيه وفي اتمامه وابواب البخاري وتراجعه لاحذوف المردود وترك بسطه على الانتقال -

وانا الى ربنا لنقلبون اللهم اني اسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضى اللهم  
هون علينا سفرنا هذا اللهم اطولنا البعد اللهم انت الصالح في السفر والخليفة في اهل و  
المال واذا صرح قال هز و زاد فيهم ايموز تايوز عابدين لم ينكحوا من وكان النبي صلى الله عليه  
وحيموشه اذا علوا التثانيا كبروا واذا هبطوا سبحوا فوضعت الصلاة على ذلك ام ولعله على هذا  
المعنى تركه بعضهم عند الخفض للجمود ولم يتركه ابن عمر عند الخفض للركوع لمكان رفع اليدين  
فيه وهو شعار التكبير والتكبير فعلى ذلك دلالة على مضاه من الدلالة الوضعية غير اللفظية على  
اصطلاح النظائر كاللؤلؤ لا يلج عندهم والتكبير القوي لشعار الملة الخفيفة يميزها عن غير  
فوضعت في موضع الشعار كالاستلام والرمي الذبح وفي شريع العبادات اعلما بأنها عبادة  
المتخلفة لا عبادة المشركين والوجه في التكبير للجمود انه ليس بالخفض وان كان معناه ابتداءه  
في القومة والجلوس في هيئة مناسبة له ثم امتد على الخفض لضرورة الموالاة والعبادة للشرع  
قال الراغب واكبرت الشيء رأيت كبراً قال فلما رأيت كبراً كبرته والتكبير يقال لذلك وتكبير  
الله تعالى يقولهم الله اكبر ولعبادته واستشعار تعظيمه وعلى ذلك وتكبيروا الله على ما  
هذه السكوة - وكبرته تكبيراً -

باب التكبير ايام منى واذا غدا الى عرفة <sup>من</sup> من العدة ايضاً

(ذكر ما يستفاد منه) قال الخطابي وابن بطال معنى التكبير فوهن الايام ان الجاهلية كانوا  
يذبحون لوطوا غيتها فاجعلوا التكبير استشعار للذبح لله تعالى حتى لا يذكر في ايام الذبح غير  
انتى - وفي المغني من تكبيرات العيد ولائها تكبيرات حال القيام فاستحب ان يتخللها ذكر  
كتكبيرات الجنائز وتفارق التبيح لانه ذكر خفي ولا يظهر بخلاف التكبيراته وفي الكنتزة  
اذا سمعتم الرعد فسبحوا ولا تكبروا في مرسيله وفي المغني ايضاً ما ذكره في اذان الراعي المنفرد

والمسافر وفي البيت من معنى الشعار وفيه والمدونة وكان اى ابن عمر يقول انما الادب  
على الامير والامام الذي يجمع الناس <sup>٢٣٦</sup> وكما جمعة لتحقق احد معنى الشعار فيها.

**فصل** في احاديث الرفع نقلنا فيه عبارة التلخيص الجيد فانه اتى على جملة ما يروى  
الا نزيهين، وليعلم ان الرفع متواتر اسداً وعلماً لا يشك فيه ولم ينسخ ولا حرف منه وانما  
بقى الكلام في الافضلية وصرح ابو بكر الجصاص في احكام القراء من مسائل رؤية الهلال  
بذلك وانه من الاحكام المباح ولما التزم قلنا فيه وصح هذا هو ثابت بلام وهو  
متواتر على الاسناد عند اهل الكوفة وقد كان في سائر البلاد تاركون وكثير من التاركين في  
المدينة في عهد مالك وعليه بنى مختاره وكان احقر اهل مكة يرفعون فبنى عليه الشافعي مذهبه  
وكانوا تعلمونه من ابن الزبير وكان يرفع وتعلمه اهل الكوفة من ابن سعد وعلى ورحلوا اعلم  
لتعلم الصلوة ايضاً فروا وتركه واستمر اعليه والتواتر على النجاء، تواتر اسداً وتواتر طبقه  
وتواتر توارث وتعامل وتواتر وقد المشترك وكله تواتر فيل القطع. ثم من ذكر ان رواية  
الرفع نحو خمسين صحابياً فهو قد ادرك فيه رواية الرفع عند الافتتاح فقط ايضاً والافرواة  
الرفع نحو عشرين كما في الدار المصنفة للشوكاني ويجري فيه النقد ايضاً ولا يرى يخلص  
الا نحو خمسة عشر او اقل منهم كما سألني من البحث في بعض دفعات ورفعا ثمان من مختار  
جانبا يري خلافه قليلا وذلك من الجانبين فلم يجوابه تاريخاً ونقلوا وضحا وانما هناك  
مخائل وقرائن فعل اهل المدينة نقله المالكية واعترف به ابن القيم في اعلام الموقعين  
وان لم يحمله حجة وتأتى عبارات من كتب الشافعي يقلل خلافه بخلاف المالكية -  
قال حديث ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حذو منكبيه  
اذا افتتح الصلوة متفق عليه بزيادة واذا اكبر للرفع واذا رفع راسه من الركوع رفعها كذلك

فقال سمع الله لمن حزن زاد اليه حتى نما زالت تلك صلاته حتى لقي الله وفي رواية البخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد للاحين يرفع رأسه من السجود قال ابن المديني في حديث الزهري عن سالم عن أبيه هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعليه أن يعمل به لأنه ليس في استناذه شيء -

حديث وائل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم لما كبر رفع يديه حذو منكبيه الشافعي وأحمد من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل به -

قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه إلى شحمة أذنيه رواه أبو داود والنسائي وابن حبان من وائل أيضاً ولفظ رفع يديه إلى شحمة أذنيه وللنسائي حتى يكاد إبهاماه وتحاذي شحمة أذنيه وفي رواية لابن أود وحاذي بإبهاميه وفي المتن والدارقطني من طريق عاصم بن حماد عن أنس قال أيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر فخاذي بإبهاميه أذنيه ثم كعب حتى استقر كل مفصل الحديث ومن طريق حميد عن أنس كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم يرفع يديه حتى يحاذي بإبهاميه أذنيه ،

قوله يرفع غير مكبر ثم يبتدئ التكبير مع ابتداء الأرسال وينتهي مع انتهائه روي ذلك عن أبي حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري والأربعة ولفظ ابن أود كان إذا أقبل إلى الصلاة رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم كبر حتى يقر كل عظم في موضعه متدلاً -

قوله وقيل يبتدئ بالرفع مع ابتداء التكبير يروي ذلك عن وائل بن حجر هو ظاهر سياق رواية أحمد بن حنبل ابن أود حيث قال عن وائل أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير وللبیهقي من وجه آخر عن عبد الرحمن بن عامر الليصبي عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كبر رفع يديه مع التكبير -



قوله وقيل يرفع غير مكبر ثم يكبر ويلايه قاتران ثم يركعها فيكون التكبيرين الرفع والركوع  
روى ذلك عن ابن عمر لم يروه من حديث ابن عمر هذه الكيفية لكن لفظ رواية ابن إدريس إذا قام إلى  
الصلاة رفع يديه حتى يكون أخذ منكبيه ثم يكبر وهما كذلك وفي الباب عن مالك  
ابن الحويرث منقوله عليه -

وعن علي رواه أبو داود والترمذي وصححه أحمد فيما حكاه الخلال وعن محمد بن زعيم بن عطاء بن  
سمع ابن أحمد في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول إذا علم كبر صلاة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فاعرض فقال كان إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه  
حتى يجاذي بهما منكبيه رواه أبو داود والترمذي وصححه -

وعن أنس بن النضر النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه  
من الركوع رواه ابن خزيمة في صحيحه هكذا رواه البخاري في جزءه ابن ماجه البيهقي -

وعن جابر بن جهم رواه الحاكم وقال لو كتبه من حديث سفيان عن أبي الزبير عنه إلا من حديث  
شيخنا إلى الجاسر المحمدي وهو ثقة قدامون وأما نعيم بن زعيم من حديث إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير  
انتهى ومن حديث إبراهيم بن زهير بن ماجه في صحيحه البيهقي -

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع  
وقال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثله رواه البيهقي ورجاله ثقات  
وعن عمر بن الخطاب رواه الدارقطني في غرائب مالك والبيهقي وقال الحاكم أنه محفوظ

وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر للصلاة جعل يديه حذاء  
منكبيه وإذا ركع فعل مثل ذلك وإذا رفع للجد فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل  
مثل ذلك رواه أبو داود ورجاله رجال الصحيح



الرفع سبعة عشر نفساً من الصحابة وسره البيهقي في السنن وفي الخلافيات اسماً من روى  
الرفع عن نحو من ثلاثين صحابياً وقال سمعت الحاكم يقول اتفق على رواية هذا لسنة  
العشرة المشهود لهم بالجنة ومن بعدهم من اكابر الصحابة - قال البيهقي وهو كما قال يروى  
ابن عساكر في تاريخه من طريق ابى سلمة الاعرج قال ادركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل  
خفض ورفع وقال البخاري في الجزء المشهور قال الحسن وحيد بن هلال كان اصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يرفعون ايديهم ولم يستثن احداً منهم قال البخاري ولو ثبت عن احد  
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه -

وروى الامام احمد بسند عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا راى مصلياً لا يرفع حصة رواه  
البخاري في جزئه بلفظ "رأاه بالحصى" وقال عبد الله بن احمد سمعت ابى يقول يروى  
عن عقبه بن عامر انه قال في من رفع يديه في الصلوة له بكل اشارة عشر حسنات -  
وروى ابن عبيد البر عن عمر بن عبد العزيز قال ان كنا لنؤدب عليها يعني على ترك الرفع  
وقال محمد بن سيرين هو من تمام الصالحين رواه الاثرم وقال سعيد بن جبير هو شئ يزين به  
الرجل صلوته رواه البيهقي -

وعن النعمان بن ابى عيش مثله رواه الاثرم وقال عبد المطلب اخذت ذلك عن ابن  
جريح واخذه ابن جريح عن عطاء واخذه عطاء عن ابن الزبير واخذه ابن الزبير عن ابى بكر  
واخذه ابوبكر عن النبي صلى الله عليه وسلم -

قلت اما حديث ابن عمر فهو حجة على الخلق كما ذكره عن ابن المديني وزيادة فما زالت  
تلك صلوته حتى لقي الله كذب قال الشيخ النيمى قلت قال الزيلعي في نصب الرأية قال  
الشيخ في الامام ويزيل هذا التوهم يعني دعوى النسخ ما رواه البيهقي في سننه من جهة

الحسن بن عبد الله بن حمدان الرقي شاعصة بن محمد الأنصاري ثنا موسى بن عقبة عن يافع  
عن ابن عمر ثم ساق الحديث ثم قال رواه عن أبي عبد الله الحافظ عن جعفر بن محمد بن نصر  
عن عبد الرحمن بن قريش بن خزيمة الهروي عن عبد الله بن أحمد الدججي عن الحسن بن انتهى  
وأخرجه الحافظ في البداية ثم قال قال البيهقي هذا يدل على خطأ الرواية التي جاءت عن  
بجاءه يعني المتقدمة انتهى كلامه - قلت العجب منهم كيف أوردوه في تصانيفهم وسكتوا  
عنه مع أن بعض رجاله من أهم وضع الحديث قال الذهبي في الميزان عبد الرحمن بن قريش بن  
خزيمة هروي سكن بغداد أتهمه السيلاني بوضع الحديث انتهى وقال في ترجمة عصمة بن محمد  
الأنصاري قال أبو حاتم ليس بالقوي وقال يحيى كذاب يضع الحديث وقال العقيلي يحدث  
بالبواطيل عن الثقات وقال الدارقطني وغيره متروك انتهى -

فإن قلت قال العلامة الفيروز آبادي في سفر السعادة بعد ساق الكلام على إثبات الرفع  
في المواضع الثلاثة وروى العشرة المبشرة أنه صلى الله عليه وسلم لو نزل على هذه الكيفية حجة  
رحل عن هذا العالم قلت ردة العلامة هاشم السندي في رسالته كشف اليرين بأن  
نقله الفيروز آبادي عن العشرة المبشرة في دوام فعله صلى الله عليه وسلم الرفع إلى وقت فليكن  
فلم يصح فيه حديث واحد فضلاً عن رواية العشرة نعم وقع ذلك في رواية واحدة عن  
ابن عمر مذكورة في سنن البيهقي لكن سند غير صحيح ومن ادعى صحته وصحة غيره فعليه البيان  
انتهى - قلت وكأنه دخلت للراوي رواية في مائة وهي في الوطأ عن علي بن الحسن <sup>سأله</sup>  
وقد أصححت العبارة شيئاً وقال في سفر السعادة بعده وقد مر في هذا الباب ما بلغ ما بلغ من جرداً أنه فاضل لا أهل لأصله <sup>١٢١</sup>  
وعند البخاري في باب يهوى بالتكبير حين يسجد وراجع المرونة مكنوسن إلى داود  
والنسائي ١٤٣ -

ومع كون حديث ابن عمر في هذه الغاية اعتدله المالكية بما يأتي في عبارة الزمرقاني

وروي على وجه بترك ذكر الركوع في كلا الموضعين وذكره عند الافتتاح فقط وهو في المدونة  
الكبرى عن مالك وسره مدقة نوها في أدلة الترك وبترك ذكر الركوع عند الركوع وهو عن مالك  
أيضاً في الموطأ وبتركه في كلا الموضعين وهو عن مالك خارج الموطأ وبالاختلاف بين مالك و  
نافع فيه في الركوع والوقوف ويذكر بعد الركعتين أو عدمه ويذكره للشيخ وفيه مرفوعاً عند  
البخاري في جزئه ومن عمل ابن عمر فقهه عند ابن حزم قال في الفقه قال للواقفي وله الشافعي  
والقاضي سر جماعة من رواية الموطأ فلم يذكر فيه الركوع عند الركوع قال حدثت عن مالك  
في غير الموطأ ابن المبارك وابن مهدي والقطان وغيرهم بأشباتهم وقال ابن عبد البر كل من  
رواه عن ابن شهاب أثبتة غير ما لك في الموطأ خاصة اهـ - كذا نقل عن ابن عبد البر  
وهو في جزء البخاري أن كانت النسخة صحيحة من طريق بعضهم غير ما لك عن الزهري أيضاً  
بترك ذكره عند الركوع ففيه عن سفيان بن عيينة عنه عن سالم عن أبيه قال أيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك بين التختين  
اهـ - إلا أن يريد إذا كبر أي في منزلة وفيه من طريق يونس عن ابن شهاب به إذا قام إلى  
الصلوة رفع يديه حتى يكوناً حذو منكبيه ثم يكبر ويفعل حين يرفع رأسه من الركوع  
ويقول سمع الله من حمد واعادة في موضع آخر كذلك من طريق آخر عن يونس ولا يمشي فيه  
التوجيه المذكور وأخرجه عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً كان إذا كبر رفع يديه وإذا رفع رأسه  
من الركوع من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عنه في الموضع الأول وذكره مع ثانياً  
ولم نكف بعد هذا انتشراً بل كنا نخله على الاختصار ولكن ثبت التنوع في هذه المسألة  
ثبوتاً لا مراً له فلا تحمله إلا على التنوع -

وقال فيه وزاد وكيع عن العاصم سمع نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

كان يرفع يديه اذا ركع واذا سجد آه ثم ذكر كلاماً فيه يدل على انه فهم منه التكرار والعمرى  
 في نافع ثمة عندهم كما في كتب الرجال واخرج في موضع اخر عمل ابن عمر وهو عند ابن حزم  
 من عمله بحيث لا يثني فيه تأويل قال باسناد عنه انه كان يرفع يديه اذا دخل في الصلوة و  
 اذا ركع واذا قال سمع الله لمن حمده واذا سجد وبين الركعتين يرفعهما الى ثدييه آه وقال هذا  
 اسناد لادخلته فيه فاما الاختلاف بين سائر حيث رفعه ونافع حيث يثني يثني فقه فقد قال في العمدة  
 عن ابن عبد البر والقول فيها قول سائر ولم يلتفت الناس فيها الى نافع ام قلت هذا بالنسبة  
 الى الاختلاف في كيفيةهما وقد اختلف على نافع نفسه في الوقتين الرفع ايضاً والرأي فيه مختلف  
 الى الآن فخرج البخاري في صحيحه رفعه ورجح ابو داود وقفه وذكر ما يؤيد ازيد من البخاري ترفي  
 طريق نافع لفظ اخر مرفوعاً عند الطحاوي في مشكل ذكره في الفتح كان يرفع يديه في كل خفض ورفع  
 وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجنتين ويدكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ام  
 ثم قال وهذه رواية شاذة آه قلت قد حصلت متابعتها من مجموع ما ورد في المسألة مرفوعاً  
 ونعماً لا وقد جوزه احمد بن حنبل كما في المغني وبدلت الفوائد عنه وكان لك الانتشار باختلاف  
 العمل فيه ولا يمكن انكاره واما يضييق الامر فيه على بعض الناس حيث انهم شددوا في الرفع  
 لم يستطيعوا العمل بكله ورد فجعلوا يستعملون فيه بكل ما امكنهم واما من اخذ جازعاً غيرهم فلا يضيقت  
 عليه ولا يضطر الى اعلال الأحاديث وقد قيل اذا اتسع الامر ضاق واذا ضاق اتسع  
 ثم في العمدة وقال الجماعة ان الاسقاط انما اتى من مالك وهو الذي كان ارفعهم فيه نقله  
 ابن عبد البر اهـ لا يهاجم بمعنى الاسقاط من القراءة او الكتابة واما الوهم من باب علم فبمعنى  
 الخلط ومن باب ضرب فبمعنى ذهاب الوهم الى شئ وما قالوه لا يبعد ان يكون من مالك لفظاً  
 بل اختلاف العمل وتنوع الصور وليس لك بمقتصر عليه في هذه المسألة بل فعلم الآخرون

ايضا فيها ولا يخفى ذلك على من له مراجعة وانما يكون ذلك عند اختلاف العمل فيشى كل على مختاره كما فعله البخارى في حديث الايتام مجله واذا قرأوا فاصتوا اعلها وتركها من باين الجمل بخلاف مسلم صحيحها واخرجها وكذا فعلوا في زيادة فصاعدا في حديث القراءة وامثلته كثيرة عندهم وكذلك فعلوا في ركوع الكسوف -

وهذه عبارة الزرقاني في شرح الموطأ في ما اعتد رواه في حديث ابن عمر  
وقال صاحب الهداية من الحنفية لا يصح يرفع ثم يكبر لان الرقم صفة نفى الكبرياء عن غير الله والتكبير اثبات ذلك له والتي سابق على الاثبات كما في كلمة الشهادة قال الحافظ وهذا مبني على ان حكمة الرفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء الحكمة في اقتراحه انه يراه الاصم ويسمعه الاعم وقيل الاشارة الى طرح الدنيا والافعال الجلية على العبادة وقيل الى الاستلا والالتقاء وليناسب فعله قوله الله اكبر وقيل الى استعظام ما دخل فيه وقيل الى تمام القيام وقيل الى رفع الحجاب بين العبد المعبود وقيل ليستقبل بجميع بدنه قال القرطبي هذا شبهها وقال الربيع قلت للشافعي ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنته انتمى - وقال ابن عبد البر رفع اليدين معناه عند اهل العلم تعظيم الله وعبادته له بافعال اليه واستلام له وخضوع في حالة الوقوف بين يديه واتباع سنته نبيه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر يقول لكل شئ زينة ومزية الصلوة التكبير ورفع الايدي وقال عتبة بن عامر له بكل اشارة عشر حركات بكل اصبع حنة انتمى - وهذا رواه الطبراني بسند حسن عن عتبة بن عامر قال يكتب في كل اشارة يشيرها الرجل بيده في الصلوة بكل اصبع حنة او درجة موقوف لفظا مرفوعا حكما اذ لا دخل للرأي فيه وهذا الرفع مستحب عند جمهور العلماء عند افتتاح الصلوة لا واجب كما قال الاوزاعي والحميد شيخ البخارى وابن خزيمة وداود

وبعض الشافعية والمالكية قال ابن عبد البر وكل من نقل الجوب لا يبطل الصلوة  
 بتركه إلا في رواية عن الأوزاعي الحميدي وهو شذوذ وخطأ وقيل لا يثبت حكاية البايعي  
 عن كثير من المالكية ونقله النخعي رواية عن مالك ولهذا كان أسلم البزارات قول ابن عمر  
 أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلوة وقول ابن المنذر لم يحتلفوا إنهم  
 صلب الله عليهم لم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلوة (وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما)  
 أي يديه (كذلك) أي أحده متكبیه (أيضا) كذا ليحيى والقعنبي والشافعي ومعن يحيى  
 والنيساك لوري وابن نافع وجماعة فلم يذكره الرفع عند الخطاط للركوع ورواه ابن وهب  
 وابن القاسم <sup>الزبيدي</sup> بن مهدي ومحمد بن الحسن وعبد الله بن يوسف وابن نافع وجماعة غيرهم في  
 الموطأ بإثباته فقالوا وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا قال  
 ابن عبد البر وهو الصواب وكذلك لسانه من رواه عن ابن شهاب قال جماعة إن ترك  
 ذكر الرفع عند الخطاط إنما أتى من مالك وهو الذي ربما أوهونه لأن جماعة حفاظاً  
 رَوَوْا عنه الوجهين جميعاً واختلف في مشروعيته فروى ابن القاسم عن مالك لا يرفع في  
 غير الأحرار وبه قال البر حنيفة وغيره من الكوفيين وروى أبو مصعب ابن وهب أشهب  
 وغيرهم عن مالك أنه كان يرفع إذا ركع وإذا رفع منه على حديث ابن عمر به قال الأوزاعي  
 والشافعي وأحمد واسحق والطبري وجماعة أهل الحديث وكل من روى عنه من الصحابة <sup>ثلاثة</sup>  
 الرفع فيهما روى عنه فعلة الأبا بن مسعود وقال محمد بن عبد الحكم لم يرو واحد عن مالك ترك  
 الرفع فيهما إلا ابن القاسم والذي نأخذه الرفع لحديث ابن عمر انتهى كلام ابن عبد البر  
 وقال الأصميلي لم يأخذ به مالك لأن نافعاً وقفه على ابن عمر وهو أحد الأربعة التي  
 اختلف فيها سلم ونافع ثانيهما من باع عبداً وله مال فماله للبائع والثالث الناس كابل



مائة لا تكاد تجد فيها راحلة والرابع فيما سقت السماء والعيون العشر فرفع الاربعة سالماً وقفها نافع انتهى - وبه يعلم تحمل الحافظ في قوله لم ار لها لكبة وليلاً على تركه اهتمك الا قول ابن القاسم انتهى، لان سالماً وفانعاً لما اختلفا في رفعه وقفه ترك ما لك في المشهور القول باستحباب ذلك لان الاصل صيانة الصلوة عن الافعال -

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار) احداً للقهاء التابعي (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الصلوة) رواه شعبة عن يحيى بن سعيد عن سليمان كذلك مرسل بلفظ كان يرفع يديه اذ اكبر لا فتلح الصلوة واذا رفع رأسه من الركوع علم واما حديث مالك بن الحويرث ففيه الرفع بعد الرفع من الركوع وثانياً عند السجود عند النسائي من طريق سعيد بن ابي عروبة عن قتادة وشعبة في النخبة غلط يعلم ذلك من الفقه وقال فيه وهو صحيح ما وقفت عليه فيه وفيه الرفع بين السجدين ايضاً ولا بد ولا سبيل الى اعلااله كما فعله بعض الناس مجازفة منه فقد ساعدته شواهد تعامل السلف ايضاً ومثله لا يمكن ان يعمل ومساعدته التعامل اكبر شاهد للصحة فوق الاسناد وعند من له بصيرة فليكن ذلك ايضاً وجهاً وان قل بالنسبة الى الموضوعين ولكن لا بد من تسليمه ايضاً - عقلاً الخلائق في المقام عقلاً ٥ وانا اعتقدت بكل اعتقاده

ولفظه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في صلواته واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع واذا سجد واذا رفع رأسه من السجود حتى يجاذي بها فزع اذنيه ام - فهذا ايضاً فعل مرة وشرك أخرى وهو كحديث ابى ذر الصلوة خير موضوع فليقل منها اوليكثرة - وكذلك اختلاف الالفاظ والمواضع في حديث وانل لا يخفى وراجع فتح المغيث فلعله اشار اليه -

[illegible]

واما حديث الحسن بن عمر بن عطاء عن ابي حميد فقد كتبت فيه قطعة مستقلة  
اور دھلھنا

قال الحافظ في الفتح ثم ان رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو وابن  
حميد ورواية عبد الحميد صريحة في ذلك وزعم ابن القطان تبعاً للطحاوي انه غير متصل  
لهمذين احد هما ان عيسى بن عبد الله بن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء فاذا دخل  
وبين الصحابة عباس بن سهل اخبره ابو داود وغيره ثانياً هما ان في بعض طرقهم تسمية  
إلى قتادة في الصحابة المذكورين واوقاتة قد اثير الصوت يصغر عن محمد بن عمرو بن عطاء  
عن ادراكه والمجواب عن ذلك اما الاول فلا يضر الثقة المصريح بسامع ان يدخل بينه

تعد مادة من مكنى برصية، لأن ذكرى حاله في الجبرم التي من السن وقطع من نسخة  
وهرجندة المداق في موضعين فغير ذلك إلى الزيادة ١٣-

۱۰- ابتداء و لذت من مستحقان طریق و درج انوار و صفا فانیان کائنات کربا و بلوغ اندام تقطیع و صفا و اختصار من کرم فی صفت ۱۳ -

وبين شيخه واسطة اما الزيادة في الحديث واما ليثبت فيه وقد صح محمد بن عمار المذکور  
بسماعه فتكون رواية علي بن عيسى عن من الزيد في متصل الاسانيد اما الثاني فالمتفق فيه قول  
اهل التاريخ ان ابا قتادة مات في خلافة علي وصلى عليه علي وكان قتل علي سنة اربعين  
وان محمد بن عمر بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة فعلى هذا  
لمزيد كذا ابا قتادة والجواب ان ابا قتادة اختلف في وقت موته فقيل مات سنة اربع و  
خمين وعلى هذا فلما حمل له ممكن وعلى الاول فلعل من ذكر مقدار عمره او وقت وفاته  
وهو الذي سمي ابا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ولا يلزم من ذلك  
ان يكون الحديث الذي رواه غلط لان غيره ممن رواه معه عن محمد بن عمر بن عطاء  
عن عباس بن سهل قد وافقه.

(فائدة) سُمي من النظم المذكورين في رواية نعيم عن عباس بن سهل مع ابي حميد ابو العباس  
سهل بن سعد ابواسيد الساعدي ومحمد بن مسلمة اخرجهما احمد وغيرهم وسمى منهم في رواية  
عيسى بن عبد الله عن عباس المذكورون سوى محمد بن مسلمة فذكر بدل ابو هريرة اخرجهما  
ابو داود وغيره وسمى منهم في رواية ابن السني عن عباس بن عبد الله بن خزيمة وفي رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد  
ابن عمر بن عطاء عند ابداق الترمذي ابو قتادة وفي رواية عبد الحميد المذكورة انهم كانوا عشرة كما تقدم  
على تسمية الباقر وقد اشتمل حديث ابو حميد هذا على كلمة من صفة الصبا ورواية غير من اللبس  
الزيادة ناسبا لكل زيادة المخرجها ان شاء الله تعالى وقد اشرت قبل الى خارج الحديث ليكن سيما واللبس  
فيه حكاية ابي حميد لصفة الصلوة بالقول كذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمر بن  
حلمة ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمر بن عطاء ووافقه ما في حديث عباس  
ابن سهل وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمر بن عطاء عن عباس بن سهل ان ابا

وصفها بالفعل ولفظة غذا الطحاوي وابن جبان قالوا فانما تقدم يصلي وهو ينظر من  
 فبذلك الحديث ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون وصفها مرة بالقول مرة بالفعل  
 وهذا يؤيد ما جعنا به اولافان عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بن محمد بن عمر  
 ابن عطاء وابي حميد نكاح محمد شاهد هو وعباس حكاية ابي حميد بالقول فحملها عنه من  
 تقدم ذكره وكان عباسا شاهد ها وحده بالفعل فمع ذلك منه محمد بن عمر بن عطاء فحاشا  
 بما كذلك وقد وافق عيسى ايضا عنه عطاء بن خاله لكنه اجهم عباس بن سهل اخرجه  
 الطحاوي ايضا ويقوى ذلك ان ابن خزيمة اخرجه من طريق ابن اسحق ان عباس بن سهل  
 حديثه فساق الحديث بصفة الفعل ايضا والله اعلم

وقال في التلخيص حديث ابي حميد الساعدي في صفة صلاة النبي صلى الله عليه  
 ابراهيم الترمذي وابن ماجه وابن جبان من حديث عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمر  
 ابن عطاء سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
 منهم ابو قتادة قال ابو حميد انا اعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه قالوا قل  
 فوالله ما كنت باكثر قاله تبعه ولا اقدمنا له صحة قال بلى قالوا فاعرض قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه اذا قام الى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر  
 كل عظم موضعه الحديث بطوله واعله الطحاوي بان محمد بن عمر لم يدرك ابا قتادة  
 قال يزيد ذلك بيان ان عطاء بن خالد سواه عن محمد بن عمر قال حدثني رجل انه  
 وجعل عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه جلوسا وقال ابن جبان سمع هذا الحديث  
 محمد بن عمر من ابي حميد وسمع من عباس بن سهل بن سعد فالطريقان محفوظان -  
 قلت الساق ياتي في ذلك كل الالباء والتحقيق عندي ان محمد بن عمر الذي رواه عطاء

ابن خالد عنه هو محمد بن عمر بن علقمة بن وقاص الليثي المدني وهو لم يلق ابا  
قتادة ولا قارب ذلك انما يروى عن ابي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين  
واما محمد بن عمر الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمر بن عطاء تابعي  
كبير جزم البخاري بانه سمع من ابي حميد وغيره واخرج الحديث من طريقه في الحديث  
طرق عن ابي حميد سمى في بعضها من العشرة محمد بن مسلمة وابو اسيد وسهل بن سعد  
وهذه رواية ابن ماجه من حديث عباس بن سهل بن سعد ورواها ابن خزيمة  
من طريق ايضا -

وقال في الجوهر النقي - ثم ذكر حديث عبد الحميد بن جعفر (حدثني محمد بن  
عمر بن عطاء سمعت ابا حميد الساعدي في عشرة من الصحابة فيهم ابو قتادة في الحديث  
قلت عبد الحميد مطعون في حديثه كذا قال يحيى بن سعيد وهو امام الناس في هذا الباب  
وقال الطحاوي لم يسمع محمد بن عمر من ابي حميد ولا من ابي قتادة لان سنة لا يخل هذا  
لان ابا قتادة قتل مع علي وصلى عليه علي وكذا قال الهيثوب بن عدي وقال ابن عبد  
البر الصريح وفي الكمال وقيل توفي بالكوفة سنة ثمان وثلاثين ولهذا قال ابن حزم  
لعده وهو فيه يخفى عبد الحميد وايضا قلنا اضطرب سند هذا الحديث ومثله فرواه  
العطاف بن خالد فادخل بين محمد بن عمر وبين النفر من الصحابة رجلا مجهولا والخطا  
وثقه ابن معين وفي رواية قال صالح وفي رواية ليس به بأس وقال احمد بن حنبل  
من اهل مكة ثقة صحيح الحديث ذكر ذلك صاحب الكمال ويدل على ان بينهما واسطة  
ان ابا حاتم بن حبان اخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق عيسى بن عبد الله عن محمد  
ابن عمرو عن عباس بن سهل الساعدي انه كان في مجلس فيه ابوه وابوه بزة وابو اسيد

وابو حميد الساعدي الحديث وذكر المزني ومحمد بن طاهر المقدسي في اطرافهما ازاد اؤد  
 اخرجيه من هذا الطريق واخرجه البيهقي في باب السجود على اليدين والركبتين من طريق  
 الحسن بن الحر (حدثني عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمر بن عطاء احد بني مالك  
 عن عياش او عباس بن سهل) الحديث ثم قال (وروى عتبة بن ابي حكيم عن عيسى بن  
 عبد الله عن العباس بن سهل عن ابي حميد) لم يذكر محمدا في اسناده وقال البيهقي  
 في باب القعود على الرجل اليسرى بين السجودتين (وقد تبين في اسناده عن عيسى بن  
 عبد الله سمعه عن عباس بن سهل انه حضر ابا حميد) ثم في رواية عبد الحميد ايضا انه  
 رفع عند القيام من الركعتين وقد تقدم انه يلزم الشافعي وفيها ايضا التورك في  
 الجليئة الثانية وفي رواية عباس بن سهل التي ذكرها البيهقي بعد هذه الرواية خلاف  
 ولفظها حتى فرغ ثم جلس فافترش رجله اليسرى واقبل بصدرا يمينه على قبلته  
 فظهر بهذا ان الحديث مضطرب الاسناد والمتمن.

قال البدر الضعيف ، هذا قطعة كتبتها مستقلة في حديث ابي حميد او رواها  
 ههنا - بحث حديث ابي حميد الساعدي

فاما الذي ذكره في الفقه في جواب الطحاوي فيه وقد افترق الطحاوي ابن القطان وابن  
 دقيق العيد وسقطت عبارته من نسخة التلخيص ههنا وقد حال عليه ما من مسألة الجالوس  
 وكذلك وافقه ابن حزم شيئا فقد رده هوفي التلخيص وقال ان السابق يأبى عنه كل  
 الاباء وهو كما قال ثم ما ذكره هناك ان محمد بن عمر في طريق العطات بن خالد هو محمد  
 ابن عمر بن علقمة لا محمد بن عمر بن عطاء واما هوفي غير طريقه فقد صرح في طريق العطاء  
 عند الطحاوي انه محمد بن عمر بن عطاء وعند ابي داود من طريق عيسى بن عبد الله ان

السامع من عباس بن سهل بن سعد هو محمد بن عمر بن عطاء وكذلك عند الطحاوي  
 والبيهقي من طريق عيسى قال رجل الميم عند الطحاوي في طريق العطاء هو علي بن الفتح  
 عباس بن سهل واتفق اثنان ان بين محمد بن عمر بن ابي حميد عباس بن سهل وهما عطاء  
 وعيسى بن عبد الله وقال الطحاوي وابن ابي مريم سمعاه من العطاء قد يرهكنا في العجة  
 ونصب الراية وهو الصواب كما وقع في النسخة المطبوعة من كتاب الطحاوي وكذا وقع في  
 نسخته غلطاً عيسى بن عبد الرحمن وانما هو عيسى بن عبد الله بن مالك وهو عدوي  
 لان جده مولى عمر كما في التهذيب وكذا وقع غلطاً من النسخ عبد الله بن عيسى في طريق  
 عتبة بن ابي حكيم عند ابي اود وكذا وقع غلطاً في نسخة البيهقي من باب السجود ١٠٢ على اليد  
 والكتبتين ونقله في الجوهر النقي في باب نفع اليدين عنه على الصواب عبارة التهذيب  
 تدل على انه وهم من بعض الرواة لا غلط من النسخ وكذا من سنن البيهقي كتاب  
 يفرج بين رجليه ١٥٨ وكذا وقعت الاغلاط في قول الرواة في محمد بن عمر بن عطاء انه  
 اخذني مالك نسبة الى جده وصحفه النسخون حديثي مالك ثم الذي يظهر ان انصافاً  
 ان انتقاد الطحاوي طريقته عبد الحميد بن جعفر وبالنسبة اليه صواب وان القائل عدت  
 وشهدت كما في جزء القراءة اي ابا حميد هو عباس بن سهل لا محمد بن عمر بن عطاء  
 وقد سقط اسم الجاس بعد محمد بن عمر عند بعض الرواة يعلم ذلك بالمرجعة في  
 نسبه من الالفاظ لمحمد بن عمر من نحو الشهود والسماع ومثلها من نحو الحضور والجلوس  
 وهو عند الطحاوي للعباس بن سهل في الحديث في الرصف في الفعل له سمعه منه محمد بن  
 عمر وسمعه منه عيسى بن عبد الله ومن العباس بن سهل ايضاً كما عند ابي اود وغيره  
 وكذا في الجاس ومن عيسى عنه كما عند ابي اود ايضاً وكان محمد بن عمر اراد بقوله

سمعت في طريقة عبد الحميد ان تأولناه ولم نجعله تليفا اي سمعت واقعة كما في  
شعر الكتاب هـ

سمعت الناس يتبعون غيثا ٥ نقلت لصيدح انتجع بلا

وشهدت هو مقولة عباس لا محمد بن عمر كما عند الطحاوي عن عطاء عن محمد بن حنبل  
وهو العباس انه وجد عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا ولم يدرك طريق  
عطاف غيره وليس عند الآخرين فيحكم له فانه في غاية الاستبعاد ان يكون ابوتاة  
عند كلا الوصفين كما يلزم مما في الفتح ومثل هذا يرجع عنه في التلخيص وخص الطحاوي  
طريق عطاف بالاياد لان عيسى عن محمد بن عمر لم يذكره شهودا وطريقة عطاف هي  
التي لا تلتئم مع طريقة عبد الحميد بن جعفر ولذا ذكر البخاري طريق محمد بن حنبل عن محمد  
ابن عمر في صحيحه وترك طريقة عبد الحميد وزعم طريقة ابن حنبل تخالية من العلة ليس  
فيه ذكر شهوده ابا حميد في عشرة ثمانية وصف قولي قد سمعته وظاهر كلام الطحاوي ان في  
طريق عطاف صفاتنا بقول وظاهرها في الفتح انه بالفعل فيلزمه ان يكون ابوتاة عند  
الوصفين في عشرة عشرة وهذه احتمالات لا تتجعب ولا تنجح والله ولي الامور

ثم ان عند الطحاوي من الجزء الثاني من طريق الوليد بن شجاع الكوفي عن ابيه  
فساق الحديث وكان في مجلس فيه ابوه وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفي المجلس ابو هريرة وابو اسيد وابو حميد السعدي والانصار رضي الله عنهم كذا بالعطف  
في قوله والانصار وكذا في المعصوم ساقه في الجزء الاول من طريق شجاع بن الوليد لا بوط  
ابنه الوليد بن شجاع عنه وفيه من الانصار بدون العطف وساقه ابو داود واختصره  
وساقه البيهقي في باب القعود مائة على الرجل اليسر بين المجدين ثوقا وقيل



في استادة عن عيسى بن عبد الله سمعه من عباس بن سهل انه حضر اباحميد اباسيد  
 ورجالا منهم في الصلوة آه وعلى هذا فالذي قال ان العشرة من الاصحاب سقط  
 منه المعطوف وهو الانصار فالعشرة من الاصحاب وغير الاصحاب من الانصار مجموعا  
 والعطف ارجح لان الابن لا يهتم بذكر نسب ابيه وهو سهل بن سعد وعمر ابيه وهو  
 ابو حميد كما في التهذيب وسيما عند المدينيين العارفين وهو محمد بن عمر بن عطاء و  
 ايضا هو من طريق الوليد بن شجاع عن ابيه والابن اعرف بحدث ابيه من غيره فحصل  
 ان العشرة من الاصحاب بعضهم وهم المسمون في الحديث ابوهرية وابو حميد ابواسيد  
 وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة والخمسة الباقون من الانصار لامن الاصحاب فسقط  
 خمسة من العدد او اربعة ان عددنا اباق تادة ايضا وحدث عيسى بن عبد الله اخرجه  
 ابن جبان ايضا في صحيحه كما في الجوهر النقي ولعل ابن خزيمة ايضا يكره اخرجه قال  
 في التلخيص ورواها ابن خزيمة من طريق ايضا اه وذكر قبله طريق فليح بن سليمان عن  
 عباس بن سهل عن ابن ماجه وهو قد يرويه عن عيسى بن عبد الله عنه كما عند ابى  
 داود وثى في الفتح ايضا عن ابن جبان وعن ابن خزيمة ولكن من طريق ابن اسحاق  
 عن عباس وعد اباق تادة وهو عند البخاري في جزئه حدثنا عبد بن يعيش حدثنا  
 يونس بن بكير انا ابن اسحق هكذا الصواب كما في نسخة عن العباس بن سهل  
 الساعدي قال كنت بالسوق مع ابى قتادة وابى اسيد وابى حميد كلهم يقولون انا  
 اعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لاحد هم صل فكيروا وركع فقالوا  
 اصبت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان فيه ذكر ابى قتادة من غير طريق  
 محمد بن عمر كما في الطريقة المذكورة عن عباس بن سهل ومحمد بن عمر لم يذكر اباق تادة

على ما هو الصواب وقد رجع اليه الحافظ في التلخيص بعد ما ناضل عنه في الفتح والتلخيص  
من محمد بن عمر بن عطاء وهكذا يتفق الأمر في التثنية لما لا يمتشي قال في التلخيص من الجرح  
وعنه أي عن علي أنه صلى الله عليه وآله في قتادة فذكر عليه سبعة رواه البيهقي وقال أنه غلط  
لأن أبا قتادة عاش بعد ذلك قلت وهذه عدة غير قاطعة لأنه قد قيل إن أبا قتادة  
مات في خلافة علي وهذا هو الأرجح أم فأذن الحديث الذي فيه ذكر العشرة وذكر أبي  
قتادة وهو طريقة عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمر وفيه شهوده بأحمد في عشرة  
للعباس بن سهل ومنه اخذه من أخيه لا لمحمد بن عمر وخفت أمر التورك أيضاً في الجولس  
الآخر فإنه ليس عند آخرين عن عباس بل يذكر خلافه فليح عنه عند أبي داود وغيره  
وسمياً إذا أخذنا الافتراض بمعنى اتخاذ الفراش لا بمعنى الشئ فقط ويظهر أيضاً أن عيسى  
ابن عبد الله أخذه من محمد بن عمر ومن العباس بن رن واسطة لبيان فليح ذلك عند أبي  
داود مع قصته فدل على التثنية فيه على ما قالوا أن الراوي إذا جاء بقصة دل على  
التثنية قال أبو داود ورواه ابن المبارك أنا فليح سمعت عباس بن سهل يحدث فلم  
أحفظه فحدثني به أراه ذكر عيسى بن عبد الله أنه سمعه من عباس بن سهل قال حضرت  
أبا حميد السعدي أم وأخذه فليح من عيسى كما عند أبي داود وهو مرة من محمد بن عمرو  
فرجع حديثهم إلى محمد بن عمر أيضاً عن العباس وعنده ذكر رفع اليدين لا عند ابن أبي  
عن العباس فتساوياً فيه وقد ترك ذكره في طريقة البخاري أيضاً عن محمد بن عمر وقد  
يجري الناطق في مثل ما هو ثابت في الأصل على القياس فيذكر وإن لم يكن ذلك لا يقتضيه  
السكت فيك وإن كان نبقى هذا أيضاً في زاوية الاحتمال ويكون عيسى قد اخذ  
من كليهما كان لما روى ما أخذه من محمد بن عمر ذكر الرفع كما كان من روى ما

اخذ من عباس لم يتقيد بلفظه وجعل اللقطين واحدا ولفق بينهما كما عند الطحاوي  
 ولم يتقيد ايضا في روايته عن محمد بن عمر بلفظه المخصوص في هذا وهو قوله حتى يعود كل  
 نقار مكانه وهو تعبير غريب منه غير معروف اختلفوا في تحريكه لغة وشرحا وبديل بعضهم  
 عنه بقوله كل عضو وكل عظم وهو تعبير قد اشتهر في بيان التعديل بخلاف تعبير الذي  
 انشأه فانه لا يذهب الذهن اليه اذا جرى على المعروف فليج صرح عند ابى داود انه  
 انما حفظه من عيسى ويكون ينسبه الى عباس ايضا لانه سمعه منه وان لم يحفظ منه  
 فاحتمل ان يكون سياقة ايضا ملقفا كما احتمل في عيسى ويذكر رفع اليدين على  
 محمد بن عمر او يختلف عليه ايضا فيه وتلخص ان الحاضر الواقعة والوصف الفعلي انما  
 هو عباس كما ذكره ابن اسحق عنه ووافقه عيسى ومحمد بن عمر لم يحضر تلك الواقعة لذا  
 خبرنا بوصف القولي فقط اذا لم يذكر العباس واذا ذكره وذكر الوصف بالقول عنه كما  
 هو ظاهر كلام الطحاوي حيث احال طريقة عطف على طريقة ابى عاصم سواء هو يصف  
 بالقول فاستنبطنا من الفعل وافراده في صيغة القول لان ابا حميد لما ارى بالفعل  
 صفة صلواته صلى الله عليه وسلم انتهى الامر الى انه صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذا وكذا  
 وان انتقاد الطحاوي انما يتعين وروده على طريقة محمد بن جعفر عن محمد بن عمر وعبد الحميد  
 قالوا ربما وهم في الحديث بخلاف طريق ابن حنبل عن محمد بن عمر عند البخاري في صحيحه  
 فانه لا يتعين وروده عليه ويكون كما ذكره الحافظ وصفا بالقول سمع محمد بن عمر  
 من ابي حميد فانه ليس فيه تليق مما سمعه منه وما سمعه من عباس بخلاف طريقة  
 عبد الحميد فنفرد ايضا هو بذكر العشرة فوافقنا الحافظ فانه سمع وصفا قويا من ابي حميد  
 وخالفناه في توجيهه طريقة عبد الحميد انما هو وهم وتليق وخالفنا ايضا من جرى انتقاد



الى ابي بكر ثم الى النبي صلى الله عليه وسلم ثم الى جبريل ثم الى خالق السموات والارضين  
 فكله تعبير من اختاره وكانه يذكر اسناد الدين المحدث ويوصله الى الله تعالى استدلالاً  
 منه لا نقلاً جازياً ههنا ولم يكن البحث والسؤال عن الرفع في عهد ابي بكر ولا عمر ولا بن مسعود  
 وعليه وانما كان الامر على الارسال الاطلاق والاختيار رُفع او ترك ثم وقع البحث بعد  
 ذلك وهل يلحق بالقلب ان وقع الاختلاف فيه في عهد ابي بكر ثم لم ينفصل ولم يثبت  
 قدم في امر الصلوة واختلط فتساءلوا عن النبأ العظيم حتى انتهى الامر الى ان عبد الله  
 ابن الزبير وهو ابن اثنتي عشرة سنة عند وفاة ابي بكر حقه عنه وتخلص من الخلاف و  
 كان الحجة الامر في ذلك بل الواقع انه أخذ بالمشاهدة فقط وهكذا يقع الامر لصغارنا في  
 الصلوة ومن يقيمهم عليها ثم هذا الاخذ ايضا من ابي بكر لا يكون في كل شيء من الصلوة  
 بل في اقامة بنيتهما وتقويم هياتهما في الصلوة قد تعلم اهل مكة منه جهر بسم الله القنوت  
 في الفجر واستمر اعليه الى زمان الشافعي وعنه اخذ هو ذلك ولم يكن ذلك في عهد الكبار كذلك  
 جهر ابا من اخذوا منه وكان اكثر الصحابة والتابعين على الاخفاء ذكره في الجوهر <sup>في نسخة</sup> عن  
 الطبري في تهذيب الآثار وكذلك كان ابن الزبير يؤذن ويقيم للعديد من كما في الفقه واشياء  
 أخر وارسال اليدين كما في المغنّة قدّمه فان من لم يذق لم يدع تسلسل المغنّة  
 في الاوهام وخذ بما يقع في الشاهد في اخذ اهل البلاد من علماءها والناس عن كبارهم  
 مشاهدة وتوارثاً وطبقة بعد طبقة كلاسوا الاخصوصيا في ما لم يكن وقع الاختلاف فيه  
 بعد السائل في اسناد هذه الرواية كأنه علم في الغيب ما سيقع من بعد بل قد صدق  
 من قال سه ثبت العرش اولا ثم انقش

قال البيهقي في مسنده (اخبرنا) ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو عبد الله محمد بن عبد الله الصنف والزهدي املا ومن اصل كتابه قال قال ابو اسماعيل محمد بن اسمعيل السلمي صليت خلف ابي المنعم محمد بن الفضل فرفع يديه حين افتتح الصلوة حين ركع وحين رفع رأسه من الركوع فسأله عن ذلك فقال صليت خلف حماد بن زيد فرفع يديه حين افتتح الصلوة وحين ركع وحين رفع رأسه من الركوع فسأله عن ذلك فقال صليت خلف ايوب السخيتاني فكان يسرف اذا افتتح الصلوة واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع فسأله فقال رأيت عطاء بن ابي برح يرفع يديه اذا افتتح الصلوة واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع فقلت فقال صليت خلف حماد بن زيد فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع فسأله فقال عبد الله بن الزبير صليت خلف ابي بكر الصديق رضي الله عنه فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع فسأله فقال صلى الله عليه وسلم فكان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة واذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع. رواه <sup>ابو</sup> (واخبرنا) ابو عبد الله الحافظ ثنا ابو بكر احمد بن اسحق بن ايوب ان ابا محمد بن صالح بن عبد الله ابو جعفر الكييني الحافظ ثنا سلمة بن شبيب قال سمعت عبد الرزاق يقول اخذ اهل مكة الصلوة من ابن جريج واخذ ابن جريج من عطاء واخذ عطاء من ابن الزبير واخذ ابن الزبير من ابي بكر الصديق رضي الله عنه واخذ ابو بكر من النبي صلى الله عليه وسلم قال سلمة (روث) احمد بن حنبل عن عبد الرزاق وزادني واخذ النبي صلى الله عليه وسلم من جبريل عليه السلام واخذ جبريل عليه السلام من الله تبارك وتعالى قال عبد الرزاق وكان ابن جريج يرفع يديه قال في الجوهر النقي قلت السلمي يحكم فيه ابو حاتم قال الدارقطني ثمة صدوق تكلم ابو حاتم وقال ابن ابي حاتم تكلموا فيه ومحمد بن الفضل ما روى تغير واختلط باخوه وقال

ابو جعفر الكييني الحافظ ثنا سلمة بن شبيب قال سمعت عبد الرزاق يقول اخذ اهل مكة الصلوة من ابن جريج واخذ ابن جريج من عطاء واخذ عطاء من ابن الزبير واخذ ابن الزبير من ابي بكر الصديق رضي الله عنه واخذ ابو بكر من النبي صلى الله عليه وسلم قال سلمة (روث) احمد بن حنبل عن عبد الرزاق وزادني واخذ النبي صلى الله عليه وسلم من جبريل عليه السلام واخذ جبريل عليه السلام من الله تبارك وتعالى قال عبد الرزاق وكان ابن جريج يرفع يديه قال في الجوهر النقي قلت السلمي يحكم فيه ابو حاتم قال الدارقطني ثمة صدوق تكلم ابو حاتم وقال ابن ابي حاتم تكلموا فيه ومحمد بن الفضل ما روى تغير واختلط باخوه وقال

ابن جبان تغير حتى كان لا يدرى ما يحدث به فوقع في حديثه المناكير الكثيرة فيجب التنبك  
عن حديثه فيما رواه المتأخرون فاذا لم يعلم هذا امر هذا ترك الكل ولا يحتمل شئ منها انتهى  
كلامه ثم لو سلمنا ان رواة ثقات فلا بد من الاتصال الصغار لم يصبح بالحدوث عن السلف  
وحديث ابن جريح ذكره في الكنز<sup>٢٣٤</sup> وقال عن الدارقطني تفرد به عبد الرزاق  
عن ابن جريح وكذا في<sup>٢٠٣</sup> منه -

فهذا ما عندهم وعندى ان ما ذكره عبد الرزاق هو الواقعة من ذكر سلسلة<sup>خذ</sup> الأ  
لا غير ولا في كل شئ ولا في خصوص الرفع ثوبان ان ابن جريح كان يرفع حتى يرجي انه  
تحت ذلك الاخذ - واما الاسناد الاول فهو يهيئ عدة وعلم الماكان في عهد  
ابى بكر في كثرة الغيب وهو وقوع الاختلاف في هذه المسألة في ما بعد فيأتى بنياً سائلاً في ما  
لم يأت بعد حيناً راء قدأتى والاختلاف انما يقع اذا كان في الاول ارسال اطلاق فتبع  
بعد بحث في الترجيح والتفصيل تساءل ، لان يكون من اول الامر فيأتى الخلف فيتفقد  
معلم ما لم يخاف - يخافك النطف التي لم تخاف

ثم انه لا ننكر ان يكون ابو بكر قد رفع ولومأت من المرات وانما الكلام في النقل  
عنه بالطريقة المذكورة بحيث يفهم منه ان الراوى في ذهنه ما وقع بعد من الاختلاف  
فخل ابو بكر رفعه من قبل اى رفع الخلاف وفصله وقوله وقال ابو بكر صليت خلف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت امة انما يليق هذا السياق به ان لو كان شئ فيذكره  
اخذه من النبي صلى الله عليه وسلم والسؤال انما كان ان يكون بعد توجه الاذهان الى  
الخلاف وفصله ولو قال وقال ابو بكر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع آه كان له  
بعض تجاه فادر الفرق بالامحاز وهل مثل ابى بكر محتاج ان يقول صليت خلف رسول الله





ونحوهما في عبارة العراقي عبارة ابن عبد البر نفسه عند الرضا في فاحش السقطا  
وبالجملة فقد ائقنا ابن بطال ان عمل عمر هو الترك ولم يثبت عنه الرقع وهو بالغ مما  
قاله الطحاوي ثبت ذلك اي الترك عن عمر فعلمه ولا يجوز لك التشيب في الباب بل ان  
مراجعة وممارسة - وفيه ايضا وقال الطحاوي وهذا مما لا اختلاف عن ابن مسعود  
فيه آه - وهذا حتى نقله على نقله ابن عبد البر على خلاف ما اصر عليه البخاري انه  
لم يثبت عن احد من الصحابة فان ذلك خلاف تواتر النقل من الكوفات ان العمل كان  
مختلفا من عهد الصحابة والتابعين - فاحفظه -

وكذا عند الكوفيين عن علي اثبت عمل عند خصومهم فانه تفرد بالرقع عنه ابن ابي  
الزناد وخالف سائر الرواة في حديث الاذاكار وقد تكلموا في ابن ابي الزناد كلاما منتشرا  
وتحلف فيه احمد فتصحيحه الذي نقلوه عنه عن علي الحلال انما هو بالنسبة الى الحديث الاذاكار  
ان شاء الله فسرده في الرقع بناء على وحالة الحديث عند هو وليس هذا الصنيع بصواب  
ورأى الترك عنه لم يخالف احد فيه روى رواية مستقلة وظهر ان ما نقله في الجوهر النقي  
عن الطحاوي في كتابه المسح بالرد على الكوايبي الصحيح مما كان عليه علي بعد النبي صلى  
الله عليه وسلم يعني الكوفة ترك الرقع في شيء من الصلوة غير التكبير الاولى الى آه حتى صواب  
وهو الذي عرفت من امر في الكوفة كما في مختصر الشكل ولا حتى لاحد في الكلام في نقله  
عنه وتوارثوه حين كونه بين ظهرانيهم ومن زاحمهم فيه فقد عدا طور الحق وسلك  
سبيل العسف والخسف واما علم ابن مسعود فمرفيه منفرد ولا يشتركهم فيه احد  
واما ما عن ابن عمر فهو عند المدنيين اثبت مساعدا الكوفيين ومع هذا لا وجه لرد  
ما رواه عنه من الترك ايضا فنحن هذا ملخصا محققا فقد وقع في المبحثين كثير يهولون بسره

يسمى اسماء من يعزل لانه لم يجز ترؤ وتبطل فيه بغير نصفه ولا حول ولا قوة الا بالله -  
وليس من الانصاف ان يقتصر في الباب على نقول الشافعية فقط وما سلموا وما ردوا  
فان للمالكية ايضا شطرا من العلم والنقل والله الموفق -  
هذا وفي الزوائد عن عبد الله بن الزبير قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح  
الصلاة فرفع يديه حتى جاوزهما أذنيه رواه احمد الطبراني في الكبير وفيه الحجاج بن  
ارطاة واختلف في الاحتجاج به ام -

واما حديث عمر فقد اشار اليه البخاري في الجزء في موضعين منه واشار اليه الترمذي  
والذي قال فيه الحاكم انه محفوظ فممن طريق طاؤس عن ابن عمر عن عمر وسجي عند نقل  
عبارة الجوهر النقي والتحيز فيه عن احمد والدارقطني انه غير محفوظ وهو ولا بد واما ما عند  
الدارقطني في غرائب مالك عن عمر فقد نقل في التحيز عنه قال الدارقطني هكذا قال عن عمر  
ولم يتابع عليه ام وهو من طريق سالم عن ابن عمر عن عمر قد اندرج في نفى ابى عمر  
في التمهيد ان يكون شئ فيه من طريق سالم عن عمر وهناك حديث اخر عن عمر سجي  
ادخله الشيخ تقي الدين في الرفع عن عمر ليس فيه شئ صحيح انما هو لفظ مبهم -

فهذه الروايات الثلاث مرفوعة عنه واثر اخر عن عمر من فعله في التحيز فيه  
رشد بن بن سعد لا راشد بن سعد فانه متقدم وحال شدين معروف محمد بن سمعان  
وبالجملة لم يأت عن عمر فيه شئ اقوى مما عند الكوفيين عنه من الترك وان  
كان يرفع ايضا لاحتجنا الى اشارة لكن لم ينقل -

واما حديث الهميرة من رواية ابى اودمر فاعاله الدارقطني في علله وقال انه في  
التكبير لا في الرفع كما يأتي من التحيز واما ما رواه في العلل من طريق عمر بن علي عن الهميرة

مرفوعاً فقد اعله الدارقطني هناك بنفسه ثم فيه الرفع في كل خفض رفع - قال في الصحيح  
 حديث أخر رواه ابوداود أخرجه ابن ماجه أيضاً عن اسمعيل بن عياش عن صالح بن كيسان  
 عن عبد الرحمن الأعرج عن ابى هريرة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الصلوة  
 حذو منكبيه حين يفتتح الصلوة وحين يركع وحين يسجد انتهى قال الطحاوي وهذا لا يحتج به لأنه  
 من رواية اسمعيل بن عياش عن غير الثاميين انتهى وأخرجه ابوداود عن يحيى بن ايوب  
 عن عبد الملك بن جريح عن الزهري عن عزيلى بكر بن الحارث عن ابى هريرة مرفوعاً نحوه زاد  
 فيه واذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك الشيخ قال لا وهو لا يصح وقد تابع يحيى بن ايوب  
 على هذا المتن عثمان بن الحكم الحزامي عن ابن جريح ذكره الدارقطني في علله وكذلك تابعه  
 صالح بن ابى الاخير عن ابن جريح رواه ابن ابى حاتم في علله أيضاً لكن ضعف الدارقطني  
 الاول والباقي الثاني - قال الدارقطني وقد خالفه عبد الرزاق فرواه عن ابن جريح بلفظ  
 التكبير دون الرفع وهو الصحيح - وقال ابن ابى حاتم سألت ابى عن حديث رواه صالح بن ابى  
 الاخير عن ابى بكر بن الحارث قال صلى بنا ابو هريرة فكان يرفع يديه اذا سجد اذا خفض  
 من الركعتين وقال انى اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابى هذا خطأ  
 انما كان هو يكبر فقط ليس فيه رفع اليدين انتهى - وله طريق اخر عند الدارقطني في العلل  
 أخرجه عن عمرو بن على عن ابن ابى عدى عن محمد بن عمرو عن ابى سلمة عن ابى هريرة انه  
 كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول انا اشبهكم صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال الدارقطني لم يتابع عمر بن على في ذلك وغيره يرويه بلفظ التكبير وليس فيه  
 رفع اليدين وهو الصحيح - انتهى - واعلم ان الدارقطني انما اعل بعض هذا لغاية لعظم الحديث من حيث زيادة  
 الدعاء وأنه في كل خفض ورفع او انه للجنود ولذا اعل لفظ ولا يرفع يديه في الركعتين  
 ومؤيداً ليرفع بعد ذلك انى السجود كما في الاجابات من منكر الرفع  
 واما حديث ابى موسى فاختلف في رفعه وخفضه والظاهر انه موقوف عليه وهذا  
 الحديث لا يصح

عبارة التخييل حديث أخرجه الدارقطني في سننه عن إسحاق بن راهويه عن النضر بن  
شميل عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن حطان بن عبد الله عن أبي موسى الأشعري  
قال هل أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع  
ثم قال مع الله من جملة ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولا ترفع بين السجدين انتهى  
وأخرجه البيهقي عن محمد بن حميد الرازي عن زيد بن الحجاب عن حماد بن عمار قال الشيخ قلام  
فهاتان الروايتان مرفوعتان ورواه ابن المبارك عن حماد بن سلمة توقفه عن أبي موسى أنه  
توضاً ثم قال هل أريكم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه ثم قال هكذا فاصنعوا ولم يرفع  
في السجود أخرجه البيهقي انتهى ولعله إلى هذا أشار الدارقطني رفعه لهذا عن حماد  
وتوقفه غيرهما عنه أم قال أكثر على وقفه وجعله ابن حزم موقوفاً على المولى -

وأما حديث عبد الله بن الزبير من رواية أبي داود فقيه ابن لهيعة وحاله معلوم  
ثم يموت الملك فيقول لابن عباس أتيت ابن الزبير يصلي صلاة لم أرا أحدا يصليها  
ووصفت له هذه الإشارة آه فهذا ان كان يدل على ترك الجمهور -

وأما حديث ابن عباس من رواية أبي داود والنسائي مرفوعاً ففيه النضر بن كثير  
السنن كماله وإفيه وقد اعلمه الحفاظ أبو جهم النيسابوري كما في نيل الأوطار وقدمه -

وأما حديث عمار بن جليل عن ابن ماجة فقد ذكره في التهذيب من غير مرفوع  
ابن قضاة واستقطه وأنه منكر وصوب في نسب عمار أنه عمار بن قتادة الليثي وأما  
ابن ماجة وهم فيه ثمانية ورفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة -

وأما حديث البراء بن عازب من طريق إبراهيم بن بشير وفيه الرفع شجعي في أدلة الترتيب  
من جانبنا إن شاء الله تعالى ويتضح هناك أن الرفع فيه وهو من إبراهيم وأحمد فهما أيضاً

ابتغوا السمحة من الحريص عند الاداء وتحروا الانتقاد عند اخذ حقهم فاجلبوا على  
رواية البراء بلفظ يوافق الحنفية وسكتوا على لفظ يوافقهم فيه وهذا من جنس الاضاف  
واما حديث حميد بن هلال قال حدثني من سمع الاعرابي فقد ذكر في التهذيب  
انه كان يأخذ من كل ضرب وكذا الحسن ذكره من ترجمة حميد ايضا ثم لا يخفى ما قالوه في  
مراسيله ذكره في تدريس الراوى وغيره وفضلوا امراييل ابراهيم على مراسيله وقول الحسن  
عند ابى داود في حديثه وائل يدل على ان هناك تاركين ايضا ومن هم سوى الصحابة <sup>يعني</sup> <sup>الذين</sup>  
حينئذ ثمة ان حميدا وهلالا كلاهما من اهل البصرة وعندهم الرفع اخذوا من ابى موسى  
حين ولي البصرة او من شاءوا فهو يعتقد من الامر كذلك وقد قابلهم رجال الكوفة و  
عارضوهم مثله فقال ابراهيم في الرفع بالنسبة الى الترك انه نسبة الواحل الى الحميين  
ثم ان ابى موسى بعد ذلك نزل الكوفة ولم يجرب بعد منه فيه ذكر وقد رأهم لا يعرفون فلم  
ينقل شئ منه فيه فكان الامر على الارسال الاطلاق وابن سيرين من اهل البصرة ايضا  
يقول ان الرفع من تمام الصلوة فكل على مختاره -

واما ما ذكره ههنا وفي الفتح عن جزء البخارى انه لم يثبت عن احد من اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه وفي موضع اخر منه ولم يثبت عن احد  
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يرفع يديه وليس سائده صح من رفع الايدي امر كذا  
قال ههنا وقد نقل العلماء واحدا بعد واحد انه قد قال به غير واحد من الصحابة <sup>يعني</sup> <sup>الذين</sup>  
كما سيأتى من عبارة القولى وابن نصر ولفظ في تعليق الموطأ عن الاستدكار لا تعلم  
مصل من الامصار تتركوا باجماعهم رفع اليدين عند الحفص والرفع الا اهل الكوفة ام  
وهذه العبارة استوعبت كل اهل الكوفة فكيفنا عهدا استقر ههنا فنقض عبارة البخارى

وهكذا يقع الامر في المبالغات وتظهر ان في غير الكوفة من الامصار شاذ كما ذكرنا كون  
وفيه عن ابي عمر لم يرو عن احد من الصحابة ترك الرفع عن امرئ في الايام سوى  
وحدروى الكوفيون عن علي مثل ذلك وروى المدنيون عنه الرفع من حديث علي<sup>عليه</sup>  
ابن ابي رافع وكذلك اختلف عن ابي هريرة أم

واما تعداد الصحابة فهم اهل هذا العدد وفي الفتح نحو خمسين فقد سقط منه نحو  
نصف من كلام الشوكاني وقد مر وهو كذلك في عبارة الاستدكار نحو ثلاثة وعشرين  
رجلاً وفيهم نقد ايضاً وخلص من كلام البيهقي آخر الميزان وقد مر في النصف الباقي  
ايضاً اشياء وقد استقننا في حديث ابي حميد اربعة من عشرة ونقل في التخريج من كلام  
البيهقي خمسة عشر بأسانيد صحيحة ينجح بها وقد مر الكلام في الحديث عن ابي بكر وعمر <sup>عليهما</sup> <sup>السلام</sup>  
واذا الصواب انه موقوف في حديث انس ايضاً وكذلك الظاهر في حديث ابي موسى فبقي  
نحو اثنى عشر لا يزيد فذهب في المبالغات نحو ثلاثة ارباع وبقى نحو ربع وحصلنا من  
الخمسين على نحو اثنى عشر وان اخذنا بلفظ كل خفض وزرع فعد الرفع ازيد منهم و  
خلص من عدد الاحاديث نحو خمسة اوستة حديث علي مع اختلاف في ذكر الرفع الساكن  
اثبت وصح حديث ابن عمر مالك بن الحويرث على وجهيهما وحديث ائمة على اختلاف في الظاهر  
وحديث ابي حميد على اختلاف في الذكر وعدمه وحديث جابر ونحو هذا العدد من الجانب  
الاخر ايضاً كما سيظهر ان شاء الله تعالى نعم طرقتها قليلة

وهذه عبارة التخريج - وقال البيهقي وقد روينا الرفع في الصلوة من حديث  
ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب وابن عمر مالك بن الحويرث وائمة  
وابن حميد الساعدي في عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابو قتادة وابو هريرة

ومحمد بن مسلمة والوليد وسهل بن سعد وعن أبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وجابر  
ابن عبد الله بن أسيد صحبة يحجهم بما قال وسمعت أبا عبد الله الحافظ يقول لا يعلم سنة النبي  
على روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم الخلفاء الأربعة ثم العشرة فمن بعدهم من أكابر  
الصحابة على تفرقهم البلاد الشاسعة غير هذه السنة انتهى - وقال الشيخ في الإمام وجزم  
الحاكم برواية العشرة ليس عندى بجيد فإن الحزم إنما يكون حيث يثبت الحديث ويصح لعله  
لا يصح عن جملة العشرة انتهى -

وأما ما رواه ابن عساکر في تاريخه من طريق أبي سلمة الأعرج القاص فمضى قطعة  
من مباني الأخبار شرح معاني الآثار للشيخ بدر الدين العيني استكتبته لهم مكتبة النظام  
خدا لله ملكه وقد رقت العبارة فيه هكذا، أدركت القاص أدركت الناس الألف في  
مسألة الصلوة قليل من كثير إلا أن يعتد - ويقال -

تعبيراً أنا قليل على يدنا \* فقلت لها إن الكرام قليل  
ثم أورد الأعرابي (المنشأ) يقولون لكل شخص رتبة ذكره في الجنة  
وقد وقع التصحيف كثيراً فلهذا أعلم بالصواب - والرازي في شرحه عن شيخه شيبان قال يجوز -

وأما رمي ابن عمر بالحصى لمن لم يرفع فيكون كاصراء على الجهر بسم الله وإن  
كان ذلك في الصلاة الأولى خاملاً وهذا إذا كان يصنع برمي الحصى أن كان إذا  
ان يرفع في الوقت فإني زمان يتمادي في الترك حتى يتداركه التارك وإن كان قد فهم  
فأراد التنبيه أذن فاهم على هذا لم يطعمه في الأمر فكان عندهم على الإباحة لا غير  
أراد التنبيه أن هذا موضعه حتى لا يتركه في ما يستقبل ثم إن ابن عمر لو آراه قليلاً  
من النبي صلى الله عليه وسلم والفرقة هو لا ستقام له لأنه وجهه عبادة وكما التزم الله  
الكبر كبراً وإن قاله رجل عند الافتتاح مرة وابتدأه الملائكة كما أخذ الناس في القول

الذي يفتح به الصلوة وكالاتزامه نزول منازل نزلها النبي صلى الله عليه وسلم في السفر اتفاقاً والله اعلم -

واما ما يروى عن عقبة بن عامر انه قال في من رفع يديه في الصلوة له بكل اشارة عشر حركات فلفظ في من رفع يديه من ثم يردده وتقدم في عبارة الزرقاني وهو اثبت في النقل عن ابن عبد البر ابى عمر لانه من اهل مذهبه وتقدم حذفه في نقل عبارة وقال بكل اشارة عشر حركات آة ولفظ من رواية الطبراني قال يكتب في كل اشارة يديرها الرجل بيده في الصلوة بكل اصبع حنة او درجته ام بافراد اليد ونحوه في الكنز من ميم وعاء للمؤمل بن اهاب في جزئه والحاكم في تاريخه فقد علم اللفظ وادخله في باب الاشارة في التشهد وهو المتبادر من لفظ الاشارة فقد تعرفت في لفظ الاشارة عن الرواة في عدة من الاحاديث اشارة التشهد لا الرفع وكان حكمه المتيقن قد اتسب على اليسر ايضا المحان الازد واجد اما الرفع فالدخل فيه لليد لا للاصابع -

وما في الزوائد <sup>١٢</sup> عن عقبة بن عامر انه يكتب في كل اشارة يديرها الرجل بيده في الصلوة لكل اصبع حنة وقال اسأده حسن وادخله في باب رفع اليدين وادخله في الكنز في ميم في اشارة المسبحة مع ما في الفتح <sup>١٣</sup> والعراق <sup>١٤</sup> وباب رفع الايدي في غدا لفتحت من قيام الليل يقال ان في اشارة المسبحة عملاً للاصابع الاربع عقداً ثم اتسب على اليسر تبعا لحكم العينة الجنسية ولعلم في الكنز <sup>١٥</sup> عن ابن عباس في الدعاء كذا يث اخيه عند الترمذي وفي المصنف <sup>١٦</sup> عن عطاء التعبير بالاشارة عن الرفع فهو اشارة الى شيء كاشارة التشهد تلك ايضا واحدة وفي التلخيص عن ابن مسعود ان الفجر ليس الذي يقول هكذا وجمع اصابعه ثم تكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومد يده



فعمرو اليسرى أيضاً سمجة للجنسية ولما كانت الإشارة دلالة غير لفظية اطلق العرب القول على الإشارة كثيرا وقالت له العينان سمعا وطلعة

واما واقعة عمر بن عبد العزيز مع عبد الله بن عامر واطنه ابن يزيد بن تميم كسافي  
 التهذيب فان عبد الله بن العلاء بن زبير قد ادركه واخو عبد الله بن عامر عبد الرحمن بن لجل  
 التهذيب ايضا فلم يثبتين مودة ويمكن ان يكون المراد الزعم في الخطبة يوم الجمعة فقد كان

بنوامية احل ثوبه وهو في المسند <sup>١٠١</sup> والفتح <sup>٢١٣</sup> وقد وقع في مسالك الفخ خليط من الجانبين  
 يسجدون لفظاً في غير موده - انا قد جئت اليك على راسي في رجليه وعلى القصص والبرص والفتح وقال انا انما انا شريك  
 عندي ولست بمجرب في شيء منها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تعرفوا الفخ ثم جرد الفخ من السنة شهادته  
 واما كونه زينة فهو في عبادة الزرقاني في مجموع التكبير والرفع لاقبه وحله واذا الفخ

فقد مرغضهم به انه في مرتبة التبوء وفاضل نحو قوله تع لتزكوها وزينة وكلث زينا  
القران باصواتكم - زينا العبدین بالتعلیل والتکید والتعديس (زاهر ظاهر في تحفة العبد الفطر ج ١ الن ١)

**فصل** في احاديث ترك رفع اليدين ونبذ من الآثار وقد نقلت فيه شيئاً من التعليق المحسن للشيخ النعماني مع ما زدت عليه وقد كان الشيخ المرحوم حين تأليفه ذلك الكتاب يرسل الي قطعة قطعة حتى اني كنته مرافقاً فيه وزدت عليه اشياء كثيرة بعد فمنا كحاشا عبد الله بن مسعود وهو صحيح بقرائن قطعية ستأتي.

عن علقمة قال قال محمد بن مسعود ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 إنما هي في الكوفة يعني بعد ذلك ثم قاله عثمان بن عفان في الصلاة على نساءهم وبهت بهم، كثر من ذلك، وخرج في سنة ١٩٩  
 فلم ينع يد به إلا في أول مرة رواه الثلاثة وهو حديث صحيح -

وله وينبغي ان يعد من ذلك ما رواه كل من استقصى صفة الصلوة ولم يذكر رفع اليدين  
وصح من الفتاوى لابن تيمية وراجع فيه ما في الفقه من المسند ٢٤٤ م ٣٢٤ م ١١١ م

محدث تعلیم مسی الصلوۃ وحديث ابن سعود عند أبي داود ٢٥٠ وكيف التلام على المير (باني جامعة)

قوله وهو حديث صحيح قلت صححه ابن حزم وقال الترمذي حديث ابن مسعود وحديث حسن  
يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وهو قول مسند  
ابن ابي شيبة (١) من النسائي او من حديث محمد بن جابر في الزوائد (٢) و١٩٦٠ رحدث محمد بن  
ابن ابي شيبة فيه كتم؟ وحديث ابي هريرة اني لا اقر بكوشها بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عند البخاري وقد كان ابو هريرة قد لا يرفع ذكره في الاستدكار وذكره ابو جعفر القاري عنه ان  
الرفع كافي الاستدكار وجعل قوله الا لا يشبهه كونه وليس في الموطأ كذلك وحديث ابي مالك  
الاشعري عند احمد وحديث انس في الكنز (٣) مع فتح القدير وحديث الشافعي (٤) وقول علي بن  
واذكارة (٥) وحديث ربيعة الكل من الكنز وحديث انس (٦) و٢٣٦ من المسند السنن (٧)  
ولا يجري في حديث ابن مسعود ما قيل في حديث ابي هريرة قال لا قرب من صلوة النبي صلى الله  
عليه وسلم آه كما في الفتح (٨) لاتصال العمل بالترك ايضا من لدن عصر النبوة الى يومنا هذا  
القنوت مكان العمل والتوارث هو الفصل -

وفي الا ... ان السبب لرواية الترك عن مالك هو عمل المدينة اذ ذاك  
... عن ابن عمر في جزع اليمين ... ووضح منه عند ابن ابي شيبة وما في  
... ارتبعت وسكت عليه ابو داود مع ما في الفتح (٩) ومثله سؤال المحكم في التحريم قول  
... هيد عند الطائفة لرواية ابن مسعود ولا يصحبه يربى باصحابه اصحاب الصحابة لا اصحابه  
التابعين كما لا يخفى، اذا ريد من يري رفع النبي صلى الله عليه وسلم الرفع مطلقا،  
وفي اختلاف الحديث (١٠) ووضعه في اختلاف مالك الشافعي ايضا قال الشافعي وتيل عن بعض  
اهل ناحيتنا انه لم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الافتتاح وعندنا  
من الركوع وما هو بالمعمول به آه والظاهر من عبارات ان المراد به مالك واستفاد منه  
(١١) في قوله (١٢)

وأهل الكوفة انتهى فإن قلت قال الترمذي قال عبد الله بن المبارك قد ثبت حديث من  
 يسلم في كثرته أن هذا أيضاً وجه كما في الموطأ لا اختصاره وان مالكاً يقول أنه غير  
 معمول به - وكان من أجل زيادة ثبوته لا يعود - انتقل من حديث البراء إلى حديث ابن مسعود  
 لكون الراوي هناك أيضاً سفياناً وكيعاً -

قال الترمذي في تخرجه ونقل الاتفاق ليس بجيد فقد صححه ابن حزم والدارقطني وابن القطان  
 وغيرهم إلا الأولى ثم نقل عن الدارقطني اختلاف نقل عنه فيه -

ثم ظهر أن أكثرهم صححه وإنما اعلوا زيادة ثم لم يعجل وجوابه أن هذا اللفظ وفي أول مرة  
 وقرينة واحدة "والأمر" كلها بمعنى واحد،

وقد صححه من اختار الترك كما في المدونة أو توسط كل ابن حزم وابن القطان وابن دقيق  
 وابن تيمية والنسائي والترمذي وجمهور المالكية والحنفية من حيث المذهب جمهور أهل الكوفة  
 من حيث العمل، وابن القيم في الهدى في قوله وهذا من الاختلاف المباح الذي لا يخفى فيه  
 من فعله ولا من تركه وهذا كرفع اليدين في الصلوة وتركه ونافضه في فصل الركوع و  
 كذا لعله صححه شيخه في فتاواه مع ما عده <sup>٣٤٦</sup> وكذا في رسالته في سنة الجمعة من رسائله  
 وترك الرفع مذهب سفيان ذكره في تعليق الموطأ نقلاً عن الاستدكار هذا يفيد القطع بكونه  
 محظاً له وفي جزء زعم اليدين وكان الثوري وكيع وبعض الكوفيين لا يرفعون أيديهم إلا  
 وكذا ذكره الترمذي عنه - وما في آخر جزء البخاري أن سفيان كان يرفع فهو ابن عيينة لأن  
 ابن المديني لم يذكره روايته عن الثوري -

وكذا مناظرته مع الأوزاعي يدل على أن الحديث إنما اعل بعد زمانهم ولا أنه فهمه من  
 الشكوت فإنه ما أدراه أو يدريه بذلك - (بقية برصحة آينده)

يرفع وذکر حدیث الزهري عن سالم عن ابيه ولم یثبت حدیث ابن مسعود ان النبی صلی  
 (سنة ثلثة) وروایة ابراهيم النخعي عند الطحاوی والدارقطني في ترك ابن مسعود وترجيحه  
 على حدیث وائل یقع ظن الزهري على رواية الترمذی ، وخالد بن عبد الله الواسطي عند الطحاوی  
 قد سمع من حصين قبل الاختلاف وجري بن حازم كما عند الدارقطني اخرج له مسلم عنه  
 وشيخه عن اخرج له عنه كما في شرح الالفية ومعه ١١١ من الصحيح والمراسيل لبراهيم وما في  
 الترمذي الكذب ٣ ، والعلماء يجعل الصحابة الشيعة في زمانه والثوري في زمانه كما في  
 التهذيب والتذكرة وفي التهذيب عن ابن معين قال لمخالفة أحد سفیان فی شیء الا كان  
 القول قوله وابن اديب نفسه في المسند لا يرد على غيره وانما يدرى ذمته فقط فكان الاعلال  
 بخلافه منه بلا امتنان وحكما بدين تحكيم ودعوى وتضاربا بصلصة الحرب - ١٢

(حاشية له متعلقة ١٥٥) وراجع ما في الفقه انه قائل بجوب الرفع واجم للموضع وليس  
 في غير التحريم لیتأتی له الا يرا د حدیث ابن مسعود على الجوب بعد مع قوله في التخصيص ١٣  
 ولا يمشي في عبارته ان يقال انه يوجب عند التحريم فقط فانه لا يرد عليه على هذا  
 ما فيه وسياق ما يرد عليه في ذلك في الباب الذي يليه ام ثم انه يلزم الحافظ لهذا  
 الكلام تصحيح حدیث ابن مسعود ولا يدرى في العدة ١١٠ وقال ابن حزم رفع اليدين في اقل  
 الصلوة فرض لا تجزئ الصلوة الا بهام واجب في الفقه عن حدیث ابن مسعود بانه قيل  
 عند الجوب لا عند الاستحباب وراجع لرأى ابن خزيمة ١٥٥ ،

ثم ظهر ان القائل بالجوب او من حكى عند الجوب كاحمد وداود والقائل هو الاوراعی  
 والحمیدی وابن خزيمة وابن سيار وابن حزم لا يقولون بالجوب في غير التحريم الا في الجملة  
 من عن القواعد ثم تجملوا في بطلان الصلوة بتركه واختلفوا فيه مع الجوب استبطا من قول  
 (بقي من غير بيان)

الله عليه السلام لم يرفع الآتي أول مرة انتهى قلت روى عن ابن مسعود في الباب حديثان  
أحدهما من نقله كما أخرجه إبداد والنسائي الترمذي وآخرون وثانيهما مرفوعاً إلى النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع الآتي أول مرة أو نحو ذلك كما أخرجه الطحاوي وغيره وليس هذا  
إلا من جهة بعض الرواة نقله بالمعنى من الحديث الأول لقول ابن مسعود إلا أصلى بكم  
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالظاهر أن عبد الله بن المبارك إنما أنكر ما روي  
بغيره كذا في نسخة ابن خزيمة أنه ركن كما في العمدة وإن لم يصرح به وإيراد الحافظ علي بن محمد

بوجه الحكم في جنس أحاديثه، وراجع شرح المنتقى ٢٩٠ عن ابن حزم وم ٣١، ١٢  
ولا يمكن إعلاله إذا لم يثبت عن ابن مسعود الرفع كما في الفتح عن ابن عمر - ١٢  
واسناده أيضاً قوى وفيه نعيم بن حنادة وهو من رجال البخاري وأعدل ما قيل فيه أنه  
صدق بهم كثير وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه وقال باقي حديثه مستقيم، تقريباً جامع  
لفظ التهذيب فيه - ١٢

وكذا ابن القطان وأبو حاتم فيما ساقى وكذلك ما نقله ابن القطان عن الدارقطني  
وغيره كما في التخریج منه ٢ كله مبنى على أن الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في سائر  
الدارقطني عن ابن المبارك فاخذ الدارقطني من شيء ثراست أنت العمل في علمه وقد نقل  
المؤلف لفظه عن علته تماماً وفيه شيء مما قاله ابن المبارك وشئ من عنده والظاهر أن ابن  
القطان وعلى نقله الدارقطني إنما تكلم في سياق تكلم فيه ابن المبارك بخلاف نقل المؤلف  
عن العمل فانظروا أنه على السياق الآخر، ونقل عن البخاري والبخاري جعل أصلاً غلطاً  
وأنه كان حديثاً آخر وكذا أحمد لكن لم يثبت عنه، فالبخاري وأبو حاتم جعلاه حديثاً آخر  
والدارقطني وابن القطان قليل لا بن نصر فما أنكر وأزيادة ثم لا يعود بناء على أن الفاعل  
(بأن يروي عنه)

حديث ابن مسعود عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا ما جاء من فعل ابن مسعود وكيف كان  
 (يقينه كذا) هو النبي صلى الله عليه وسلم لا ابن مسعود وليس الأمر كذلك وإنما هو في حديث  
 ابن ادریس اذن لم يسووا شيئاً ولزمهم تصحيح حديث الترمذ من حيث لم يشأوا ولو يتر  
 مراراً مراً علال هذه الزيادة أيضاً وكان الاعلال بناءً على أنهم كفوا السبع ولكن بقولهم  
 كما كان واصله عن ابن المبارك وهو مشي على فخذه فتعلل ولا يؤثران شيئاً هو الرأى  
 وكيع عنه وعليه مذهبهم المعمول به في بلدهم فلا يؤثر كلام غيرهم فيما اختاره تواتراً  
 طبقة بعد طبقة ولا حتى لاحد في التحكم عليهم فيه واجمل الحديث عنه كلام في حديث ابن مسعود  
 قاطوا لا لذكر في نحو المنع من كتبهم واصاب الزيلعي في النقل حيث قال قال البخاري هذا  
 اصح لان الكتاب اصح عند اهل العلم انتهى فهو كلام البخاري من عنه لا كلام اجل كما  
 فهمه في التلخيص وقد اخرج الحديث احمد في مسنده في مواضع قد جعل كتابه اصلاً في أهوتنا  
 او غير ثابت كما في العمدة مثلاً حيث قال في حديث جابر في استقبال القبلة عند البول  
 قلت ان اراد بقوله رده احمد العمل به فمحملة وان اراد به الرد الصانع في غير مسلم لثبوته  
 في مسنده لم يضرب عليه كعادته في ما ليس بصحيح عنه او مردود على ما بينه الحافظ ابو موسى  
 المديني في خصائص مسنده آه وقد كثر النقل عنه انه كان يضرب على احاديث في مسنده  
 عند النقد وانما يحكم في حديث يزيد بن كزيب في حديث ابن مسعود وكان يؤثر هناك  
 بعض شيء لاهمنا فادى ذلك التخليط الى سطحية وعدم امعان في خصوص المقام في الحديث  
 انه لم يثبت عنه ولم يجعله حديثاً آخر والبخاري وابو حاتم انه حديث اخر وابن القطان  
 والدارقطني انه صحيح الاما يخالف فختارهم والبيهقي في السنن انه ان كان حديث سنين  
 هو الواقع من الامر فهو الامر الاول وقد جاء الرفع بعده وهذا تضارب في تهاوت ايضا ابن القطان  
 (واقى برؤسهم)

اجاب عنده الشيخ العلامة ابن دقيق العيد لما ألكى الشافعي في كتابه الامام بيان عدم شيو الحديث  
عند ابن المبارك لا يمنع من النظر فيه وهو يدور على عاصم بن كليب وقد وثقه ابن معين  
كما قد مناه انتهى فان قلت روى في رواية فرغ يديه في اول تكبيرة ثم لم يعل وفي رواية  
مرفوعة ثم لا يعود فقوله لم يعل او ثم لا يعود غير محفوظة قال ابن القطان في كتابه  
والايهام والذي عندي انه صحيح وانما التكريف على كيع ثم لا يعود وقالوا انه كان يقولها  
من قبل نفسه وتارة اتبعها الحديث كما هم من كلام ابن مسعود انتهى وقال الدارقطني

(مسند مؤلفه) او الدارقطني ايضا انما يعل سياق ابن المبارك وقد تردد البيهقي في حديث  
سفيان وابن ادريس ايها هو الامر لما استأنفت سعيه لم يتبق له حاجة في علا له كما اعله  
الآخرون وهذا يدل على ان المقصود هو الاعلال لا اهدار الا ان في الحديث شيئا والله الموفق  
(حاشية له متعلقة مالا) سيما اذا كان نعليه تلميذ ابن المبارك فيكون بلغه لفظه وسيمان  
اللفظ الذي حكاه الترمذي هو اللفظ الثاني ورواه ايضا عن محمد بن النعمان بن بشير  
المقدسي وهو ثقة متأخر ذكره في التقريب عن يحيى بن يحيى وهو النيسابوري فانه من  
الرواية عن وكيع كما في التهذيب ولذا تدين ابن المبارك بقوله عند وكيع في التخييم نقلاً  
عن عبارة الترمذي وهو عند الدارقطني مناه والبيهقي ١٢

له وهو الراوي عند ابن خزيمة زيادة على صدره في حديث وضع اليدين ورفع اليدين  
ايضا عن وائل فلا يجر راجع المسند نصب الراية ٣٩٩ وم ٢٥٥ ومشي على توثيقه اعتبار  
زيادته في الفقه ٣٩٥ وم ٣٢٣ وم ٢٣٣ ١٢

له لعله اخذ من لفظ وكيع الا في في من اثناء الاثنان في نقل وكيع على اصحاب عجل وعلي وكذا لفظ  
المدنية هناك فهذا اي كونه من كلام ابن مسعود انكر ابن القطان وهو عند الطحاوي وايضا قوله ثم لا يعود  
(باني بضمه آينه)

في علمه فيه لفظة ليست بحفوفة ذكرها ابو حنيفة في حديثه عن الثوري وهي قوله  
 ثم لم يعد وكذا قال الحماني عن وكيع واما احمد بن حنبل وابو بكر بن ابى شيبة وابن  
 فروه عن وكيع ولم يقولوا فيه ثم لم يعد وكذلك رواه معاوية بن هاشم ايضا عن  
 الثوري مثل ما قال الجماعة عن وكيع وليس قول من قال ثم لم يعد محفوف انتهى وقال  
 البخاري في جزء رفع اليدين ويروى عن سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن  
 الاسود عن علقمة قال قال ابن مسعود الا صل لكر صلاة رسول الله صلى الله عليه  
فصله ولم يرفع يديه الامة وقال احمد بن حنبل عن يحيى بن ادم قال نظرت في كتاب  
 عبد الله بن ادریس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثم لم يعد فهذا اصح لان الكتاب يحفظ  
 عن اهل العلم لان الرجل يحدث بشئ ثم يرجع الى الكتاب فيكون كما في الكتاب جلثنا  
 الحسن بن الربيع ثنا بن ادریس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود ثنا علقمة ان  
 عبد الله بن ادریس قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة فقام فكبر ورفع يديه ثم ركع  
 فطبق يديه فجعلهما بين ركبتيه فبلغ ذلك سعدا فقال صدق اخي قد كنا نفعل ذلك  
 وبسعد كذا شئ يدل على الاستمرار فأكروه - وما ذكره في التلخيص من تضعيف ابن اود حديث  
 ابن مسعود فانما هو في النسخ لحديث البراء كما في التلخيص وشرح المذهب - ثم رأيت عبارة التمهيد  
 نقلها بعضهم وقد نقل فيها كلام البراء في حديث ابن مسعود وهو في العمدة والتلخيص في حكاية  
 يزيد فيحتاج في النقل فقد كثرت التصحيف -

له لزم الدارقطني ان احمد قد اثبت الحديث والبخاري ينكره وهذا مما فتن واخرجه في  
 المرونة ولم يذكره عند الرفع والركوع وسيأتي ما يدل على انه سرده في ادلة الترك على  
 خلاف ما في التلخيص ملاك وراجع روايات في مذهب مالك في العارضة ملاك ،



في أول الإسلام ثم امرنا بهذا قال البخاري هذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله  
 ابن مسعود انتهى كلامه وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل سألت أبي عن حديث رواه  
 سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله بن  
 أنس النبي صلى الله عليه وسلم قام فكبّر فرفع يديه ثم لم يعد فقال أبي هذا خطأ يقال هم  
 فيه الثوري فقد رواه جماعة عن عاصم وقالوا كلهم أن النبي صلى الله عليه وسلم افتتح  
 فرفع يديه فطبق وجعلها بين ركبتيه ولم يقل أحدا ما روى الثوري انتهى قلت في  
 هذه الأقوال نظرنا ما قال ابن القطان إنما أنكر فيه على وكيع فيروى بما أخرجه النسائي في  
 سننه إخبارنا سيدنا نصر حدثنا عبد الله بن المبارك عن سفيان عن عاصم بن كليب عن  
 عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله قال إلا أخبركم بصلوة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال قام فرفع يديه أول مرة ثم لم يعد انتهى قلت وهذا إسناد صحيح قال أبو داود  
 بعد ما أخرجه حدثنا الحسن بن علي نا معاوية وخالد بن عمرو والوحيديفة قالوا سفيان  
 بإسناده بهذا قال فرفع يديه في أول مرة وقال بعضهم مرة واحدة انتهى فثبت بذلك أن  
 وكيعا لم يتفرّد بذلك بل تابعه ابن المبارك وغيره من أصحاب الثوري أما ما زعم  
 له فخرج وكيع من البين ونفى سفيان أنكر ابن القطان كونها من ابن مسعود وإن يكون ثعلبا  
 قولنا منه فليس الأمر كذلك بل هو قول من تحته ووصف فعله منه وإن أراد خصوص هذه  
 اللفظة وهو كلام الدارقطني ففي الحديث ما يساويها وإن أراد مع ما في شيء صحيح وقد  
 ذهب الحديث من البين رأسا والحاصل أن كلامها غير محرر كأنهما لم يشعرا بما يلزمهما  
 وهكذا يقع إذا كان الكلام في غير محله وما أوفى حق المقام وبالحكمة لم يسويا شيئا  
 وأرادا إعلاله ولزمهما تصحيحه من حيث لم يدريا أي تصحيح الترتيب ١٠

الدارقطني من احمد بن حنبل وابابكر بن ابي شيبة لم يقولوا فيه ثم لم يعد قد قورع بمأدوه  
 احمد في مسنده حدثنا وكيع ثنا سفيان عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة  
 قال قال ابن مسعود الا صل لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصل فلم ير نعمية  
 الامرة وما اخرج ابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع عن سفيان عن عاصم بن  
 كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن عبد الله قال الا اريكم صلاة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فلم ير نعم يديه الامرة انتهى واما ما زعم الدارقطني من ان جملة  
 من اصحاب وكيع لم يقولوا هكذا فباطل ايضا لانه مرثفا ان احمد وابابكر بن ابي شيبة  
 رواياه عن وكيع وقالوا فيه فلم ير نعم يديه الامرة وهذه الكلمة في معناه قوله فلم ير نعم يديه ثم لم  
 وقد تابعها جماعة عن وكيع منهم عثمان بن ابي شيبة عند ابى داود وهناد عند الترمذي  
 ومحمود بن غيلان عند النسائي ونعيم بن حماد ويحيى بن يحيى عند الطحاوي كلهم عن وكيع  
 وقالوا فيه فلم ير نعم يديه الامرة او ما في معناه واما ما زعم البخاري وابو حاتم من ان  
 الوهم فيه من سفيان فيجاب عنه بوجه احدها ان ما رواه ابن ادريس فهو حديث آخر  
 يدل عليه اختلاف سياقهما وثانيها ان سفيان لحفظ من ابن ادريس وقد قال المحافظ  
 في التقريب في ترجمة سفيان ثقة حافظ اما حجة انتهى فمع وثوقه وحفظه امامته  
 لا يضركم لفة ابن ادريس له وثالثها ان هذه زيادة والزيادة من الثقة المحافظ  
 المتقن مقبولة عند اكثر الخصوم واجاب عنه العلامة الزيلعي في نصب الراية باز البخاري  
 واباحات جلال الوهم فيه من سفيان وابن القطان وغيره يجعلون الوهم فيه من  
 وكيع وهذا اختلاف يؤدي الى طرح القولين والرجوع الى صحة الحديث لو رده عن  
 الثقات انتهى كلامه فخلاصة الكلام ان هذا الخبر مع هذه الزيادة صحيح وكل ما ورد

عليه فهو مدقوع واماماً قالوا من انه يجوز ان ابن مسعود نسي الرفع في غير الافتتاح كما  
 نسي وضع اليدين على الركبتين في الركوع وكذلك ما وقع له في المواضع المتعددة من النسيان  
 فنحن نفي جداً انه دعوى لا دليل عليها ولا سبيل الى معرفة ان عبد الله بن مسعود علمه  
 ثمر نسيه بل العقل يستغربه ولا يجوز بل الحق ان نسبة النسيان الى عبد الله بن مسعود  
 الذي كان ملازماً لصحبة النبي صلى الله عليه وسلم وخادماً الى ثمان طویل في مثل رفع اليدين  
 الذي يتكرر في الصلوات صباحاً ومساءً وليلاً ونهاراً لا يتخلو من اساءة الادب ائماً ما  
 طبى بين يديه في الركوع فلم يكن من جهة نسيانه بل كان هذا مشرعاً ثم نسخ كما جاء  
 مصراً في الخبر فلم يطلع ابن مسعود على نسخه ولا يلزم من نسخ التطبيق نسخ الاقتصار  
 على الرفع في التكبيرة الاولى قلت وكذلك سائر ما وردوه مثلاً لنسيانه لم يكن لنسيانه  
 بل كان له وجه آخر قد بينوه في موضعهم واول من نسب النسيان الى عبد الله بن مسعود  
 في هذه المواضع هو ابو بكر بن اسحق نقل قوله البيهقي في سننه ثم ابن عبد الحكم في التتبع،  
 وقد بالغ في رد كلامي بكر بن اسحق هذا العلامة ابن الترمذاني في الجوهر المنقى في الرد  
 على البيهقي ويراجع ٢٩٢ من البعدة -

### وهذه نبذة أخرى في تفهيم ما وقع منهم في حاشية ابن مسعود

ووقع في الفتح وقال محمد بن نصر المروزي اجمع علماء الامصار على مشروعية ذلك  
 الا اهل الكوفة اى رفع اليدين في الموضعين ونقله الشوكاني في الدار المضيئة  
 انه اجمع علماء الامصار على ذلك الا اهل الكوفة اى فخرت العبارة واصلا كما في  
 التعليق المجيد عن الاستاذ كار لا بن عبد البر عن محمد بن نصر كذا في شرح الاحكام،  
 لا نعلم مصراً من الامصار تركوا باجماعهم رفع اليدين عند خفض الرفع الا اهل الكوفة

ويكون الحافظ فهم من عبارة التمهيد ان اخرها لا بن عبد البر وقد نقلها في شرح الموطأ كاملة  
وقد صرح في شرح التقریب باسم ابن عبد الله بن عبد الحكم ولم يذكر احدا ياعمر من اختار  
الرفع عند ذكر العلماء والعبارة الثانية من ابن نصر كما هم مستوعب كل اهل الكوفة فكيفنا عهد  
استقرأهم وناقض عبارات البخاري وهكذا يقع الامر في المبانيات وتفهم ان في  
غير الكوفة من الامصار شاركا هم ناكرون - ثم ذكر في تعليق الموطأ عن الاستاذ كابر ابن  
عبد البر رواية الرفع مرفوعا نحو ثلثة وعشرين رجلا وقال فيه كما ذكره جماعة من اهل  
الحديث ام فعل نحو خمسين في هذا المحل تخليط -

وأعلم ان اعلال حديث ابن مسعود بلفظ الا اصلى بكو صلوته رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فصله فلم يرفع يديه الا في اول مرة ام لا يمكن لانهم قد صرحوا ان ابن مسعود  
لم يثبت عنه الرفع كما في الاستاذ كانوا الفتح فلو اعلوه لزمهم ادعاه انه كان يرفع ثم قد  
تواتر نقل العلم بخلافه فلذا وجه عبد الله بن المبارك الخار كما عند الترمذي اللفظ  
اخر قد روى عن ابن مسعود ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع الا في اول مرة ام  
وكذا نقله الدارقطني عنه في سننه واصرح منه عبارة البيهقي -

وبنحو هذا اللفظ من قول ابن مسعود بناء على كونه ناقلا فعله صلى الله عليه وسلم  
اعله ابو حاتم كما نقله ابنه عنه فخرج كلاهما عما نحن فيه وهناك امره هو ان احث ابن عمر  
في الرفع اختلف في رفعه وقفه سالم وناقع ثم وقع فرق بين سياق المدة في حديث  
سالم وبين سياق الموطأ وسياقه خارج الموطأ حتى ان قالت جماعة ان مالك هو الذي هم  
فيه ذكره في العمدة عن ابن عبد البر عن جماعة وابن المبارك روى عن مالك في هذا الحديث  
لا يبدان ان يكون كذلك لا بن عمر بن الخطاب ولا مالك ولا غيره  
الرفع خارج الموطأ كما في الفتح وقد روى ايضا حديث ابن مسعود باللفظ الاول عند الترمذي

فمنه هذه المعلومات فاستشعرها وقال ما قال فافهمه -

واقول بل حديث ابن عمر على خمسة اوجه سياق المدونة والموطأ وخارجه وبعد  
الركعتين ولفظ مشكل لا تارة وحديث علي وابي حميد علي وجهين وبين السجدين من وقت  
وعلا يصحح ولم يستطع البخاري الا ان يضعفه وابن حزم الا ان يهمل امر كل ذلك  
الانتشار لاختلاف العمل -

ثم عند البيهقي <sup>١١</sup> عنه قال واره واسعا ثم قال عبد الله كان في انظر الى النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو يرفع يديه في الصلوة فعلم بقوله كأي انظر نظرة وانه في فكر تصحيح الرفع  
بنحو استدلال منه حتى لا يقط حديثه وانه عنده واسع فنظره الاولي الى رفع يديه ثم كذا  
في حديث ابن عمر اخرج عتبة الدارقطني والبيهقي عنه - ويكون عنده في حديث  
ابن مسعود الذي رواه هو اجماع في الاحالة فالمراد ان يكون مرفوعا صريحا في الترك بخلاف  
حديث ابن عمر يدل انه لو كان صريحا لما تردد والله اعلم -

<sup>قطنة</sup> فهذا ما صنعه ابن المبارك ثم استأنفوا العمل فالبخاري والبوخاري وعلا والدلائل  
وابن القطان وعلا والبيهقي عملا كل يشأنت عمله ويتدرك على من قبله فابن القطان  
في كتاب الوهم والايهام صحح الحديث باللفظ الاول واعل ثم لا يعود لان وكيعا كما  
قالوا يقولها من قبل نفسه وتارة اتبعها الحديث كأنها من كلام ابن مسعود ام

فاذا جعلها ابن القطان من وكيع نقل كلام ابن مسعود وان ضمير لا يعود عائدا  
عليه النبي صلى الله عليه وسلم امكنه اعلا له والا لم يمكنه وهو كما ترى وكذا انكار  
الدارقطني وغيره على نقل ابن القطان كما في تخريج الهداية راجع الى ان يكون ابن مسعود  
تقاه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم صريحا -

واما ان يكون قال أولا الا اصلي بكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صل  
ولم يرفع هو اعني ابن مسعود يديه الا في اول مرة فلا يمكثهم اعلاله والا كانوا التزاموا  
خلاف الواقع من رفع ابن مسعود فاعمله وكذا ما ذكره في التلخيص ان احمد بن حنبل وشيخه  
يحيى بن ادم قالاهو ضعيف نقله البخاري عنهما فهو من الحفاظ عجلة تأخذ المرء عند  
الظفر بالمقصود -

وليس في جزء رفع اليدين الا انه قال احمد بن حنبل عن يحيى بن ادم من نظر في كتاب  
عبد الله بن ادریس عن عاصم بن كليب ليس فيه ثم لم يعد آه ثم تحلم البخاري من قبله

سأله شيخنا في مراده عند حديث الرمي فذكره بن ثور لم يروا لم يروا عنده هالكت راسا على كلا التقديرين لا ملاقاة لفتح  
حديث التطبيق ثم لعله لا يريد تعريضا وهو اي يحيى بن ادم الرازي لا شرع في قول في المذهب بما هو في حال من هو فوقه مثل يحيى  
سأله يقول ان سابق ابن ادریس عليه الصلوة ليس في علمه وما اذا كان السابق كما في سفينة فلم يترخص له في رفع يديه  
الى رعدة المأخذ ثم هو قاصصهم لم يذكرنا زيادة من ذكره يترخص له ايضا وابته في المسئلة كما كان تعريضا لم يتعين ونظر  
يحيى بن ادم في الكتاب وتفتيشه يدل من الجانب الاخر ان هذه الزيادة كانت شلت ثوران في الحديث اشياء فكيف كان  
في الكتاب ناقصة ايضا والله اعلم فنترك القيام بين الاثنين ولم يذكر الاثنين ايضا ولا ترك الاذان والاقامة ولا اجترار  
بأذان الجماعة وهي عند مسلم وغيره وقد حملها على على نقد الواقعة وان لا على العصر نعم على الظهور وليس بشيئا  
السابق تماما وقد رأينا الزيادة يعنون بها هو فحتما وهو ازيد ولا يرغبون في غير فحتما هو لا الكتمان بل لانه عندهم من  
دما تقول في ترك المصنفين ما لا يختارونه كما يترك البخاري بعض الاحاديث راسا كما جعل ما كنت في حديث ابراهيم  
وجوها والبخاري في فضاء علة واضعها واقتلوا في الموضع بين البيهقيين وبعلا المكيين ويراجع المصنفين في كثرة تعارض  
حديثين صحيحين عنده مثل سابق ابن ادریس من جرح ابراهيم خاصة او من فعل ابن مسعود لا نقلا للشرعية فقد  
يبنى عليه تركه فلا ترتب وان في المعاذير بطل وجهه وكانوا تارة يروون لتعليم ما يختارون العمل به وستارة  
لاستيقاء الواقع لا غير فليكن منك على ذكره وهون من نفسك ثم ان واقعة لا ونعم عند مسلم واحد ولا بد لقوله  
اصلي هو لا خلفك فيما هي واقعة الله جرة عند ابي داود وغيره وفي الكل القيام بين الاثنين ولا يكون مستكبرا  
ثم ارادة صلواته صلى الله عليه وسلم باعتبار انه كان لنفسه صلاها في وقت والا كان علقمة والا سود فقل الامساك  
قبل ذلك وشاع كما تعلم صلوة خضعت له صلى الله عليه وسلم في وقت خاص لا كثرية ولاة التطبيق تقديره  
عهد سعد بن معاذ بالتأخير ولا عار كما في المسئلة في غير في عهد الوليد كما بهمه لا ثم انتشر اذ لا لفاظ  
لا يرتفع والزواة ينقلونه باعتبار التذرة وتعدد ابن مسعود به وهو يكون بالتطبيق والموقف وقد كان طبق  
ولم يرفع لانه ارى هذا فقط -

وكذا دخل احمد شيخه في الجملة لعمل الحجاب واصل ذلك في المسند من مائة احدثنا عبد الله حدثني  
 الى ثنا يحيى بن ادم ثنا عبد الله بن ادريس املاء علي من كتابه عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن  
 بن الاسود ثنا علقمة ثنا عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة فذكر رفع  
 يديه ثم ركع وطبق بين يديه وجعلهما بين ركبتيه ام وفي آخره حدثني عاصم بن كليب هكذا علم  
 وهذا يؤي الى انه قد بلغه لفظا سفيان وشاع واخرج ابو داود حدثني ابن ادريس قبل باب  
 من لم يذكر الركع متصلا فليس ما في بعض نسخة من العياضة مناسبا قال انه مختصر من حديث  
 طويل والمقام مقام التعريف ولو كان كان في كل النسخ لكونه معناه كما يقولون فكتبت ما قال  
 في حديث يزيد بن ابى زياد وقد بوب على الترك واهتم بذكر الفاظهم وان ثبت من قوله  
 فهو يزيل اختصارا محل جعل الموقوف هو هذا المقدار فقط لا يريد الكلام على الترك فقط ولما  
 قال على هذا المعنى -

وهذا الكتاب لعبد الله بن ادريس لا لعاصم بن كليب فلم يرك هناك شئ من الاضطراب  
 وعبد الله بن ادريس كان في المسائل على فختار اهل المدينة ذكره في التهذيب فلعله لم يجمع  
 ما هو فختار اهل الكوفة بخلاف سفيان فكان ما اذا فافهموا ذكرناه مختصرا فان في الزوايا  
 خبايا وفي الناس بقايا ثم ان احمد قد اخرج في مسنده حديث ابن مسعود في مواضع وجعل  
 كما في العدة من مائة كتابه اصلا فيما هو ثابت وفيما هو غير ثابت وبوب عليه الناس  
 وشرطه معلوم -

فهذه القدر من السبع في اعلا له قد طاح وعليهم ان يستأنفوا الامور من التجارى  
 قد ذكر انه لم يثبت عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه، ثم  
 اعل حديث ابن مسعود في تركه وجعله حديث التطبيق من الرأس ولا يترو له ذلك اصلا

فقد نقلت الكافة عن الكافة على السلف فيه على كلا الفريقين وتوارثوه قال الترمذي  
 بعد ما اخرج حديث ابن مسعود في تركه و به يقول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي  
 صلى الله عليه وآله التابعين وهو قول سفيان و اهل الكوفة ام و ما لك اخذوا انه التزمه  
 الصغار و ليس بمهتبه عند الكبار و اما الاستفتاح فلا خلاف الادعية فيه تركه بعضهم  
 و اخذوا لك بالقدر المتفق عليه في الصلوة و جرد ها عن المختلف فيه و كذلك في التسمية و  
 التأمين و التسمية و القنوت جريا على الاصل او يقال انها اشتهرت في الصغار و امتهم  
 عنده و كما يقال في القنوت ان الفعل سنة و الترك سنة و لهذا التفهيم عبره بعضهم  
 و كنفل اهل المدينة العمل على التسمية الواحدة ذكره في اعلام الموقفين و شرح المواهب  
 في الاقل و الاستفتاح و الوضع و التسمية و تجهها و آمين و تجهم و تكبيرات الخفض مع ما  
 ما في العمدة ص ٣٣ -

ثم ان تطبيق ابن مسعود قد يورد بلغ سعدا و الغالب انه حين و لا يمتد الكوفة من  
 سبع عشرة الى احدى و عشرين راجع الفتح من التطبيق و من القراءة و أمير المؤمنين عمر  
 كما في العمدة ص ٣٣ مصنف عبد الرزاق فذكر ان نسخة بخلاف تركه الرفع فاستمر هو عليه ثم رجع عليه  
 اصحابه و كذا علي بن الحسين قدام الكوفة و رجع عليه اصحابه كما عند ابن ابي شيبة و كذا رواه  
 اهل الكوفة عن عمر ايضا و كما رو و اعنه ترك القراءة خلق الامام بخلاف المدنيين في كره  
 في ازالة الخفاء و كره للبلاد من الافراد يختصون بها و للبلاد من الرجال ينفر و زكها  
 و قد فرغ اهل الكوفة بحديث جهم امين فلا تعاق لحديث التطبيق و ريث ترك الرفع الجهم  
 ثقيل من اخذ الرفع فتمعل بكل ما امكن او لم يمكن و لعل ابن مسعود وقع له نظر اجتماع  
 في التطبيق كما وقع لعلي ذكره عنه في الفتح يا سندا و حسن ثم ان مذهب عاصم بن كليب كما



في العُمنة وسفيان ووكيع ترك الرفع فيكون اعتنوا بالحديثه اشد الاعتناء وبني هاشم عليه وسفيان اذ روى لهم الجهم بأين كان احفظ الناس ثم اذا روى ترك الرفع صار اتى الناس فوهم عندهم في حديث ابن مسعود وقد ناظر الاوزاعي في الترك كما في شرح الاحياء هذا -

وترك الوقع عند الركوع والرفع عند الرفع منه ايضا وجه عند مالك ذكره في كمال الاكمال وفي اختلاف الحديث م٢٤ قال الشافعي وقيل عن بعض اهل نحييتنا انه لم يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الافتتاح وعند بعض من الركوع وما هو بالمعول به اهـ يريد به مالك فظاهرهما في الموطأ من الاسقاط عند الركوع وجه ايضا في الحديث وفي مذهبه وليس الحديث مختصرا فقط والتركة عن مالك قد ذكره الشافعي ايضا عنه قال العيني في مباني الاخبار شرح معاني الآثار وروى الشافعي عن مالك انه كان لا يرفع يديه اهـ فليس ابن القاسم متفردا برواية الترك عنه كما ينقلونه عن ابن عبد الحكم - وكلامه في اختلاف الحديث والامور بعد يدل على انه لم يأخذ حديث مالك على انه اوهو وكذا م٢٥ وفي اختلاف مالك والشافعي ايضا وقد روى الشافعي عن مالك الحديث كذلك بالاسقاط عند الخفض وهو عنه في السنن للبيهقي في الاور ٢٣ ثم ان الشافعي في الامر نص على ان ابتداء التكبير انتهاء يكون مع ابتداء الرفع وانتهاءه قال من منبه ويثبت يديه مرفوعتين حتى يفرغ من التكبير كله ويكون مع افتتاح التكبير ورؤيته عن الرفع مع انقضائه اهـ ونص انه لو قدم التكبير وختم لا يأتي بالرفع بعنه وصرح به الزيلعي منا في شرح المكنز ايضا فالزم منه ان الرفع للتكبير وان الانحطاط في الركوع خال منه وهو خلاف المعهود في الصلوة ونص في باب التكبير للركوع

بالمقدمة<sup>١</sup> وهو خلاف الاول ولعل الاول عند الحرمية فقط والله اعلم وفي المدمع  
الرفع قائم عند الركوع عمر<sup>٢</sup> ان قالوا انه نصر المذهب كما في شرح المذهب وقال في  
فتح الباري انه لم يذهب الى تقديم التكبير على الرفع وكذا يلزم مما ذكره الزيلعي منا  
فما في منحه الباري والجزء الثالث من اوجه الثلاثة هو من حيث الحديث فقط ومحل على  
الوجهين فقط ثم رأيت في شرح الاحياء من حيث ذكر هذا العزم التنبيه وكذا ذكر الكمال  
عليهم في التكبير عند جللة الاستراحة وبالجملة لما كان الرفع في حال القيام وبعد  
الركوع صلا لا انحطاط ولا انحطاط عن الذكر ليسا بمعهودين -

وبقاء هذه الامور في خمول لو كليلها السنة يدل على خمول اعني عدم وفاء  
بصورة العمل وان تواتر من لا كالدعاء خارج الصلوة والتأمين عليه ولعله عليه  
اختيار الشافعي المدمع في العمدة من اتمام التكبير بخلاف الحنفية -

### تقرير اخر وافادة مع إعادة

ثم ان الاسود وعلقة مذهبه ما ترك الرفع وقد صليا خلفت عمر في الآثار  
لمحل اعتناءهم بحفظ صلاته فاشترى عمر<sup>٣</sup> بلاء ريب من طريق الاسود عنه وكذا اشر على  
لان عمل اصحابه كان هو الترك وكذا اشر ابن مسعود وحديثه وعمر قد اعلمنا بنتم التطبيق  
كما في العمدة فلم يبق هذا هل الكوفة بل الذي يظهر ان ابن مسعود ايضا لم يكن متمسكا  
عليه بخلاف ترك الرفع فلم يفرض عمر فيه شيء ودل هذا من الجانب الاخر ان الرفع لم يكن  
منسوخا ولا حرق منه والآلة لم يبق وجوه في مثل باب الصلوة وفي الكفر<sup>٤</sup> ثم لقين  
عمر فصي بناني بيته مع<sup>٥</sup> ومعاني الآثار<sup>٦</sup> وفيه من<sup>٧</sup> ما يقتضيه تعدد الواقعة  
وكذا هو عند مسلم وليس بظاهر لاتحاد السياق تماما وفي بعض الالفاظ يذكر السؤال



ثم الوجه في سياق نحو الا اصل بكمر بادخال الاستفهام على النفي مع ان المقصود  
التحقق هو ان الاستفهام في مثله يدخل على الجانب الموجب لا الراجح وهو في الماضي التحقق  
جانب الانتقام وكذا في المستقبل المرغوب فيه فلا يقولون اجئتني امروا فما يقولون  
الموتجني وكذا لا يقولون انجيتني اذ اغيبوا في عجيته وانما يقولون الانجيتني -  
وبالجملة هو كقولهم لا تنزل بنا فحبيب خيرا لانكار جانب الانتقام بمعنى  
لا ينبغي ان يكون -

وفي الجزء والعرفة كما في تخريج الهداية تضارب لما اراد البخاري اعلال حديث  
ابن مسعود المرفوع في جزئه انكران يثبت الترك على وجه من الصحابة ثم لما اراد في العرفة  
اعلال اثر مجاهد عن ابن عمر حمله ان اصله عن ابن مسعود فذلك نحو تضارب في اضطراب  
في الامر عبارة المعرفة ستأتي -

ثم ان المحدثين في باب الاعلال يتقيدون بالالفاظ شديدا فلا ينبغي ان يعدو  
الناظر الى غيره فقد اعلوا في حديث ابن مسعود المرفوع صريحا بان يكون من ابن مسعود تعليمنا  
قوليا فلا يتعدى منه الى غيره من الوصف الفعلي -

ثم موشاة الفرق بين وجوب الرفع عند الاحرام كما يقول به الاوزاعي اخرون  
استثنائه في ما عداه حتى انه عند ابن حزم كذلك كما في التلخيص وعندى انه ليس الا  
لبثت الترك وتوارثه ايضا - فلزم الحاشا في الفقه تضييعه من حيث لم يشأ فلهذا هو المش  
لمجتان جهر بالااعلال في مقابلة التاركين واختلاف بالتضييع في مقابلة الموجبين وفي الذكر  
في النفس تصرع وخيفة وقد وعد في الفقه في الباب الاول الايراد على الوجوب ثم لم يأت  
في الباب التالي الا بهذا الحديث -

ثوران الذي ذكروا ان اكثر الرواة اتماذكروا التطبيق فليس ذلك في صلاتهم  
وانما سفيان وابن ادریس واحد احديه وانما هم في حديث القيام بين الاثنين وترك  
الاذان والاقامة وليس فيه الا اصله بكم كما عند مسلم وغيره وكما في المستدرک عن  
ابن الاسود وابی اسحق و<sup>٢٢٢</sup> عن ابراهيم وعبدالی داود والنسائي عن هارون بن عمار  
وابو اسحق وابراهيم بن عمران على الترتيب عن ابن مسعود فما يسكتها ههنا.

ثم انه كان الظاهر ان يكون واقعة ضرب يديهما ولا يتصور الا بان يكون ابن مسعود  
بينهما واقعة في واقعة سفيان وابن ادریس واقعة واحدة اخرى لا شراك الا بكم والاصل  
بكم فيها. ولكن اثر الكثر عند عبد الرزاق يدل على ان التطبيق من واقعة ضرب يدي  
الا ان شاذي الصحيح نقلا لفظا مغايرا عن مصنفه يمكن ان يكون واقعة من ابن مسعود  
اخرى وكذا عند البيهقي في سننه عن خيثمة بن عبد الرحمن بن ابی سبرة الجعفي الكوفي  
ثم يتبادر من سياق ابن ادریس ان فاعل التطبيق هو النبي صلى الله عليه وسلم عليه  
بنی ابوحاتم كلامه وهو الظاهر فيه وعلى هذا هو فاعل فلم يرفع يديه الامر عند في لفظ  
سفيان فاعله وسفيان يجعله فعل ابن مسعود وهو اقرب وعند الحارثي عن ابن سيرين  
جعل الفاعل هو النبي صلى الله عليه وسلم ولكنها رواية مستقلة لم يروها عن ابن مسعود  
واذا كان الامر ان الفاعل في سياق ابن ادریس هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو في سياق  
سفيان ابن مسعود لم يتعارضوا وكان وصفا قوليا في التطبيق وعلينا في ترك الرفع فاحفظه  
ولا تنسنا. وقد نقل الآخرون من الرواة ايضا قولاً وفعلاً منه في التطبيق فاتفقوا  
في المال ولو يتيقن اضطراب اصلاً والله اعلم بالصواب لئلا يظن ان ارادة الودود وان  
كان في النسخة انه مختصر من حديث طويل وليس هو الصحيح على هذا المعنى يريد ان ارادة

ابن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقتصرًا ومختطًا على ترك الرفع فقط بل في أمور  
 فاختصر ما هو منه مسوق للترك فقط لانه غلط ومثله في كثير من الأحاديث كما في حديث  
 أبي اسحق في نوم الخنجر لم يمس ماء ومثله لا يقال انه غلط الا اذا وقع في الغلط في عينه  
 ذكره واذا لا في ما تركه والذي يظهر ان عناية ابن داود هذه نقل في هذا المحل ولم يتعين  
 عندنا اثنين مودة فالصقوها بما زعموها فيه ويصدق على حديث البراء وسفيان  
 بل اقول على حديث ابن ادریس ايضا وقد ذكرنا في ما مر ان سفيان راوا لحديث الرفع  
 من حديث وائل وجابر فيستحيل عادة ان لا تثبت في حديث الترك ويختارة لعمله ولا يذهب  
 ذهنه الى التعارض او طلب الجمع ووجه التوفيق والله ولي التوفيق - ولكن الامر كما في  
 التلخيص عن ابن معين انما يطعن في حديث يسر من لا يذهب اليه آة ذكره في تراجمه الوضوء  
 فان كانا اخذا من واقعة ضرب الایدی فقد اختصر كل واحد منهما سفيان راوا باختصار  
 لكن عند البزار من طريق ابن ادریس ان القائل هو ابن مسعود فزال ما ذكره ابو حاتم وما قال  
 ان الاكل ثم اذما ذكروا التطبيق فزال ايضا وانما يتبادر ذلك لان ابن ادریس يقول علمنا اخبارا  
 الا الا علمكم استقبالا وعلى فهم ابي حاتم فان ابن ادریس هو المتقدم من بين الراهة بخلاف  
 فان اكثره في الوصف الفعل وسفيان لم يخالف احدا ذكر سياقا مستقلا في واقعة التطبيق  
 كان او غيرها واستخرج منها اوله على كل تقدير فلا يريد احدهما ما ينقله الآخر حتى  
 يتعارض بان يكونا توادعا على نقل واحد منهما ما استخرج منه بل عندهما هذا القدر الذي  
 ذكره فقط فان كان لابن ادریس في استخراج ابراهيم وسليم وابو اسحق شاهد فلهما  
 لسفيان ابراهيم ايضا ونقل في مباحث الاخبار عن الحاكم في عاصم وكان يختصر الاخبار  
 فيؤيدها بالمتن آه وفي المستدرک علی رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائغ قال فذكر فلها

اراد ان يركم طبق يديه بين ركبتيه فركم آه دل قوله قال آه انه ترك شيئا فالوجه تبرئة  
وكيع وسفيان وابن ادریس كلهم وانما الاختصار من ماصر وقد املی هو ابن ادریس كذلك  
وعنه لفظ سفيان ايضا وعليه مذهبه الترك كما في العمدة -

والحاصل ان سياق ابن ادریس ليس سرورًا على واقعة ضرب الايدي في البين  
بان يكون انقص اثرها فان كان مستنبطًا منها باعتبار المنشأ بان يكون ادى ما لزم منها  
وبنى عليها فعدم ملائمة تعبير وسياق سفيان ان كان مستنبطًا منها فتطابق بالمعنى هو او  
زيادة على المسكوت عنه او واقعة مستقلة لم يخالف احداً وراجع صنيعهم في ذلك من  
الفخ من باب يهوى بالتكبير حين يسجد وكثير مثله واختار من باب الرقية من الاجارة  
ان الطرفين محفوظان لاشتغالهما على معانيات - وان ذكرنا واقعة أخرى فقد اضطرب  
ابن ادریس في الفاعل الا ان يقال ان عند سفيان نحوه عند الطحاوي وغيره لكن الأكثر  
عن سفيان الوصف الفعلي بخلاف ابن ادریس

ثم مثل هذا السياق هل اريد عن ابي موسى عند الدارقطني والصواب انه موقوف عليه  
الرفع فيكون ابن مسعود وابو موسى ارياء كل واحد ما هو مختار به يكون ذلك من ابي موسى بن  
ولاه عمر البصرة لكون الراوي عنه حطان بن عبد الله وهو بصري الوحدان ولا عثمان الكوفي  
كما في الاصابة وعن حطان عنه حديث سالم في التشهد وهو عند علمنا صلاتنا وعند  
ابن عساكر علمنا الصلوة الحديث فسأولاً وقد كان ابعثها لتعليق المصنفين ذكر ابن عساكر  
من الحسن بن سليمان تبسيطه مع ما في الامم

ثم انه قد استخرج في المسألة مقدمات عن الجنايين واختصر افيها فاهممت  
عموماً غير مقصود ففي جانب الرفع في كل خفض ورفع وانه كان يرفع يديه كلما اكبر كما في

بدائع الفوائد من لفظ حديث واثل عن احمد وفي المسند ضيق قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في كل تكبيرة من الصلوة من حديث جابر وفي جانب الترك كان عبد الله بن مسعود لا يرفع يديه في شيء من الصلوة الا في الافتتاح بترديد ذكر الفتوت وتكبيرات العيدين على القصص الاضافي وهو كثير الحقيقة نادر - فهذه العبارات كانتا تعبيرا في تلخيص المسألة لا اقتصاصا فان قلنا سياق عاصم من الجانبين وهذا الذي اتعب الناس مع انه لما كان عند سفيان الوصف المفعلي فلا يتصور الا اداء بالمعنى بخلاف ابن ابي شيبة فانه اضطرب اعني بالاداء على المعنى ان ابن مسعود اراههم بالفعل وهؤلاء حكموا بفعله، وعبر واعنه من عندهم وهذا كما ذكره علماء الأصول ان قول الرعاة قضى امرهم في وخص حكاية عن قول آخر بخلاف قال سمعت او فعل هذا -

بقي الكلام في متابعة محمد بن جابر الكوفي العامي وهي عن حماد بن ابي سليمان عن ابي ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرتعوا ايديهم الا عند استفتاح الصلوة كذا في التخریج أخرجه الدارقطني عن اسحق بن ابراهيم وهو من الكبار من رجال التهذيب عن محمد بن جابر، ثم قال الدارقطني قال اسحاق وبه نأخذ في الصلوة كلها ثم قال تفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفا آة قلت قد اخذ به اسحق راويه فيعتبر به وكذا يقول الدارقطني في روايات محمد كما في التهذيب وقال البخاري في آخر الجزء ان حديث الثوري اى عن حماد سألت ابراهيم فقال يرفع يديه مع أول تكبيرة ام اى في الصلوة صح عند اهل العلم اى من حديث محمد بن جابر فلم يتجرب وزانجل حديث الثوري اصح من محمد بن جابر لا ان حديث محمد جابر موضوع كما افوط به ابن الجوزي كما في التلخيص على عادته وما من عادته في التخریج -



واعلم ايضا انه ليس عند البخاري في جزئه شيء عن ابن مسعود في الترك الا الحديث  
المرفوع عنه وقد اعلمه قد رجع على ان الترك لم يثبت عن احد من الصحابة وانما هو عن بعض  
اهل الكوفة اي كابر اهلهم ومن بعده وهو في غاية العجب فانه قد تواتر عن ابن مسعود  
واصحابه عن علي اصحابه عند اهل الكوفة تواتر طبقة بعد طبقة وتوارث فوق كل ذي علم  
ثم ان حماد بن ابى سليمان من رجال البخاري في بعض نسخ صحيحه كما في الفتح من التمشيد  
وقد اهلوه في الرموز في ترجمته - ثم كما تهم في محمد بن جابر في غاية الاتهامت اضرب في آخر  
عمره كما في الميزان لانه كان اعمى من الاول وابوحاتم وابوزرعة يقولان ان اصوله صحيح  
وكذا ابن المبارك ثم يقول ابوحاتم اوافي كتيبه لحقا وانه يسرق ما ذكر به فيحدث به  
وقد يصعب الفرق بين الاخذ مذكرة وهو عند البخاري في صحيحه ايضا وبين ما قالوا به  
فيه فقد لا يطرد القرب في صيغة الاداء ايضا وفي التلقن تفصيل في شرح الالفية وختم  
الذهبي الميزان كلامه بقوله وبها الجمل في روى محمد بن جابر ائمة ومخاطب وكذا ابن عدي  
كما في التهذيب -

وقد ظهر انه فعل تعظيمي عندهم كما ذكره في شرح الهذيل من صلوة الشافعي  
عند محمد فسأله لم فعلته فقال فعلته اعظاما لله واتباعا لسنة نبيه وعند الكوفيين للثوم  
والاخذ كما في فقه القدير من البخاري عن ابى يوسف - ثم مثل هذه المناسبات لا تقتل  
الامر وانما الفاصل كثرة التعامل من النبي صلى الله عليه وسلم من السلف ويتبع في  
عملهم ان يكونوا اخذوا انه من القرب فتوسعوا فيه حيث رأوا كما يظهر ذلك من صنيعهم  
في ادعية والصلوة وادكارا منتشرة عملوا بها حيث رأوا رعايا الثبوت جنبها فاجروا نحوه  
فيما بين الجديتين وعند النهوض للثانية كما ذكره ابن رسلان عن ابن القطان

في حديث ما لك ابن الحويرث كان يرفع يديه إذا ركع وإذا أرفع وإذا سجد إذا رفع أي إذا  
 سجداً السجدة الأولى ورفع منها فهو إذن بين السجدةتين وإذا رفع أي للهوض للثانية فرفع  
 اليدين في القومة هو للسجدة الأولى وكذا في الجلدة الثانية وحديث وائل في الرفع  
 بعد السجود عند أبي داود وحديث الرفع في كل خفض ورفع أن لم يكن المراد خصوص الركوع  
 والرفع منه لأن الخفض اصدق على الركوع منه على السجود وقد وقع في عبارة الشافعي في  
 الفتح واحد في المخفض بهذا المراد والمدة نكتة في لفظ أبي سلمة الأعرج عند ابن عاكبر وحديث

سلفه فقوله وإذا سجد باعتبار انتهاء الفعل لأنه قدم باعتبار ابتداء رفعه ويحتمل أن يكون المراد إذا سجد السجدة  
 الثانية بعد القومة - والذي يظن أن لا يكرر في القومة وأن هذا السياق نحو استنكت وقوله وإذا أرفع في الأول  
 وإذا سجد شيء واحد فلو قال إذا ركع وإذا سجد وإذا أرفع لم تتشاكل العبارة وكذا لو قال إذا ركع وإذا أرفع وإذا سجد  
 فإذا كان في القومة فلذلك كان أو للسجود هو واحد كأنه يقول كان قبل الركوع وبعد وقبل السجود وبعد كل خفضات  
 ثلاثة ثلاثين من تداءر وظل في اعتبار اثنين ولقد رأيت وائلي لدرية ومن عن عيني تارة ولما في تد  
 كان شاع التبريد في المسألة تارة كان يرفع إذا ركع وإذا أرفع وتارة كان يرفع إذا ركع وإذا سجد فجمع هذين التعبيرين  
 التحال على المعرفت بينهم وإذا ركع هذه الأمور لم يكرر للسجدة فربما كان هناك واحد ومثله أو أزيل منه لفظ  
 ابن جبريل عن نافع في الجزمة مثلاً أن صحت النخبة وقدم في فصل معنى رفع اليدين قال وحين يركع حين  
 يقول سمع الله لمن حمده وحين يرفع رأسه من الركوع وحين يستوي قائماً أراد المجموع لأكمل واحد ومثله  
 في حديث علي بن أبي طالب ويصنع مثل ذلك إذا قرأ آتراءته وإذا أراد أن يركع كذا وقع في بعض نسخ السنن للبيهقي  
 وكذا نقله في منتهى الأخبار ونحوه عن أبي داود والواد ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته إذا  
 أراد أن يركع آه وفي الكنز ويصنع ذلك إذا قضى قراءته وإذا أراد أن يركع آه وفي مسأله الكتب ركع تحذف  
 إذا في حديث علي بن هذا ونحوه في حديث الشرح عند الدارقطني أن لو يرد السجدة الثانية والرواية يتبادر بين  
 التعبيرين ففي السنن أيضاً من مذهب عن وائل قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كبر رفع  
 يديه مع التكبير وإذا ركع وإذا أرفع أو قال سجد ورأيت يسلو عن عيته وشماله -

وهذا ابن نصر من تيامر الدليل مثلاً وقال أبو داود رأيت أحمد يقنت به أمامه بعد الركوع وإذا  
 فرغ من القنوت وأراد أن يسجد رفع يديه كميا يرفعها عند الركوع آه وهذا يدل على أن الرفع في القومة  
 هو حال السجدة عندهم وقدم أن به يطرح الرقم للركوع والسجدة الأولى والسجدة الثانية مع قلته في الشاكر  
 وكثرة في الموضوعين الأولين وكان عليه العمل أحياناً -

رفقة على فعل التهذيب لفظاً وليس كذلك عند ابن ماجه ولفظ الطحاوي في الشكل  
فيظهر ان هذا اللفظ كان قد شاع تجيئاً من السلف عن الركوع والقومة فان للسجود اسماً  
خصوصياً ثم دخل على بعضهم في المرفوع.

واما التذكير في كل خفض ورفع فهو باعتبار حاله ابتداء الخفض للسجود فهو اذن  
خفض لا باعتبار تمامه او يكونوا اخذوه كما اخذوا اي السلف تعدد الركوع في صلاة الكسوف  
وان كان النبي صلى الله عليه وسلم انما صلى بركوعين فاكفوا بثبوت جنس التعدد وقد ظهر  
في صلاة الكسوف ان القومة قد تعود الى القيام ثم ان الرقع للثالثة يدل على انه هناك  
للاخذ وقد ذكر في نيل المآرب من السنن الرقع لكل حركة مع ان ابن رسلان ينقل عن احمد  
لا اذهب الى حديث سالم اي في الرقع بعد القعود الاول ولفظ الطحاوي في مشكله كما في  
الفهم في كل خفض ورفع وركوع وسجودى وهما وقيا م اى لكل ركعة بعد ما تم القيام وتعود  
اي بعد السجدة الثانية للقعود الاول والثاني والله اعلم.

وقال ابن رسلان سئل الامام احمد يرفع عند القيام من اثنتين وبين السجدين  
قال لا اذهب الى حديث سالم عن ابيه ولا حديث وائل لانه مختلف في الفاظه لعل المراد  
لا يرفع في ما سئل عنه والى اذهب الى حديث سالم لقائه ليس مشهور الفاظه الرفع عند  
القيام من اثنتين وهو في حديث نافع مشهور قوله ولا حديث وائل جاء يالوا ولا لانه ليس  
معادله للحديث سالم وانما هو عطف على مضمون ما قبله وقوله لانه الضمير للحديث وائل لا  
غير كذا يعلم من بدائع الفوائد <sup>١١٠</sup> والمغنى وكذا ما نقله بعض الناس عن القهيد عن  
احمد والذى يقع ان الرقع اشارة للاقبال على الله والتوجه لحضرتهم والاشارة الى مكانته  
لانه مقدس عن الجبهة والمكان وعليه وصل التوجيه بآلة افتتاح كدعاء النور اللهم سلمت

نفسى اليك آه والمطلوب اذا كان غائباً ثم لم يشر اليه في الشاهد اصلاً كان عبادة عقلية محضة وليس من سنن الانبياء ولا شاهد عليها في الشاهد فالكبرية بعض ذلك كسبط اليمين الله في البحر لاخذ القرص امر واحد وكما لا يقال من جانبه ما لم يلفت المصلحة امر واحد وليس تعظيماً فقط حتى يكون مقصوداً اصلياً بل وسيلة كقول الراس بمنة وليسر عند التسليم وكقول ان تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك هو امر واحد يمشى فيه فاذكروا العارفون في قرب الزوافل انه اذا فنى عن اختياري وقصده ولم يبق فيه الا تصريف الله اياه صا وهو المتصرف فيه وبقي بالله لا بان يحل تراه جزءاً للشر بل خبر الكان على حاله وبالحكمة لا يقال والمواجهة واحد الذي يراك حين تقوم قلبك في الساجدين بخلاف المناجاة والتعظيم والقرب ويدخل فيه كون الخزيمة ركناً او شرطاً وهذا اسهل مما ذكره في الاحياء من تفصيل ما ينبغي ان يحضر في القلب عند كل ركن وشرط

وهذا كالاختلاف في بسم الله الرحمن الرحيم اهي جزء من كل سورة او من الفاتحة او اية من القرآن انزلت للفصل بين السور وقد كان ابن عمر يجهر بها في الصلوة لم يختلف عنه فيه ذكره ابو عمر في الانصاف مع ان الاكثر فيها الاخفاء فكان له ذوق في جهرها فالترمه ومثله كثير وكذا في امين عنه مع انه كان الاكثر الاخفاء ونقصه التكبير ليس كثرة النقل دليلاً على كثرة فعله صلى الله عليه وسلم لان الفعل الوجودي يكثر تنافله بخلاف العدوى لا ينقل الا بداعية كما دعا اهل الكوفة ذلك فروا في نسخ التطبيق واثبات الترك بخلاف غيرهم وهناك نقل للمالكية ورواية عن احمد في ترك المرأة وكان في سائر البلاد تاركون ورائعون وكان الامر على ارسال بخلاف اهل الكوفة كان جمهورهم على الترك

فناظرهم الآخرون - ثرائه جاء في الترخيمه قولي وفعلي وفي الاستفتاح قولي عند البزاز  
كما في العمدة وعند الطبراني في الكنز وفعلي وفي الوضع قولي وفعلي وفي التسمية فعلي وقولي  
في فضائله وفي التأمين قولي وفعلي وفي القنوت فعلي وفي قنوت الوتر قولي وفي تكبيرات  
الاستقالات فعلي قولي عند محمد في الموطأ وفي التسبيحات قولي وفعلي وكذلك في التسميع والتحميد  
وفي التشهد الدعاء قولي وفعلي وفي الإشارة قولي عند البيهقي من باب تحليل الصلوة بالتسليم  
وفعلي ان لم يكن إشارة للتحويل بمئة ويسرة وكذلك في التسليم والحجج قولي في الرفع في غير  
الافتتاح اصلاً وكثير من استقص صفة الصلوة لم يذكره ولا اوصاً اليه في داعية علي في اجزاء  
الصلوة فهل يدل ذلك انه ليس مقصوداً اصلياً النظر فيه دائر فانه قد يكون ذكر شيء تلخيصاً  
تحصيله لانه مقصود اصلي ولا يكون وايضاً بالعمل كحديث سجد جبري للذي خلقه مع حادث  
امرت ان اسجد على سبعة آراب وحديث ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس  
انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن لم يخلص منه الا عدم صلاح كلام الناس فيها  
لا لاقتضار على ما ذكره ويكون التلخيص لانه مقصود صلي وفيه بالعمل كاحاديث من لم يذكر  
جلسته الاستراحة او التورك في الآخر فغيره وبالقيام وبالجلوس وهو كاف واف لا ينحصر  
التورك وهو في حديث كلمة التوحيد بعد صلوة الفجر غسل وهو ثمان رجليه لم يتكلم بكفي بل  
يرجح ما يمي جالساً فاجل فيها المطلق على المقييد بل الطويل يجري على الاطلاق مع اذ ابن المنير  
قلاب في جلسته الاستراحة معناه كما في الفجر ولا يجوز القضا عنه ولكن الاظهار في جلته الاستراحة  
قولي في بعض طرق حكمة السنن صلواته فعل كذلك في نماز العدة واما في فاتحة الكتاب وضلوك فكثير في تعديل  
الأكا واما الركوع والسجود فتر الصلوة فعد عظيم ذلك ان سائر الناس يتصرفون فيها بطبعاً العمل انضباط القوة  
والجليل يذكره متافاد في ذلك الى الانتفاص التفرق كانه ما خوذ منحو والقيام لاحد في الشاهد



في مسألة حمل المطاق على المقيد قد مر أيضاً -

وحملته الكلام في ما تقدم من المرامان ابن المبارك أنكر الوصف القولي من ابن مسعود  
ولم يتبرص للوصف الفعلي بالانحرا بل رواه بنفسه عند النسائي ويكون عنده فيه احتمال  
ان يكون الاحالة على صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في اشياء أخر غير ترك الوقوف ولم يتبرص  
لفعل ابن مسعود بنفسه ثرجاء البخاري واداء احوال الوصف الفعلي ايضاً واستشعر انه  
لا يمكن الا ان ينفي ثبوت الترك عن احد من الصحابة فادعاء واصر عليه فكان تصحيح  
الحديث عنده اشد من انكار الواقع فانكر الواقع لم يمكنه احوال الحديث مع ان الترك متواتر  
عن ابن مسعود وعنه علي بن اهل الكوفة لاحق لاحد في مزاجته لم فيه ثرجاء اخرون فقلدوا  
ولم يشعروا بما يقولون فصحا قول ابن مسعود الا اصيل بكر واداسلم هذا القول منه ولو هذه  
الجملة فقط وكان الواقع انه لم يكن يرفع كما تواتر عنه فاذا لا يكون الرفع في تلك  
الصلوة الا اول مرة فماذا صنعوا وماذا فعلوا وسواء كان الحديث على سياق سفیان  
او على سياق غيره من الوصف القولي الفعلي كليهما في التطبيق والقياس بين الاثنين  
ولكنه لا يكون رفع على كل حال فانه لم يثبت عنه وفي كلامه الى عمر انه اندلجته عنده  
فاذا لا يمكن الا احوال الا ان يحجروا على ابن مسعود ان يقول في عمر الا اصيل بكر صلوة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قالنا نفع لهم هو حجرة عن هذا القول طول عمر ثم التردد في ان  
هذا القول من الحجة ايضاً يكفي امر لا اولاد ان يحجروا على النية ايضاً حتى لا ينوي ايضاً في  
الترك احالة هذا ولهذا ستر أنكر البخاري ثبوت عن احد منهم فقلد ما ادق مغزاه حتى  
لم يردك من تأخر مرآة ونظير هذا المقام ما عنهم في التخيير من الشفقة ثم وان  
رجعوا عن تصحيح الاصيل بكر والا اكرام صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتذكروا

بعد مضي الحرب كان ينبغي فيها واستأنقوا الأمر قالوا ان حديث ابن ادریس هو الحديث في الأصل  
وليس فيه الا الوصف القولي لم يصح ابن مسعود بفعله حينئذ شيئا ولا تعلق لنا برأي ابن مسعود وعمله  
في الخارج ما كان فقد خالف ابن ادریس على هذا التقدير كل الروايات من جهة هذا الوصف فخالف هؤلاء الا  
ابن ادریس ايضا فقد مر عن مثل البزار انه جمع بين الوصفين في لفظه وكان حاصل كلام ابن مسعود  
فعل في تلك الصلوة اشياء واحال التطبيق او مع غيره ايضا على النبي صلى الله عليه وسلم  
وكان حاصل كلامه سفيها انه فعل في تلك الصلوة اشياء وترك الرفع ايضا بعد ما كان  
قال اريكم صلواته صلى الله عليه وسلم فهل فيه تدافع ولا يمكن اعلال الجمع بالنسبة الى  
ابن ادریس ايضا فانه قد وافق اخرين فيه -

والحاصل انه لا راحة الا بالاجرة على ابن مسعود فانه متى قال الا اريكم ثم ترك  
ثبت الترك مرفوعا وفيه المحذور فافهمه موضحا والجهة لعل العجائب ثم لا يخفى عليك  
ما ناقض به خليفة البخاري الامام الترمذي اياه حيث قال وبه اى بترك الرفع  
قال غير واحد من الصحابة والتابعين واقول ثبت عندنا تركه عن عمر وعلي بن مسعود  
وابي هريرة وابن عمر البراء بن عازب وكعب بن عجرة عملا او تصديقا منه واخرين  
من لم يذكر اسمهم ولم يعينوا ومن التابعين عن جل اصحاب علي بن مسعود وجماعهم  
اهل الكوفة وكثير من اهل المدينة في عهد مالك والاكثر في سائر البلاد ايضا ان يكون  
لهم اسموا كما يقع كثيرا في التعامل التوارث ان لا يأتي اسناد فيه لكونه غير عمر عند  
المتقدمين وامر لا يعتن به حينئذ او يعوز الاسناد فيه ثم يأتي الخلف في طلبه الاسناد  
واذا لم يجدوا انكر بما التواتر على وكثيرا ما يقتضيه ابن حزم في محله كانه لم تقع عنده  
في الدنيا وقائعها لم يكن هناك اسناد وهذا قطعي البطلان او بدعيه كانه لا يوجد



الحكي عنه ما لم توجد الحكاية فيكثر كثيرا من الإجماعيات المنقولة بالاحاد ونجرب أكثرها  
يعمر وهو ضرر عظيم -

وهذا القرآن المجيد كيف تواتر على أوجه البسيطة عند المسلمين تواتر طبقة بعد  
طبقة بحيث لا يوجد أحد منهم لا يعلم أن كتابا سماه ويا نزل على النبي صلى الله عليه وسلم  
وأنه بايلدينا ومع هذا لو طلبنا تواتر أسناد كل آية منه لأعوزنا ذلك الأمر معجزنا وهكذا  
فعل ابن القيم في اعلام الموفقين في بعض نظائر مسألة الزيادة بنجر الواحد على القطع  
كما فعل في حديث حرمة الجمع بين العمرة وأبنة أخيمها وبين الخالة وأبنة أخيمها فأنه متواتر  
من حيث التوارث والتعامل خبر واحد أسنادا ثراثة ليس هو زيادة أيضا على القاطع بل  
تنقيح مناط لقوله تعالى **وَأَنْ جَمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ** إلهاماً قد سكت فاعلمه، ونظيره في  
العقليات أن الضرري عند النظر ما لا يكتسب علمه بوسط نحو ما يحصل بأحد الطرق  
الست عند هو من الأوليات وقضايا قياسية ساهمها معها والمشاهدات وفيها الحيات و  
الوجدانيات ومن المجربات والحدسيات ومن المتواترات في أفادة تحققها عن تواتر  
عنه لا في الحكم المفاد بها فإنه قد يكون نظريا نعم وعلم لا نزاعيات والصنف المنصمة  
إلى النفس أيضا عند من لم يخص الضرري بأنه لا بد أن يكون قسما من غير العلم المختص  
بل عمومته وهو عند بعض حداقهم والكسبي ما يحصل بوسط ثر كثيرا ما يكون عند الناس  
عدة لتحصيل النظرى من المقدمات المخزونة حتى يستمد منها عند سؤج الحاجة فهي  
لها علة من سابق حتى لا يعوزها عند الحاجة بخلاف البدهي فكثيرا ما لا يدخر لها علة  
بل لا يذهب إليها ذهن فربما يكون النظرى معلوما ويكون البدهي مجهولا وهذا كثير و  
الجاهل بتلك الصنعة يزعم أن ما هو بدهي فافما يكون معلوما لكل وإن ما يجهل هو الذي

قد يكون نظرياً فهكذا في ما نحن فيه قد يعوز توازن الاسناد في المتواتر العلي ولا يعلم كيف يخفى هذا على الناس ومن تمر عليه الدنيا ولا يعلمون ان هذا الصنيع يعود وبإلا ويلزم ان الذين قد اخطأ من الاول ولم يبق الى معرفته سبيل لوثق به وماذا يحصل ويعود بالتشكيك في الضرورات <sup>وذلك كما نقل عن ابن مسعود في البخاري ان تكون المعوذتان من القرآن وقد ائتمروا بهما عن</sup> <sup>ابن مسعود في الخارج ممن قرأ عليه كما اوضحه في فوائدهم شرح مسلم الثبوت وبالجملة لا يحتاج</sup>

تخالف الناس حتى لا اتفاق لهم	الا على ثجب والخلف في الثجب
فقليل تخلص نفس المرء سلامة	وقيل تشرك جسم المرء في العطب
ومن تفكر في الدنيا ومجتهه	اقامه الفكر في عجزه وفي تعوب

وبعد هذا الاطناب ولاسهاب بحيث يمل الناظر ويحل المخاطره بقى شيء لا بد ان يعلم وهو ان اباحاً قرأ في عبارته التي مرت ارجع الضمير في سياق ابن ادریس النبي صلى الله عليه وسلم وجعله مظهراً ولم ار في كل طرقه الا مضمر وكان ما فهمه هو المتبادر لو لا سياق اللفظ فانه صرح فيه ان الفاعل هو ابن مسعود ثم احواله على النبي صلى الله عليه وسلم فجمع بين الوصفين وكذا يشعر به سياق المستدرك ايضاً وقد مر وهو الظاهر باعتبار الواقع لان التزام ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم اعلمكم او لم يقل ذلك وقال لفظاً اخبرهم على اراوته التعليم ثم اخطأ تعليمه على امر التطبيق بحسب فهمهم هو او مع شيء اخر ايضاً مستبعد انما يكون عند ابن مسعود صفة صلاتهم صلى الله عليه وسلم كما تلقاها ثم قال لاصحابي عمننا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة وبعد ذلك فقام اى ابن مسعود فذكر قبلنا اراد ان يركع طين يد يمين ركبتيه وركم اتفقت الطرق والالفاظ الى ههنا باضمام الفاعل ثم ذكر ما مر عن مسند البزار قبلنا صلى اى ابن مسعود قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسقط هذا من لفظ الآخرين ولكن لا بد ان يشرح لفظ الآخرين ايضاً

التواضع المتواتر وروايات الطائفة الى ان لا بد ان يروا ايضاً ما يروا من غير ما يروا في ما كان مقطوعاً به في الاسل بالقرآن قاطعة شامخة بما لا شك فيه والله اعلم -

على لفظ البرار وينبغي عليه فرج كله الى وصف فعلى وبعد احالة فظهر في كلامه الى  
 ذهول مضمرة كذلك يكون دوح عليه في لفظ سفيان وهو في غاية السجاجة في لفظه  
 وكل هذه السجاجة لانهم صمموها على اعلال الحديث بدون امكان بل تقليد لمن لم يكن  
 ذلك الحديث على فتناره ونقل لما قيل بدون تأمل وهذا قد يقع عند الاسترواح وعلى كل  
 حال لا يكون ابن مسعود رفع في هذه الصلوة على معوله ولا بد ان يكون قال الا اريكم  
 اولاً او هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اخر الانه يريد ان لا تمر التطبيق الذي قد  
 خل ولا يتوهم رادة بخيرة فاذن اى شئ وهم فيه سفيان وان راعهم الخطا طاراً راعه على  
 ترك الرفع بخصوصه في سياقه فمسلمهم فيه ونقول قد اذبح في عمر اراعه اندراج  
 الخاص تحت العام فليفعلوا ما شاءوا -

ثم اعتناء ابن مسعود بالتطبيق سياق في شئ ويكون اعتن به ايضاً لانه جرى له مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم بخصوصه وكانوا يعتنون بمثله كعدم جزابي محمد ونة ناصيته لوضع  
 النبي صلى الله عليه وسلم يده الكريمة عليه وكعدم زرعها في اخرجية لانه كان رآه صلى  
 الله عليه وسلم بحلول الجيب وامثاله وبراجع ما في مسند احمد <sup>من طريق ليث بن ابي سليم</sup> <sup>فقه بن ابي اسير</sup>  
 عن عبد الرحمن بن الاسود عن عبد الله قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم لحاجة له فقال  
 انتنى شئ استننى به ولا تقربني حائلاً ولا رجياً ثم اتيته بماء فتوضأ ثم قام فصلى ففنا  
 ثم طبق يديه حين ركع وجعلها بين يديه ام واستشهد به في الفقه من لا يستننى بربوث

مَا أَطْعَمُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضَعُ الرِّفْقَيْنِ فِي الْجُودِ عَلَى الْأَرْضِ

عبارة العمدة يظهر منها ان ابن مسعود جعل وضع الرفقين في الجود على الارض  
 وذلك فهمه من بعض الاحاديث ووافقه فيه ابن عمر وغيره ايضاً ومن طعن فيه به

من اختار الرقع بعد العلم من العف وكذا جعل نسخ التطبيق رخصة ايضاً ووافقه  
فيه علي قال في الفتح فقد روى ابن ابي شيبة عن طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال اذا ركعت  
فان شئت قلت هكذا يعني وضعت يديك على ركبتيك وان شئت طبقت واسناده  
حسن ام فمن طعن فيه به ايضاً فهو ايضاً من العف والجور وجعل ان في الوضع راحة  
فهو رخصة وفي التطبيق مشقة فهو عزيمة واحذر من عموم نحو ما عند الطحاوي اشكل الناس  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم التفرج في الصلوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
استعينوا بالركب - وليعلم ان التطبيق الصاق باطن الكفين كهياة الملتصق الى احد  
وليس تشبيهاً في اللغة وكان في الركوع والتشهد ثم نسخ وترك وترك فيه رواية الكوفي  
قول ابن مسعود الى قول عمر وأما ترك الرقع فقد روه عن عمر واستمر عليه -

ثم ان التطبيق عند اهل الكتاب كما رواه مسروق عن عائشة لم يكن في الركوع  
اذ ليس في صلواتهم مع ان مسروقاً قد روى الخضر في الصلوة ايضاً منهم عنها ،  
فكلام الامرين كان عندهم فنسخ التطبيق وسمي عن الخضر -

باب يدي ضبعيه وحيا في جنبيه في السجود - (م ٢٩٣ من العمدة)  
(ذكر ما يستنبط منه) فيه التفرج بين يديه وهو سنة للرجال والمرأة الخنثى تزمان  
لان المطلوب في حقهما الترويح وحكى عن بعضهم ان السنة في حق النساء التريج وبعضهم  
خيرها بين الانفراج والانضمام وقال ابن بطلال وشرعت المجافاة في المرفق ليخف على  
الارض ولا يثقل عليها كما روى ابو عبيدة عن عطاء انه قال خففوا على الارض في  
المصنف ومن كان يحيا في انس بن مالك وابوسعيد الخدري وقاله الحسن وابراهيم  
وعلي بن ابي طالب قال ومن رخص ان يعتمد المصلي برقبته ابو ذر وابن مسعود وابن

وابن سيرين قيس بن سعد قال حدثنا ابن عيينة عن سفيان الثوري عن النعمان بن أبي عياش قال شكاونا  
 الى النبي صلى الله عليه وآله اذ عامر الاعتماد في الصلوة فخصهم ان يستعين الرجل برقيقه على ركبته  
 وفخذه وعند الترمذي عن ابن هريرة انه اشكى اصحاب النبي صلى الله عليه وآله مشقة الجوع عليهم  
 فقال استعينوا بالركب روى ابو داود ايضا ولفظه اشكى اصحاب النبي صلى الله عليه وآله مشقة الجوع عليهم  
 عليه السلام مشقة الشجوع عليهم اذا انفروا فقال استعينوا بالركبة في المصنف حدثنا يزيد بن هارون عن  
 عن ابن عون قال قلت للحسن بن علي اذا اعتمد برقيقه على ركبته قال اعلموا سادتنا عامر  
 عن ابن جريح عن نافع قال كان ابن عمر يضم يديه الى جنبه اذا سجد حدثنا ابن مزيار عن ابن جريح  
 عن حبيب قال سأل رجل عن ابن عمر اضع مرفقي على فخذي اذا سجدت فقال اسجد كيف تيسر  
 لك حدثنا وكيع عن ابيه عن اشعث بن ابي الشعثاء عن قيس بن السكن قال كل ذلك  
 قد كانوا يفعلون ويضمون ويتجافون كان بعضهم يضم وبعضهم يتجاف وفي الاثر  
 للشافعي يستلج للرجل ان يجأ في مرفقيه عن جنبه ويرفع بطنه عن فخذه  
 وتضم السادة بعضهم الى بعض وقال القترطبي وحكم الفرائض والنوازل  
 في هذا سواء انتهى

**ومنها ما ذكره علمائنا من حديث البراء بن عازب وثاني القاطع وقد اخرج**  
 ابو داود في الباب واحال عليه الترمذي بعد ما اخرج حديث ابن مسعود قال وفي الباب  
 عن البراء بن عازب قال ابو عبيد حدث ابن مسعود حديث حسن وبه يقول غير واحد  
 من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله والتابعين وهو قول سفيان واهل الكوفة  
 وهو مشهور في الباب دارت هذا كرهتم فيه فقد مناه من الاحاديث الاخر-

وقد اخرج احمد وليس عندك لفظة ثم لا يعود او اول تكبيرة لعل عادة اهل ان  
 ما انكره او اعلاه لا يخرج في منه كما يظهر مما في العمدة مله وخطبة المنفعة

ولعله لهذا اخرج حديث ابى بن كعب في قراءة الوتر ولم يخرج القنوت فيه قبل الركوع  
 لا محالة اياه كما في التلخيص ولا نفى التلازم انه يجوز ذلك كما في نيل المارِب بدائع القضاة  
 وكذا لم يخرج حديث ما يشة في قرأته بزيادة المعوذتين لا محالة اياها كما في التلخيص ايضا  
 واخرج حديث البراء <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٠</sup> ولم يخرج فيه زيادة ثم لا يعود لانه اعلمها كما في البدائع ايضا من <sup>٩١</sup>  
 ولم يخرج حديث كان لا يسلم في ركعتي الوتر واما كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهن فكانه  
 حمله على نفى البت بينهما ولا يختاره كما في نيل المارِب ايضا ثم انه قد اخرج حديث ابن مسعود  
 في ترك رفع اليدين وحديث وائل في اخفاء اُمين فكأنهما ثابتان عنده وحديث يزيد بن  
 ابى نزياد جعل في بدائعه القوائد <sup>٩١</sup> عن احمد الزيادة فيه من قول وكيع وفي التلخيص عنه  
 انه تلقن من يزيد فلم يثبت احمد على قول، ثم ابن عيينة يقول انه بعد ما خرج الى الكوفة  
 زاد وعلي بن عاصم عند الدارقطني يقول انه انكر هذه الزيادة في الكوفة وهذا تضارب  
 اضطراب، ثم لو كان عند سُفيان ما اخرج البيهقي عن ابراهيم بن بشارة عن من الرفع  
 في الموضعين في حديث البراء لا ورواه في الرد ولم يخرج الى عند التلقين فهو وهو مع ما  
 في علي بن عاصم من الكلام الكثير كما في التهذيب وكذا في ابراهيم بن بشارة ويقول ابو خليفة  
 كانه يغير الالفاظ فيكون زيادة ليست في الحديث او يكون اختلاط حديث ابراهيم عن  
 سُفيان بن عيينة عن عاصم عن ابيه عن وائل وحديثه عن حديث البراء والاقل عنه  
 في الجوهر النقي من باب قال يرفع يديه حذو منكبيه -

نعم لم يكن يزيد حديث بالترك بمكة ايضا ففيه تردد ايضا - ثم ان في رواية  
 البيهقي نقل ابن عيينة من ابي عن الثوري مع الاوزاعي بحديث يزيد هذا وقد كان في الشا

سلمه وقد عرفت من ما بعلوته او هو مشكل كما قيل في ما صنفه البخاري من باب حسن اسلام المرأة عن الامان و  
 من باب اذ الربيع الركوع وكثير ونحو ذلك راجع الفتح من البابين وفي ما صنفه لمون التلخيص ص ٩١ و ٩٢ - ١٣

بعض التاكيد ذكره في الجزء عن عبد الله بن العلاء بن زبر عن عمر بن المهاجر لعله عمر بن محمد  
كما في التهذيب عن عبد الله بن عامر اظنه ابن يزيد بن عمير كما في التهذيب بقرينة ان ابن العلاء  
من الرواة عنه واخوه عبد الرحمن في التهذيب ايضا ويمكن ان يكون المراد الرفع في الخطبة  
كان احده بنو امية في الجمعة كما في الفتح من باب الاقتلاع بن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وابن عامر كان شديدا في انكار البدعة وربما يخلط الرفع وكذا في اخر الجزء سؤال عن الاورع  
يدل على ان في انشأنا ايضا بحثا في المسألة -

والظاهر ان المناظرة مع ابي حنيفة قد ذكره في مسند الخوارزمي عن الشاذلي في هذا ايضا  
ومع ان ابي حنيفة روايته عن الاوزاعي في الاصابة من سلسة انصارية وكذا دار السؤل ابن  
محمد الشاذلي ايضا كما في شرح التهذيب فاستمر اعلى فتأدهم بعد البحث ايضا والفحص - وابن عسيرة  
اصغر من الثوري بنحو عشرة اعوام وازيد - ثم محمد بن سعيد الطبري في هذه الحكاية لم يعرفه  
في الجوهري وقد ذكره في الميزان -

والذي يظهر انه قد ذكره الزيادة عند جماعة وقد ذكر ما يساويها عند آخرين وقد  
ترك اصلا ايضا فتوهم التقاوت التهافت وليس كذلك والاصوب ما يساويها لا النفي  
صريح ولذا انكرها عند علي بن عاصم او اراد اني لا احفظ اني حدثت ابن ابي ليلى بها -

حدثنا احمد بن علي بن العلاء ثنا ابو الاشعث ثنا محمد بن بكير ثنا شعبان بن يزيد بن ابي نجاد  
قال سمعت ابن ابي ليلى يقول سمعت البراء في هذا المجلس يحدث قوما منهم كعب بن عجرة  
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلوة يرفع يديه في اول تكبيرة -

(سنن دار قطنى بنها)

حدثنا ابو بكر قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان قال ثنا يزيد بن ابي نجاد عن ابي ليلى عن البراء بن

عازبٌ قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذ كبر لا يفتتح الصلوة رفع يدي حتى يكون اجتمعا قريبا من تحت اذنيه ثم لا يعود (طحاوى ١٣٢)

فهذه رواية شعبة وسفيان من قدام اصحاب يزيد شعبة يقول في اول تكبيرة وهذا كان في المراد وان لم يقل ثم لا يعود وسفيان قد قاله ثوان البراء قد حدث به قومهم كعب بن عجرة وهو عند احمد ايضا في المسند ٣ بلفظ حين اقتنم الصلوة رفع يديه ام وكما حذت قوله في اول تكبيرة من عنده والافئدة هو سياق الدار قطنى سواء وقد يفعلون ذلك اجتهادا منهم ولولا طول الامر لسردت فيه امثلة كثيرة منهم صرح فيها ان فلانا حذف كذا لكونه معاولا عنده او مشكلا وله فيه عند فقد اخرجه في الصفحة السابقة من طريق اسباط بن محمد كذلك بدل من هذه الزيادة ولا ما يسئل مسددا فخذوها ههنا ثم الغالب ان المراد بهذا المجلس الكوفة وهناك قوم فيهم كعب بن عجرة فهذا الحديث ابى حميد في عشرة ثم لو سلمت لي لقلت ان الذكر والحذف لزيادة ثم لا يعود على غتار الرواة اذا كانوا فقهاء وينبغي لنا الرجوع الى القرائن فيه وكذا هشيم من قدام اصحابه كما في التخيير عن المعرفة وقد روى هذه الزيادة كما في الجوهر النقي عن الكامل ولهذا والله اعلم حذف في الميزان عن من منكره عن الكامل كما هو عادته والاوداعى من القدام بلغة هذه الزيادة فكانت شاعت لم يخرجها وابن ابى ليلى اى عبد الرحمن من رجال الكوفة فلعله يفتاد الترك والبراء سكن الكوفة وكذا كعب بن عجرة كما في الاصابة ولعل المراد بالمجلس الذى حدث به هو مسجد الكوفة كما في حديث كعب في كفاية الاذى من تفسير البخارى ٢١٦ واذن ففي رواية شعبة قصة وعليها اعتمدنا في تقوية هذا الحديث ليس فيها ثم لا يعود وفيها ما يسئل مسددا في اول تكبيرة وقول شعبة في يزيد من التهذيب من ترجمة عطاء بن السائب يخالف ما عنه في ترجمة يزيد



نفسه من الميزان وشعبة هو الراوى عن ابى اسحق في اصحاب عبد الله وعلي ترك الزرع  
 فدل على اطلاع له فيه وسفيان في رواية الطحاوى هو الثورى وفي رواية المسند <sup>٣٣</sup>  
 ابن عيينة فقد روى الزيادة الثورى وهشيم وشريك وآخرون كما في الجوهري المتع عن  
 الكامل واسماعيل بن زكريا عند الدارقطني ولعل اسرائيل ايضا كما في الجوهري المتع وابن ابي  
 من كتابه كما في جزء البخارى وهو ايضا من قدماء اصحابه ووافقه شعبة في المعنى واذن  
 فده فيه رأيك ثم رأيت في مبانى الاخبار ان اسرائيل رواه بزيادة ثم لا يعود وكذلك حنيفة  
 الزيات عند الطبراني في الاوسط ولما كان البراء بن زيل الكوفة فلو كان روى ما يخالفهم  
 وسيمعندوا كما عند الحسن بن زلى ليل الحان اشتهروا بظهور ما يجيبون به عنه كما ظهر ذلك  
 منهم في حديث وائل من زبلى الكوفة يعلم ذلك بمراجعة عدد من رواه منهم ذكره البيهقي  
 في السان فليس عنه شئ يخالفهم ان شاء الله ثم عندهم تظافر بتلك الزيادة وموافقة  
 في المعنى فيقتضيه بما بل اقول ان كل من ورد من الصحابة الكوفة جنودا جندة لم يغرم احد  
 به والا لاستفاض شاع كان الامر على الاباحة والاطلاق لا غير.

ثم ان الذى يقولون ان فلانا كان برهة من الدهر يروى كذا ثم صار يروى كذا  
 الغالب ان يكون باعتبار ما بلغهم منه او لا ثم ثانيا لا باعتبار المروى عنه في الواقع  
 فقلما يؤرخ مثله وانما ذلك يكون باعتبار زمان علم المتأخر به قبل بعد فافهمه  
 ثم انه لا ينبغي ان يتوهم من بعض العبارات ان يزيد بن ابى زياد كان يسكن مكة  
 او لا ثم تحول الى كوفة من نحو عبارة ابن جنان في التخريج وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء  
 يزيد بن ابى زياد كان صديقا لانه لما كبر تغير مكانه فبليت فبليت فسمع من سمع منه  
 قبل دخوله الكوفة في اول عمره سمع صحيح وسمع من سمع منه في اخره قدما لكوفة ليس شئ

فان الذي يعلم من كتب الرجال انه كوفي مستمر وكذا يعلم مما ذكره في التهذيب من عمر  
 انه خمس عشرة سنة حين قتل الحسين بن علي وكذا اخوه برد بن ابي زياد كوفي كما في  
 من ترجمته ومن ترجمته الحسين بن عمار بن عبد الرحمن  
 الخلاصة ولا يوهو ايضا من قول سفيان بن عيينة فلما قدمت الكوفة سمعته اى يزيد كما  
 عند الشافعي وابراهيم بن بشار والبرهاري انه كان قبل ذلك ساكن مكة حتى ينشأ منه  
 انه كان بمكة ثبت في الحديث على ترك الزيادة فيه ثم لما تحول الى كوفة تلقى منهم فان  
 هذا غلط يتركب من تبادل الوهم وكذا ما شرحه به الخطابي ان يزيد كان روى قبل خروجه  
 الى الكوفة بلا زيادة فلما انصرف روى بما ليس له مأخذ ولم يذكر احدا نه ساكن مكة ولا  
 في التهذيب عن ابن حبان ذلك التفصيل وفي التهذيب ان سفيان انتقل من كوفة  
 الى مكة سنة (٢٣) اى بعد مائة فاستمر بها الى ان مات وعمر نحو تسعين ويزيد ولد سنة  
 سبع واربعين وتوفى سنة ست وثلاثين ومائة فابن يد له سفيان ساكنا بمكة او بكوفة  
 وقد توفى قبل تقدمه بدهر بل قبل تحولهم الى مكة وعمر نحو عمر سفيان وادرك سفيان من عمر  
 نحو ثلاثين وتقدمت ولادته نحو ستين فان سمعه سفيان بمكة ففي سفره من يزيد بن ابي  
 زياد وسفيان ايضا ولا فهو غلط من ابراهيم والبرهاري ويكون سمعه بالكوفة قبل تحولهم  
 الى مكة فاذا كان يروى قديما على الوجهين وعن عدي بن ثابت ايضا على الوجهين  
 كما عند الدارقطني والظاهر ايضا ان عبارة الشافعي في اختلاف الحديث وفي سنن  
 البيهقي الصواب فيها هو اللفظ الثاني بدن بيان مكة والكوفة ولذا جاء بها مكررة كما ذكر  
 تردد - ثوان البخاري بنى ترجمته باب المريض يطوف راكبا على رواية يزيد هذا عند ابي  
 داود كما في الفقه ولفظ سفيان بن عيينة عندنا في الجزء ليس فيه تفصيل مكة والكوفة وهو  
 عن الحميدي عنه ففي لفظ البرهاري عنه عند البيهقي تفصيل ما مر تردد والبرهاري

ابن الحسن حاكم معروف في الميزان وغيره وقد آل ذلك البحث التاريخي الى ان ابراهيم  
ابن بشار والبرجماري نقلًا غلطًا هذا وبعض ما يتعلق بحال يزيد او ترجيحه ذكره في ترجمته  
ليث بن ابى سليم وكذلك في ترجمة عطاء بن السائب فراجع -

والذي يظهر ان في عبارة ابن حبان سقطًا وتكون هكذا فسمع من سمع منه قبل  
دخوله الكوفة وفي اول عمر بالواو ولافتنا قض ما قاله الآخرون وبالجملة لا يستقيم ما قاله  
بتعيين ملكة والكوفة وقد يدور بالبال ان الضمير في عبارة ابن حبان في آخر قوله الكوفة  
للمعراج لا بن زياد وكذا يكون ما يناسب في الجملة الاولى اى سماع من سمع منه في اول قوله  
ذلك التامع الكوفة في اول عمر يزيد - واذا ن الالهانه كوفي مستمر وروى هناك بالزيادة  
قديمًا وحديثًا واستمر على الزيادة ويكون لما قدم ملكة في سفره ان كان ابن بشار والبرجماري  
عند البيهقي حظار روى سفيان بدون زيادة ورجع الى الكوفة ثم قدم سفيان الكوفة فسمع  
هناك هذا الامر فنثبت فيه وعن البراء عند احمد <sup>٢٥٦</sup> اراءة الصلوة ايضًا وضرط يث شعبة عن  
يزيد عن ابن ابي ليلى عنه حدث اخر عنه من <sup>٢٥٧</sup> يحد قوماً فيهم كعب بن عجرة وكانه وحده الترك فيعمل على  
فدل على ثبت اطراف الامر ليس من الطريق ان يقضى الواحد على جميع ما لا يتغير وقد قلده من الذي ياتي بالتغير  
وقد قيل في سفيان نفسه ايضًا انه تغير في آخره كما في التهذيب فسبحان الذي يغتزو  
لا يتغير وبالجملة فقد توارد رواية الكوفة على هذه الزيادة ومخرجه الحديث عندهم فعند  
انه لا حق لاحد ان يزا حقه في مجلسهم ههنا ايضًا ويتحكم عليهم من غيب او يحكم على الغائب  
ولم يحصل من هذه الاقوال ان يزيد اضطرب فيه وليس الاختصار مرة اضطرابا سيما  
والاكثر على الزيادة وهو كان ايضًا في الاكثر يرويهما وانما تصور المخارجون عليه وعليهم  
والعبرة فيه للداخل فاعلمه

أَبْنُ عُمَرَ يُؤَمِّنُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِرُؤُوسِ شَيْئَةٍ

وعن الأسود قال رأيت عمر بن الخطاب يرفع يده في أول تكبيرة ثم لا يعود رولاها <sup>وكان يرفع الملائكة يده وكان عليه كبريت الملائكة لأن أسود ذكره ابن مسعود ١٢</sup> والبربر بن أبي شيبة وهو أثر صحيح -

قوله والبربر بن أبي شيبة قلت قال في مصنفه حدثنا يحيى بن آدم عن الحسن بن عياش عن عبد الملك بن الجبر عن الزبير بن عدي عن إبراهيم عن الأسود قال صليت مع عمر فلم يرفع يده في شيء من صلواته إلا حين افتتح الصلوة قال عبد الملك ورأيت الشعبي وإبراهيم وأبا اسحق

له وهو مذهبهم ومذهب علقمة والأسود ابن أخي علقمة واسن منه وكذا عبد الرحمن بن زياد ابن أخيه واسن منه وإذا كان مذهبهما كذلك كما في الأخوات فقد لا يرفع ولا بد وقد صحب الأسود عمر سنتين كما في الآثار لمجد وترك التطبيق بقوله كما في الكنز ٢١١ وهو ترك الرفع وهذا كما يتدل في التاليف بالقرائن ويعتمد عليه وقد يجعل الحديث مذهبهم في المصنف وبهذه القرائن يقول الطحاوي ثبت ذلك عن عمر وصح عنه علي - ١٢

له وقول عبد الملك وأتت الشعبي أنه دال على أنه ثبت فيه أي ثبت وكذا مثل هذا للزيادة عن وكيع في حديث علي في المدونة قال وكان شهداء مع صفين كان أصحاب ابن مسعود في ذلك ثم لا يعودون وكان إبراهيم النخعي يفعلهم - وهو ما قالوا إن الراوي إذا أتى في الحديث بقصة دل على تثبته وعاصم يقول وكان شهداء مع صفين أي هو مطلع على أحواله ثم ثبت بنقله النهشل ثم أيد وكيع بأصحاب ابن مسعود تيممه فتثبت كلهم عن الوهم فالزبير ابن عدي اعتمد على التطبيق عن ابن مسعود ونسخه عن سعد كما عند النسائي ومسلم كذلك عاصم وإبراهيم بن بكر عن ابن مسعود ونسخه عن عمر ثم الزبير اعتمد على بكر ترك الرفع عن عمر حاصر عن علي وإبراهيم عن ابن مسعود وكذا عاصم بخلاف ابن إدريس فإنه لم يعان إلا ذكره (في نسخة صحيحة)

لا يرفعون أيديهم إلا حين يفتتحون الصلوة انتهى رجاله رجال الصبيحين أو أحدهما -  
 قوله وهو أثر صحيح قلت قال الطحاوي وهو حديث صحيح وقال العلامة ابن الترمذي في  
 الجوهر النقي وهذا السند أيضاً صحيح على شرط مسلم وقال الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة وهذا  
 رجاله ثقات فان قلت قال الزيلعي في نصب الرتبة كما في النسخ المطبوعة وأما رصده الحافظ  
 هذه رواية شاذة لا يقوم بها الحجة ولا تعارض بها الأخبار الصحيحة عن طاووس بن كيسان عن  
 ابن عمر أن عمر كان يرفع يديه في التكبير في الركوع وعند الرفع منه روى هذا الحديث سفيان الثوري  
 (يسلمه كذا) النسخ وسفيان يذكر الترك كل بما اعتنه واختاره وكذا النهشل ان كان ذكر  
 في علل الدارقطني التطبيق في حديث ابن مسعود فقد روى ترك الرفع عن علي وكل هو لا يقد  
 ضرباً لأخيه في الجنة قبل من ينأ عنهم في الأمر فرغوا من البحث قبل ان يأتي هؤلاء وقاموا من  
 المأدبة وكذا اعتنه بنقل نسخ التطبيق من رواية الكوفة وعلمائهم ورواة ترك الرفع أو كبر بغيره  
 عند التزمي ذكر ترك التطبيق وروى ترك الرفع عن ابن عمر عند الطحاوي وغيره وعن ابن مسعود  
 كما في المعرفة وحسين بن سعيد التطبيق عند الحازمي البيهقي وترك الرفع عن ابن عمر عن ابن مسعود  
 عند الطحاوي ومسند عن عائشة نسخ التطبيق عند سيف الفتوح من الفتح وأبو معاوية عند  
 البيهقي وخيثمة عند الحازمي وأبو عبد الرحمن السلمي عند الترمذي وأما بسيرة المحقق في  
 الالتفات فغلط من النسخ كل هؤلاء فتشوا عن التطبيق وتركه بخلاف ترك الرفع فاستمروا  
 عليه وكذا الأسود وعقبة في الأهرين وخيثمة بن أبي سبرة الجعفي مذهب الترك كما في العدة  
 وكذا أبو إسحق برواية التطبيق عند أحمد مذهبهم ثم الأصرار على ترك الرفع في أثرهم فخذ هذا البحث  
 التاريخي والله يشفيك وهذه أبو اليسر تأتي بعلومها بحث رواة الكوفة عن التطبيق مع استمرارهم  
 على ترك الرفع كما مر كذا الحازمي وذكرنا في الكوفة سأل منه ابن عمر عن التقي الحكم بن عتيبة منهم سأل جراح طائوس  
 كما يأتي

عن الزبير بن عدي به ولم يذكر فيه لم يدل انتهى قلت زيادة قوله ان عمر بن الخطاب صحته  
والصواب هكذا عن طاووس بن كيسان عن ابن عمر كان يرفع يديه الخ وقد قال الحافظ ابن حجر  
في الدالية وهو مختص من نصب الراية ويعارض رواية طاووس عن ابن عمر كان يرفع يديه في الركوع  
وعند الرفع منه وقال ابن القيم في فتح القدير وعارضه الحاكم برواية طاووس بن كيسان عن ابن عمر  
كان يرفع يديه في الركوع وعند الرفع منه انتهى فثبت بهذه الاقوال ان الحاكم عارضه برواية  
ابن عمر لا برواية عمر بن الخطاب قلت وقد راجعت الى نسخة صحيحة مكتوبة من نصب الراية  
في الخزائن المعروفة بأيشائك موسائلي بكلمة فوجدت فيها هكذا عن ابن عمر انه كان يرفع  
له وهو كذلك عند الطحاوي ومشكل الآثار في معارف ابن عمر التي في المتن فقد وجدت  
عن ابن عمر في الخارج لا عمر الذي في الجوهر عن الحاكم وأبي ايمن فيجعله ويرى انه كان يستخرجه  
من رواية عمر المرفوعة وهو كما ترى ثم هي ساقطة واذا كان ابن عمر رأى بنفسه فالا حالة على  
عمر لا معنى له ويوهو عند التابع انه لم يره نعم بقي ان الحاكم لم يخص رواية طاووس بالمعارضته  
مع شهرته عن ابن عمر انه كيف يعارض ترك عمر بفعل ابنه والله اعلم ولعله انما عارض بذلك  
لان طاووسا كأنه قد سئل عنه فلا ينبغي له ان يحتج بعمله عن ابن عمر به لم يكن يفعله هو بنفسه  
وهكذا الى ما فوقه فانه انتهى الامر الى فعل عمر اذن بهذه الطريقة بخلاف نقل نحو سألوا فاعلم لان  
نقلهم ليس عند البحث معهم والاستسكار ولا اسم عمر به وهذا كما جرى لابن طاووس وهو  
عبد الله عند النسائي والحاصل ان نقل طاووس احتجاجا لنقل غيرهم وهذا تخلف الظاهر  
ان الحاكم عارضه بفعل عمر نفسه واستخرجه من روايته المرفوعة استبعادا ان لا يكون يرفع  
بعد الرواية لا من فعله بالقتل الصحيح فانه ليس في ما ذكره اليه من عنده كما في الجوهر النقي  
وكانه لم يكن عند الحاكم من روايته المرفوعة الا هذا واستبعد ان لا يكون يرفع عمر اذن  
(بقي من عمر بن الخطاب)

يديه في الركوع وعند الرفع منه انتهى قلت وعلى العلات فما زعمه الحاكم من ان هذه رواية شاذة ليصحح كيف رجاله ثقات صححه الطحاوي ولا يخالفه رواية احمد اما زعم من ان الثوري رواه عن الزبير بن عدي لم يقل فيه لم يعد فلجأ عنه الشيخ العلامة ابن دقيق العيد في كتاب الامام بان قوله ان سفيا لم يذكر عن الزبير بن عدي فيه لم يعد ضعيفا لان الذي رواه سفيا في مقدار الرفع والذي رواه الحسن بن عياش في محل الرفع ولا تعارض رواية من

(بقية منقوشة) وليس عنه ما في ١١١ من الرسالة اي انما التين موقوفا ثم فرغنا مع انقطاع وينبغي ان يرجع ما في جزء البخاري عن الحسن بن مسلم قال سألت طاووسا أم وهو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فليس من فعل عمر ولا روايته في الخارج شيء حتى يؤيد الحاكم في نقل فعله صريحا وذكر رواية الحاكم من طريق الحاكم في الدلائل ايضا او يكون وقع سهو في النقل انما كانوا عارضوا اثره في الترك باثر طاووس عنه لا اثر عمر كما في عبارة الطحاوي ثم وقع في القول تخليط نعم قد قال الحاكم ان حديث عمر محفوظ ايضا وهذا امر اخر ليس بمأرضة ثم ظهر انما عارضه بطاوس لانه نقل رواية جزئية وهو في الجزء ولا يخفى ذلك من كثير للملازمة ولا يشهد بجاهل كان من خارج فعارضوا بمثل ١٢ -

١٤ ولفظ رواية سفيا في السنن من ٢٢ ان عمر كان يرفع يديه الى المنكبين وكذلك عند ابن ابي شيبة وبوب عليه الى ابن مبلغ يديه وهو المراد بمقدار الرفع ولفظة فقط في حلل ابن ابي حاتم ٩ من قول ابن ابي حاتم ووقع الاثر في الكثر من مصنفه اي الى المنكبين ثم فيه ان هذا اصح لان رواية الحسن بن عياش ليست بصحيحة ١٢ -

زاد برواية من ترك انتفى كلامه قلت واما قال ولا تعارض بها الاخبار الصحيحة عن  
 طائوس الخ ففيه كلام ظاهر وقد قال العلامة ابن دقيق العيد ليس هذا من باب التضعيف<sup>المتن</sup>  
 ولا يخفى على احد من اهل العلم ان عمر بن الخطاب كان اعلو بالمنة من ابنه عبد الله ومن كان  
 مثله او دونه ولذلك جعل الطحاوي فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذليلا على النسخ - ام  
 وهذه البواب من سنن النسائي فيها فحصى اداة الكوفة عن التطبيق فتركوه،

ولم ينحوا ترك الرفع واستمر اعليه وجماعة اخرون ايضا قد مر في امرنا

باب التطبيق - اخبرنا اسماعيل بن مسعود حدثنا خالد بن الحارث عن شعبة عن سليمان قال  
 سمعت ابراهيم يحدث عن علقمة والاسود انهما كانا مع عبد الله في بيته فقال اصله هو لا قلنا  
 نعم فامهما وقام بينهما بغير اذان ولا اقامة قال اذا كنتم ثلثة فاصنعوا هكذا واذا كنتم اكثر  
 من ذلك فيؤتمكم واحدكم وليقرئكم فيه على فخذية فكانما النظر الى اختلاف اصابع رسول<sup>الله</sup>  
 صلى الله عليه وسلم كذلك اعند اكثر الرواة قلنا نعم وليكن الاعند مسلم وهو عند الطحاوي والبيهقي  
 ايضا والظاهر انه وهو السياق يدل على ان ترك الاذان والاقامة بناء على مضيهما  
 وصرح به في السنن م ١٠٠ -

(حدثنا نعيم بن حماد حدثنا ابو معاوية عن داود بن ابي هند عن الشعبي عن علقمة قال  
 صلى عبد الله بن مسعود بي وبالا سود بغير اذان ولا اقامة وربما قال يجزئنا اذان الحى و  
 واقامتهم ام - من قول الراوى عن ابن مسعود وقد وجه بعض الناس ان نعم بالنسبة  
 الى الظهور ولا بالنسبة الى العصر ليس بشئ لان السياق واحد تماما لا غير وقد كانت صلوا  
 هي الظاهر كما في المسند من رواية ابن اسحق)

اخبرنا احمد بن سعيد الريا طي قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله قال حدثنا عمرو وهو ابن ابي قيس



عن الزبير بن عدي عن ابراهيم عن الاسود وعلقته قال ااصليتا مع عبد الله بن مسعود في بيتهم  
فقام بيننا فوضعا يعني ايدينا على ركبتنا فنزعنا فخالف باين اصابعنا وقال رايت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يفعله -

اخبرنا نوح بن جبيب حدثنا ابن اوديس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن  
علقته عن عبد الله قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة فقام فكبر فلما اراد ان  
يركع طبت يدي يديه بين ركبتيه وركع فبلغ ذلك سعدا فقال صدق اخي قد كنا نفعل هذا ثم  
أمرنا بهذا يعني الالماسك بالركب .  
تسخ ذلك

اخبرنا قتيبة حدثنا ابو عوانة عن ابي يعفور عن مصعب بن سعد قال صليت الى جنب ابي  
وجعلت يدي بين ركبتى فقال لي اضرب بكفيك على ركبتيك قال ثم فعلت ذلك مرة أخرى  
فضرب يدي وقال انا قد نهيته عن هذا وأمرنا ان نضرب بالأكف على الركب ،

اخبرنا عمر بن علي حدثنا يحيى بن سعيد عن اسماعيل بن ابي خالد عن الزبير بن عدي  
عن مصعب بن سعد قال ركعت فطبتقت فقال لي ان هذا شئ كنا نفعله ثم ارتفعنا الى الركب  
الالماسك بالركب في الركوع - اخبرنا محمد بن زيار قال حدثني ابو داود قال حدثنا  
شعبة عن الاعشى عن ابراهيم عن ابي عبد الرحمن عن عمر قال سئلت لكرم الركب فامسكوا  
بالركب - اخبرنا سويل بن نصر اخبرنا عبد الله عن سفيان عن ابي حصين عن ابي  
عبد الرحمن السلمي قال قال عمر انما السنة الاخذ بالركب - وبعض هذه الاحاديث  
عند مسلم ايضا -

وقال موقوف الامام اذا كانوا ثلثة والاختلاف في ذلك - اخبرنا محمد بن عبيد الكوفي  
عن محمد بن فضيل عن هارون بن عثارة عن عبد الرحمن بن الاسود عن الاسود علقته قال

دخلنا على عبد الله نصف النهار فقال انه سيكون امراء يشتغلون عن وقت الصلوة  
لوقتها ثم قال فصل بيني وبينه فقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ومن كنز العمال منهم ٢ وم ٢

(مسند عمر) عن ابي عبد الرحمن السلمي قال قال عمر اسكوا بالركب فقد سنت لكم الركب،  
وفي لفظ، ان الركب قد سنت لكم فخذوا بالركب (ط-عب، شت، حسن صحيح، ن والشاشي  
والبعوي في الجعديات والطحاوي حب قط في الافراد ص)

عن ابي عبد الرحمن السلمي قال كنا اذا ركعنا جعلنا ايدينا بين انحنائنا فقال عمر ان من السنة  
الاخذ بالركب (ق)-

عن ابراهيم قال كان عمر يضع يديه على ركبتيه اذا ركع وكان عبد الله بن مسعود يطبق يديه  
بين ركبتيه اذا ركع - قال ابراهيم الذي كان يصنع عبد الله شئ لا يصنع فترك والذي  
صنع عمر احب الي (ابن خزيمة)

عن ابي عمر قال كان عمر اذا ركع وضع يديه على ركبتيه (ابن سعد) (ابو عمر عبد الله  
ابن سنجرة الكوفي)-

عن علقمة والاسود قال اصلينا مع عبد الله فلما ركع طبق كفيه ووضعهما بين ركبتيه  
وضرب ايدينا ففعلنا ذلك ثم قفينا عمر بعد فصلينا في بيته فلما ركع طبقنا كما طبق  
عبد الله ووضع عمر يديه على ركبتيه فلما انصرفت قال ما هذا فاخبرناه يفعل عبد الله  
قال كان ذلك شئ كان يفعل ثم ترك (عب)

مَا كَانَ رِضْوَانُهُ اَشْرَعَ مِنْ

قال في الجوهر النقي - ثم خرج البيهقي (عن شعبة عن الزكريا) رأيت طائفة يكبرون عمر يديه

حذو منكبيه عند التكبير وعند ركوعه وعند رفعه رأسه من الركوع سألت رجلاً  
 من أصحابه فقال انه يحدث به عن ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال  
 قال ابو عبد الله الحافظ قال حدثني ابي كلاب عن محفوظ بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فان ابن عمر رأى النبي عليه السلام فعله ورأى ابا عبد الله  
 ورواه قلت في الامام كذا رواه آدم وابن عبد الجبار والمرزقي عن شعبة وهما فيه والمحقق  
 عن ابن عمر عن النبي عليه السلام وهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الرجل الذي من أصحاب  
 طاووس حدث الحكم فان كانت قد رويت من وجه آخر على هذا الوجه عن عمر الا فالمجهول  
 لا تقوم به حجة وفي عدل الخلال عن احمد بن اصرم سألت ابا عبد الله يعني عن هذا الحديث  
 فقال من يقول هذا عن شعبة قلت آدم العتقلي قال ليس هذا بشئ انما هو عن ابن عمر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي الخلافيات لليهمي ورواه محمد بن جعفر عن شعبة  
 ولم يذكر في نسخة عمراه قلت وهذا الذي اوردته الحاكم معارضاً لآخر عن تركم الزنجي  
 لا غيره كما سياتي استبعاداً منه ان يروى الزعم مرفوعاً ثم لا يرفع هو ولم يدرك في  
 الباب محل جراحه وتنازع الفاعلين فاعل عمر جاء فيه بالعدل وكان غير منصرف عن  
 المعرفه بالسببين وان شئت الاخبار بالذي يدر مع الحق فعلاً وتركاً فهو هو

اذا كان في امر وجه عدلية	فخذ بالذي ترضى واخبر به كذا
دع الحسن في الاعراب ثم اخرج نحوهم	الى كوفة او بصرة حيثما ترى
تنازع فعلاً فان شئت اعلمن	لا قول او ثبات وذاك على سوى
ولو انما تسع لصبوب مصوب	كذلك ولم تطلب قليل من الرضى
ومن ساء ما بين معنوي وغيره	يجوز لهم خفض ورفع كما اتى

نعم ما هو المعنى يؤشر باطناً، نيت كرم من لا يعرف الخوف خوفاً،  
 فازتت فانصب ايديا لاستكانة وانجحت بالكساف الاصل واليخنة  
 وان رمت اظها را الخوفين فاعمد وان شئت ادعائاً في الجنس يرضى

قال الزيلعي وقال الدارقطني هكذا رواه الامم بن ابياس وعمار بن عبد المجتبر  
 المروزي عن شعبة وهما وهما فيه، والمحفوظ عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم،  
 قال الشيخ وايضاً فهذه الرواية ترجع الى مجهول وهو الذي حدث الحكم من اصحاب طائفة  
 كان روى من وجه آخر متصلاً عن عمر الا فالمجهول لا تقوم به الحجة وهو ما اخرجه  
 البيهقي في الخلافيات من طريق ابن وهب اخبرني جيوقة بن شريح الحضرمي عن ابي عيسى  
 ابن كيسان المدني عن عبد الله بن القاسم قال بينما الناس يصلون في مسجد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم اذ خرج عليهم عمر بن الخطاب فقال اقبلوا علي بوجوهكم اصيلي بكم صلوة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كان يصلها بوجوهكم فقام مستقبل القبلة ورفع يديه  
 حتى حاذى بمسا منكبها ثم ركع وكذا لك سائر رفع فقال القوم هكذا كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يصل بنا انتهى - قال الشيخ ورجال سناوه من فوز في سليمان  
 ابن كيسان ابو عيسى التميمي ذكره ابن ابي حاتم وسمى جماعة روى عنهم وجماعة روى عنه  
 ولو يعرف من حاكمه شيء وعبد الله بن القاسم مولى ابي بكر الصديق ذكره ايضاً وذكر انه  
 روى عن ابن عمر بن عباس وابن الزبير وروى عنه جماعة - روى عنه من روى عنه  
 وكذا عبد بن القطان كلاًهما مجهولان -

قلت ابو عيسى من رجال التهذيب وثقة في الميراث من يتيه واما ابنه بن عيسى  
 من رجاله ويشك في امراد اكله عمر فانه يروي عن الصغار في التهذيب انه يروي عن

ان يكونا واحدا مع ان الثاني يردى عن اصاغرف فقط وروايته عن عبد الرحمن بن ابي  
 في الزوائد <sup>منها</sup> والمسند <sup>معه</sup> واذا كانا واحدا فلم يدركه عمر <sup>عنه</sup> ورواية الخلافات ليست  
 صريحة ايضا فيه وبلتبس بما في المسند عنه عن عبد الرحمن ايضا والظاهر ان بينه وبين  
 عمر عبد الرحمن بن ابي فسقط في اسناد رواية الخلافات ثورانه هو الراوى عن عمر  
 ترك التكبير كما مر عن العلاء فكيف بالرفع وقد ذكر هناك واقعة وكذا ههنا والله اعلم  
 ثم لا يفهم واذا فهم منه الشيخ حتى اوردته في الرقم والذي يهوان يكشف عن مقصوده  
 فانه في غاية الا بهام وظاهر قليل الجدوى فضلا ان يستدل به على الرقم والذي يظهر  
 ان المراد بقوله ثوبك ثورك تكبير الركوع لا تكبير التخميمة فلم يذكره واعتبره في قوله فقام  
 مستقبل القبلة ورفع يديه عناء وقوله وكذلك حين دفع اى كبر كذلك حين الرقم <sup>الاول</sup>  
 التكبير على التجميع في هذا المحل متواتر في الروايات ذكر في الفهر عدد الكثير من باب تمام  
 التكبير في الركوع منه في مسألة التكبير في كل خفض ورفع فراجع. ونفس عنوان التكبير في  
 كل خفض ورفع مشهور في الروايات وكذلك في حديث ابن عباس في معرفة انقضاء  
 الصلوة جاء بلفظ التكبير والذكر وكانهم يطلقون على ذكر يكون بالاعلان تمشية القوم  
 من حال الى حال كالقائد تكبيرا لانه الكثير في ذلك ولمزيد اختصا صديقه فانه الغالب  
 في موضع الشعار ولعل المفطرة الانسانية تتدرج اولا الى معرفة كبير فوقه بيد الامام كيد  
 الانسان ثم ينتهي بعد ذلك الى انه لا اله الا هو والصغير الذي عرف صغره يخبت اولا  
 الى كبير ثم يلوح له بعد ذلك انه واحد وكذلك في الشاهد <sup>التي</sup> الصغير الى الكبير وهو مقصوده  
 وان لم يكن موصوفا بالوحدة فاذن رتبة التكبير من حيث سلوك الطريق قبل التوحيد والاختصاص التكبير  
 لما كان كبيرا واعتوانا نسبته الصوت رفع اليدين ولذا كان الكبر يام رداء لا امرارا وهو  
 العظمة ويناسب لزار الركوع فخل فيه سبحانه رب العظيم وهو قوله اما الركوع فعطاه وانيه

الرب لا نرى حق الأذى والقيام للكبرياء والقرب للبيعة والتجديد والقرب  
 فأراد الراوى بحمد السيات انه امهم ونقلهم من حال الى حال كقائد العسكر  
 بالتكبير ونحوه وهذا لفظ احمد في حديث ابى سعيد وعن سعيد بن الحارث قال اشتكى بهمة  
 او غاب فصلنا ابى سعيد الخدرى فجهد بالتكبير حين افتتح الصلوة وحين ركع وحين قال  
 سمع الله لمن حمده وحين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين قام من الركعتين الحديث  
 فهل فوق ذلك شئ فيه قوله وحين رفع رأسه من السجود وحين سجد ينبغ ان يؤخذ على  
 السجدين حتى يطرد ان يكون المراد وحين قال سمع الله لمن حمده اى بعد السجود وحين  
 رفع من السجدة اى الاولى وحين الثانية فيبقى بعد السجدة الثانية بلا ذكر

إِنَّ عَلَىٰ وَجْهِكَ لَآيَاتٍ لِّمَنْ يَنْظُرُ

وعن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليا كان يرفع يديه فى اول تكبيرة من الصلوة ثم  
 لا يرفع يده الا الطحاوى وابوبكر بن ابى شيبة والبيهقى واسناده صحيح -  
 قوله وابوبكر بن ابى شيبة قلت وقال حدثنا وكيع عن ابى بكر بن عبد الله بن قنط  
 النهشلى عن عاصم بن كليب عن ابيه ان عليا كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة ثم لا يرفع  
 انتهى -

قوله واسناده صحيح قلت قال الحافظ ابن حجر فى الدلية رجاله ثقات وقال الزبلى هو  
 صحيح وقال العيني فى عمدة القارى اسناد حديث عاصم بن كليب صحيح على شرط مسلم انتهى -  
 فان قلت اخرجه البيهقى من طريق عثمان بن سعيد الدارمى ثم قال قال الدارمى فهذا  
 قد روى من هذا الطريق الواحى عن علي بن نويرة روى عبد الرحمن بن دهر عن الاعرج

له وقال فى جزء رفع اليدين قال عبد الرحمن بن مهدى ذكرت للتورى حديث  
 النهشلى عن عاصم بن كليب فانكره ام فكأنه لم يبلغه ولقى ابن مهدى يرضيه (ان فى حديثه)

عن عبد الله بن أبي رافع عن علي أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع ماعن الركوند  
 (بقية صفحته كزشت) كما في التعليق وابن هدي يوثق النهشلي كما في التهذيب <sup>٢٣</sup> والبخاري  
 أصل اللغة عن المعرفة كما في مفردات الراغب القاموس وفي النهاية انه المحفوظ حدث قال  
 عمر لحي بن حاتم وعرفت انكروا ولم يذكرهما السفيان رواية عن أبي بكر وفي كتاب الام <sup>٩</sup>  
 ان ابراهيم بن عليا من التاركين فهو ثابت عنه وهو في اختلاف الحديث وفي السنن <sup>١٢٤</sup> عليه  
 عنه ما يفيد ان حديث علي قد شاع عن عاصم ليس النهشلي بداره، قال في الاختلاف قال ابراهيم  
 النخعي انكر حديث وائل بن حجد قال اني رايت ابا محمد اعلم من علي وعبد الله مع ماعنه في شرح  
 الالفية <sup>٣٢٣</sup> وفي كلام الدارقطني في نصب التولية ان النهشلي روى المرفوع ايضا من حديث علي  
 قال الزيلعي وهو اثر صحيح قال البخاري في كتابه في رفع اليدين وروى ابو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب  
 عن ابيه ان عليا رفع يديه في اول التكبير ثم لم يعد وحديث عبد الله بن أبي رافع اصح انتظم  
 فجعله دون حديث عبد الله بن أبي رافع في الصحة وحديث ابن أبي رافع صحيح الترمذي وغيره و  
 سيأتي في احاديث الخصوم وقال الدارقطني في علله واختلف على ابي بكر النهشلي في دفعه واهم <sup>١٢٤</sup>  
 ابن سليمان عنه عن عاصم بن كليب عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا وهو في رفعه <sup>١٢٤</sup>  
 وخالفه جماعة من الثقات منهم عبد الرحمن بن هدي وموسى بن داود واصل بن يونس وغيرهم  
 فرووه عن ابي بكر النهشلي موقوفا على علي وهو الصواب وكذلك رواه محمد بن ابيان عن عاصم  
 موقوفا انتهى فجعل الدارقطني موقوفا صوابا والله اعلم فلعن الثوري انكر المرفوع وهو  
 المتبادر من سؤال ابن هدي بلفظ الحديث والتسأل ايضا انما كان عنه لاستغرابه ويشب  
 مما نقله في المجلي للشيخ النيموي وجللاء العينين عن علل الدارقطني ان النهشلي روى المرفوع  
 من حديث ابن مسعود ايضا وهذه عبارته - "وسأل عن حديث علقه عن عبد الله قال الا  
 (ابن مسعود)"

وبعد ما رفع رأسه من الركوع فليس الظن بعلي انه يختار فعله على فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
ولكن ليس ابو بكر النهشلي ممن يحججه بروايته او تثبت به سنة لم يأت بها غيره انتهى قلت قال  
العلامة ابن الترمكاني في الجوهر النقي كيف يكون هذا الطريق وايها رجالة ثقات فقد روى  
عن النهشلي جماعة من الثقات ابن هادي احمد بن زبير بن نسيب غيرهما واخرجه ابن ابي شيبة رحمه  
المصنف عن وكيع عن النهشلي <sup>عليه السلام</sup> والنهشلي اخرج له سلم والترمذي والنسائي وغيرهم  
بسند صحيح (ثمة كشيخة) اريكهم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع يدي في اول تكبيرة ثم لم يعد  
فقال برويه عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة حدث به الثوري عنه و  
رواه ابو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه وعلقمة عن  
عبد الله وكذلك رواه ابن ادریس عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن  
علقمة عن عبد الله واسناده صحيح، وظاهره انه يريد به اختلافهم في جمع الاسود وعلقمة  
او افراد احدهما ولعمري ان اختلاف الساق وان كان في المدونة اخرجه عن سفيان  
من طريق كليهما وكذا عبارة عثمان الدارمي فلقية يقول يختار فعله على فعل النبي صلى  
الله عليه وسلم وهذا انما يكون اذا سلم ان الترك كان فعل علي وقوله او تثبت به سنة لم يأت  
بها غيره انما يليق بالمرفوع وهذا الاختلاف كله لا يهتم في صدره لفي المرفوع ثم سجد جون الى لفظ  
الموقوف ايضا فترك العبارة وتعلق بعبارة الشافعي في السنن ترك على ان يسلم بروايته  
عن عاصم اي بدوز واسطة النهشلي ثم على من يحملون الخطأ اعلى النهشلي امر على عام  
هذا وقد صلح في شرح المذهب عبارة الدارمي ١٣

له وكذا في المدونة عن وكيع وزاد وكان شهد معهما اي كليب، وراجع قوت المغتدى  
والفتح ١٥٦ وسانن الدارقطني ٣٣٨ مع ما في التهذيب ٣٢٦ والفتح ٢٣٢ فكان تصحيح من علي  
(بنيته بغيره)



ووثق ابن حنبل ابن عازق وقال ابو حاتم شيخ صالح يكتب حديثه ذكره ابن ابي حاتم وقال المذاهبي في كتابه  
رجل صالح حكمه نيزجان بلا وجه وقال قوله فيلعل النظم بعلى الخ خصمه ان يعكسه فيجعل فعله عبد النبي  
صلى الله عليه وسلم ذلك على نسخ ما تقدم ذكره لا يظن به انه يخالف فعله عليه السلام لا بعد ثبوت نسخه عنه انتفى  
كلامه فقال الشيخ العلامة ابن دقيق العيد المالكى الشافعى في كتابه الامام ما قال المداوى ضعيفا فاجعل  
رواية الرفع مع حسن النظم اجلي في ترك المخالفة ذلك على ضعف هذه الرواية خصم لم يعكس الامر ويجعل  
فعل علي بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك على نسخ ما تقدم انتهى قلت اما قوله لم يأت بها غيره  
فقد فرغ بما رواه محمد بن الحسن في الموطأ اخبرنا محمد بن ابيان بن صالح عن اعمش عن ابي بصير عن ابي جريح عن ابيه  
قال رأيت علي بن ابي طالب ينعى في التكبيرة الاولى من الصلوة المكتوبة ولم يرفع يدهما شيئا ذلك  
انتهى قلت محمد بن ابيان بن صالح ضعيف جماعة وقال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان قال احمد

(بقي عايشة منكره) من جامع المدونة وغيره هو اكبر سنا من احواله من اعله ومن  
اثبت به اقدم عن رآه ولا حق له في احواله وفي اهل الكوفة اقام علي وهم  
العارفون بحاله ولم يرو عنه غير الترك وكذا ابن مسعود وكذا روى ورأوه عن عمر واعتنوا  
به لان مختارهم الترك واعتنوا بغيره فاعلنوا روايته ولم يعتنوا بالترك هذا  
له اخرج له عبد الله في زوائد المسند كما في المنفعة وراجع ما ذكره في م ٣٦  
وكلام البخارى ٢٢ في الصغير م ٢٢ ليس بالحافظ عندهم وهولين -

ورجح ايضا في اللسان الفرق بين القرشي والجعفي وهو جلد مشكك انه فلا تقع  
عبارة تهم على واحد فاعلمه وجد مشكك انه في التهذيب تميزا م ٥ واسم شكرانه  
عبد الله بن عمر بن محمد بن ابيان بن صالح من رجال مسلم ونسبه محمد في الموطأ من  
القرأة خلف الامام قرشيا وكان في الميزان فهو واحد -

لم يكن من يكذب وقال ابن أبي حاتم سألت أبا عبد الله فقال ليس بالقوي يكتب حديثه  
وهذه الدارطاني من إمامهم كما في تحفة البداية ١٢٠ وراجع الحديث منها وكذا الدارطاني في تفسيره في نسخة محمد بن أحمد  
 ولا يخبر به انتهى كلامه -

### أثر ابن عمر وأبي حاتم في الحديث

وعن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى  
 من الصلوة رواه الطحاوي أبو بكر بن أبي شيبة والبيهقي في المعرفة وسند صحيح -

قوله عن مجاهد الخ قلت هو من طريق أبي بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد رواه  
 كلهم ثقات وقد صححه غيره واحد من أصحابنا واعتز علي البخاري في جزء رفع اليدين  
 بوجوه منها أنه حكى عن يحيى بن معين أنه قال حديث أبي بكر عن حصين إنما هو  
 منه لا أصل له قلت إنما هو دعوى لا دليل عليها فلا تسمع حتى تقوم عليها الحجة -

له ولفظ أثر ابن عمر من آخر جزء رفع اليدين قال ما رأيت ابن عمر رضي الله عنهما  
 يرفع يديه في شيء من الصلوة إلا في التكبيرة الأولى اهـ ٢٠ ونحوه عند ابن أبي شيبة  
 كأنه ما رأى قط ١٢

له راجع الصلاة ١٣ والمدونة ١٤ واللسان ١٥ وفي التخيير عن ابن عمر  
 أيضا ٢٠ وهو عند الطحاوي في الرفع عند رؤية البيت وكان يجترئ بتكبيرة  
 المدرك الركوع كما في المصنف ١٦ وراجع البداية لابن رشد ١٧ ومثله وهو  
 في المدونة ١٨،

له استبعاداً منه لما اشتهر عنه من خلافة وكذلك عن أحمد في بدائع الفوائد وغيره  
 مؤيد ثوانه نسب ابن حزم إلى ابن معين اختار الرفع وقد مر في جزء البخاري عليه  
 وكذا البيهقي ولم ينسب إليه اختباره وهو الظاهر وهو اختاره وإنما نسب البخاري إلى  
 (أبي حاتم)

ومنها انه حكى عن صدقة انه قال ان ابا بكر بن عياش قد تغير بآخره قلت ابو بكر بن  
 عياش ثقة قد اخرج له البخاري في صحيحه محتجاً به وقال الذهبي في الميزان وقد  
 (بقية ما فيه من كذا) ابن معين تصحيحاً واحداً وثبت له نعم ذكر اختيار يحيى بن سعيد بن القطان  
 اياه مع كونهما حنفيين وكذا وكيع ذكر الذهبي في رسالة مذهب ابن معين وفي التهذيب  
 مذهب وكيع انهم احناف في تذكر الحفظ من ترجمة وكيع عن يحيى بن معين ان  
 وكيعاً والقطان كانا يفتيان يقول الى حنيفة وذكر ابن خلكان في ترجمة الى حنيفة  
 عن ابن معين انه قال القراءة قراءة حمزة والفقهاء الى حنيفة على هذا ادركت  
 الناس وذكر من ترجمة الليث بن سعد انه وجد في بعض المجاميع انه خفي المذهب  
 والله اعلم ١٢ -

له صدقة بن الفضل كان جاهلاً بمذهبه كما في التهذيب يجعل هذا فاصلاً بين  
 اهل الرأي وغيرهم ثم عرجاً رتبة في الجزء ينطبق على حصين لا على ابي بكر والظاهر  
 ان البخاري في ابي بكر ليس كذلك وما ذكره ابن حبان من حماد بن سلمة من التهذيب  
 يدل على انهما في مرتبة وراجع ما عند الترمذي عليه وعند الطحاوي باسناد صحيح  
 عن ابي بكر بن عياش قال ما رأيت فقيهاً قط يفعل برفع يديه في غير التكبيرة الاولى  
 فقد فتش عن هذه المسألة وكذا حصين فرقة كما عنه عند محمد والطحاوي وغيرهما  
 في قصة ابراهيم والخارج وان كانت مختلفة دلت على تفتيش وهو على تثبت -

وهذا يدل على ان اثر ابن عمر ثابت وابن ابي داود هو ابراهيم بن ابي داود كما  
 في اوائل الطحاوي - قال في اللسان من ترجمة الطحاوي عن تاريخ مصر ومع الكثيرين  
 من ابراهيم بن ابي داود الصري وكان من الحفاظ المكثرين راجع الفهرست (باقى في الفهرست)



قلت ما رواه مجاهد قدوة افتقر عليه عبد العزيز بن حكيم عند محمد بن الحسن في موطأه قال  
 اخبرنا محمد بن ابيان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال رأيت ابن عمر يرفع يديه خذاع  
 اذنيه في اول تكبيرة افتتاح الصلوة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك انتهي قلت وقد مر ان  
 محمد بن ابيان وان كان ضعيفا لكنه ليس ممن يكذب وحديثه يكتب فبذلك يعتصم  
 حديث مجاهد في الجمع بين ما رواه مجاهد وبين ما رواه طاؤس وغيره مكن ابيان ابن عمر  
 رفع يديه وتركه اخرى قال الطحاوي فقد يجوز ان يكون ابن عمر فعل ما رآه طاؤس  
 يفعل قبل ان تقوم عنده الحجة بنسخه ثم قامت الحجة بنسخه فتركه وفعل ما ذكره عنه مجاهد  
 ولما قال من انه محمول على السهو فيه كلام ظاهر لان الرجل لا يسهو في مثل هذا الامر  
 الذي يتكرر ليلاً ونهاراً الامرة او مرتين لاملدا وقد ذهبوا الى ان يرفع يديه في الركعتين  
 في خمس مواضع خلا تكبيرة الافتتاح فكيف سها فيه ابن عمر في كل موضع من المواضع  
 الخمس على ان مجاهداً كان من اصحابه الكبار ومع ذلك لم يره مرقا يرفع يديه خلا  
 تكبيرة الافتتاح فكيف يصح ما اوله البخاري من السهو قلت وما ذكرناه يرفع سائر اورد  
 على هذا الاثر والله اعلم بالصواب - انتهى ما نقلناه من اثار السنن وتعليقه في حديث  
 ابن مسعود وشرحه على ابن عمر وجعلناه في صدر الصفحة لا يخفى بالمراجعة تمييزه  
 من كلامنا -

واجاب البيهقي في كتاب المعرفة فقال وحديث ابى بكر بن عياش هذا اخبرنا  
 ابو عبد الله المحافظ ذكره بسنده ثراست عن البخاري انه قال ابو بكر بن عياش اختلف  
 بالخره وقد رآه الربيع وليث وطائس وسالم وناقع وابو الزبير ومخارب بن دينار و  
 غيره قالوا رأينا ابن عمر يرفع يديه اذا كبر واذا رفع وكان يرويه ابو بكر بن عياش قد رآه

عن حصين عن ابراهيم عن ابن مسعود مرسل موقوف ان ابن مسعود كان يرنح يديه  
اذا اتى الصلوة ثم لا يرنحها بعد هذا هو المحفوظ عن ابى بكر بن عياش والاول خطأ  
فاخش لمخالفته الثقات من اصحاب ابن عمرؓ -

قال الحاكم كان ابو بكر بن عياش من الحفاظ المتقنين ثم اختلفوا حين ساء  
حفظه فروى ما خولف فيه فكيف يجوز دعوى نسخ حديث ابن عمر بمثل هذا الحديث الضعيف  
او نقول انه ترك مرة للجواز اذا لا نقول بوجوبه ففعله يدل على انه سنة وتركه يدل على  
انه غير واجب انتهى -

قوله ثم اسند من كلام الزبيلى كما ان ما قبله فذكره بسند من كلامه فالجواب تمامه للبيهقى  
واما الاختلاط فقد اجاب الشيخ النيموى عنه واما قوله وكان يرويه ابو بكر بن عياش فلان  
آه فهذا عنده امانة عدم الثبوت وعندنا انه امانة استثبت فان رواية الكوفة كانوا فى  
تحقيق الترك على ما مر عن عدة كثير وعن ابى بكر بن عياش وشيخه حصين بن عبد الرحمن  
نفسهما والمفتش اذا زاد شيئا كان دليلا على انه وجاه فى تفتيشه وغضون بحثه لانه  
دليل اضطرابه وعد عثمانيته ثم انه لاملا قاة له مع اسناد ابن مسعود لاني الاسناد ولا فى  
المتن وحصين فى اسناد ابن مسعود ذكر قصة السؤال عن ابراهيم عند الطحاوى ومحمد  
الدارقطنى والبيهقى وبلى يعلى وكلاما وواقعة ليس هو فى اثره هذا اى عن ابن عمرؓ  
فلا وجه ولا توجه لما قاله وقد مر فى حديث المواطن السبع متابع له معنى وقد مر منا  
فى حديث البراء ان حكمهم بان فلا نأى كان يروى ثوصار يروى كذا الغالب فيه ان يكون  
باعتبار ما بلغ المتأخر عن المتقدم اولا وثانيا لا باعتبار المروى عنه فى الواقع وقبلية  
رواية وبعديتها هناك وانما ذلك باعتبار حصول العلم للتأخرية قبل وبعد كذلك

يقع الامر في الخارج فاعلمه-

ثوكل هذا حدس وحرز منهم ومنافكا يمشون يمشون وكما يجرون يجارون  
وليس العلم الا عند الله وكان الصواب ان لا يتعلل في رواية الاثبات اذا ساعد  
العمل وكان الامر من الاختلاف المباح ولا يرى بالغيب وان لا يتعلل في خلاف ما  
اختار المرء من كل وجه ويؤيد في كل غلظ يدل انه لا يريد من الاول ويسلك  
فيه سبيل الجدول ولكن الله يفعل ما يريد-

ولا يتفق بالمسألة ما في الميزان من بشر بن حرب الندي ولعل هذا اراد  
جزء رفع المدين فراجع المختار ٢٨٥ ومنه يظهر ما في نقل الفقه ١٣٠ وراجع الجوهر  
في هذا وانما نقل المدين في اثر بشر بن حرب وليس الا في رفع القبوت فترو في رفع الصلوة او في الدعاء كما في الفقه ١٣٠، ١٣١  
١٦٦ او الزوائد ١٩٦ والعلم ٢٢٢ والمند ٢٦٤ -

**فصل** في احاديث ترك رفع المدين في غير الافتتاح والاكثر فيه غير ما مر-  
وهي حديث ابن عباس مرفوعا قولا يدل على الاكتفاء بالرفع عند احرام الصلوة وحديث  
ابي هريرة ومروان بن عبد الله بن الزبير في الترك كثيرا

اما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فاورده الزيلعي من طريق الطبراني عن النساء  
حيث قال حدثنا احمد بن شعيب ابو عبد الرحمن النسائي ثنا عمر بن يزيد ابو يزيد الجرجاني ثنا  
سيف بن عبد الله ثنا ورقاء عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال السجود على سبعة اعضاء المدين والقديمين الركبتين  
والجبهة ورفع الايدي اذا رايت البيت وعلى الصفا والمروة وبعرفة وغدر على الجماد  
واذا قمت للصلوة ام-

وفي الجامع الصغير لليوطي واذا اقيمت الصلوة قال شارحه العنزي قال الشيخ

حديث صحيح وقال الترمذي قلت رواه موقوفاً ابن أبي شيبة في مصنفه فقال حدثنا ابن فضيل  
 عن عطاء عن طاووس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال ترفع الأيدي في سبع مواطن  
 إذا قام إلى الصلوة وإذا رأى البيت وعلى الصفا والمروة وفي جمع وفي عرفات وعند  
 الجمار انتهى - ابن فضيل هو محمد وهو أن سمع من عطاء بن السائب بعد تغيره لكن استأد  
 النساء قبله كلهم من رجال التهذيب ثقات ورواه بن عمر من أقران شعبة وشعبة سمع  
 من عطاء قبل التغير فالاستاد قوي ومتابعاته أيضاً في التخرج كاتبة ويكفي فيه وجود النساء  
 فيه فإنه على ما علم من عادة لا يروى ساقطاً ولا عن ساقط وتعللوا فيه بالاختلاف  
 في الوقف الترفع ويأثم ليس فيه لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن والحديث ان شاء الله  
 قد خرج من مشكاة النبوة وكأنه تمة ما أخرجه في باب السجود على سبعة أعظم من  
 طريق طاووس عن ابن عباس - وقد روى موقوفاً ومرفوعاً وهو ثابت على الوجهين و  
 كذلك فعل ابن عباس بحديث السجود فمرة قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم وتارة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم وتارة قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 أمرت عند البخاري وغيره وطاوس يروى حديث السجود عن ابن عباس بدين واسطة وعلله  
 لم يسمع القطعة الثانية إلا واسطة - سعيد بن جبيرة عنه - وأيضاً بالوجهين في اللفظ و  
 مآلها واحد والشايع لها ذكر وظيفة السجود وإن السجود في الجسد سبعة أعضاء لا سجد  
 واحد تعرض لوظيفة اليدين بعده وليس هو إلا الاستكافة لله والاستقبال عليه والاستكافة  
 له قالوا تشكروا إليه ما ليس يخفى عليه ÷ فقلت ربى يرضى ذل العبد لديه  
 كما في حديث النهاية هذه يدي لك أي لله وفي حديث خبيب أعطونا بآيديك وذكركا  
 الرفع فيه من الشعائر وهو الصلوة والمشاعر وهو قصر أضافى لأحقيقه والرفع في غير



هذه المواطن الى خيرة الرجل وهذه مشاعر ثمر المراد بروية البيت اما رويته كما عند الشافعي  
 رحمه الله واما الاستلام كما عندنا وابن عباس راوى هذا الحديث يروى في الصحيح <sup>التكبير</sup>  
 عند امركان البيت من دخله فاستق ما عنده والعيد الجنازة شعاران عظيمان للملأ <sup>فيلذا</sup>  
 اغتنى فيهما بالتكبير ازيد وعند الطحاوي من تكبيرات العيدين من المجلد الثاني لا تنسوا  
 كتكبير الجنازة مرفوعا الذي يظهر ان وجه التشبيه ليس كون التكبير اربعاً فقط بل مع هذا السر وقد روي  
 عن ابي حنيفة الرفع في اربع الجنازة كما في رد المحتار وهو اختيار مشايخ بلخ منا وابن عباس  
 يقول في الجنازة يرفع في اول مرة ثم لا يعود ذكره في اللسان من الفضل بن السكس فطم  
 حديثه هذا هناك بخلاف ابن عمر ثنية كما في الجزء والتخريج وما تقول في تصحيح الحاكم  
 حديث عطاء بن السائب في كل ارض نبى كنيتمكم مع التعلل ههنا الا اختيار رشي وما  
 وافقه وترك اخر وما ساعد من الاول والنظن ان ابن عباس لما لم يرتفع في الجنازة في  
 غير الافتتاح فقد يكون يفعل كذلك في الصلوة المطلقة فزاد على عدم التاركين وكذا  
 ابن الزبير سيأتي -

قوله ورفع الايدي اذا تم مفيد للقصر وان لم تكن لا دلالة فان القصر اذا كان  
 طرفا الجملة معرفة كما في قوله تحريمها التكبير وتحليلها التسليم وكذا اذا كان احد الطرفين  
 معرفة وفي طرف الثاني كلمة معجبة لا فائدة القصر من وفي والامر نحو الاية من القرش  
 والكرم في العرب والحمد لله ونورين الامير لمعهودية الامير والامير يزيد لتعيينه <sup>هذا</sup>  
 هو الفرق بينهما مع افادة كليهما قصر لا فائدة على زيد قال في بدائع القوائد اما المسألة  
 الثانية وهي تعريف الصراط بالامر ههنا فاعلم ان الالف واللام اذا دخلت على آيم  
 موصوف اقتضت انه احق بتلك الصفة من غيره الا ترى ان قولك جالس فقيهها

او عالما ليس كقولك جالس الفقيه او العالم ولا قولك اكلت طيباً كقولك الطيب لا ترى  
 الى قوله صلى الله عليه وسلم انت الحق وعدك الحق وقولك الحق ثوقال ولقاء الحق والجنة  
 حق والنار حق فلم يدخل الالف في الالام على الاسماء المحدثه وادخلها على الرب تعالى ودواع  
 وكلامه آه وهذا في غاية النفاسته وليس كلامه في الجملة بل في المقرد المعرف وقوله في الحديث  
 ورفع الايدي اذا رايت البيت أم على حد قولهم ضربني زيداً قائماً تقديره ضربني يديلاً  
 اذا كان قائماً واقفوا على افادته القصر فكذا ههنا وزاد في الحديث ابن ابي ليلى ابن عمر  
 وليس هوبد رجة قالوا فيه ما قالوا من سوء الحال بل هو كما قاله الذهبي في التذكرة  
 في درجة حزن الحديث فيفيد متابعتة ههنا في اثر عايد الذي يأتي في ترك ابن عمر  
 رفع اليدين اي احياناً وفي حديث يزيد بن ابي زياد ايضاً فانه قد مر ما عنه ايضاً، و  
 حديث سبع مواطن قد شاع في عهدهم فكلام مالك في المدونة وكلام الشافعي في ظاهر  
 اليه ذكر ابن القاسم في حج المدونة عن مالك ما يدل على ان الحديث وما ذكر فيه من  
 المواطن قد شاع وفي نسخ الامر اخبرنا الشيخ فقلت للشافعي فما معنى رفع اليدين عند  
 الركوع قال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيماً لله وسنة متبعة يرضى فيه ثواب  
 الله تعالى ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما اهـ والشافعي نفسه راها هذا  
 الحديث مسنداً من طريقه وعليه اعتمد في الرفع عند رمية البيت وليس بمبعض كما  
 ذكره في التلخيص من الحج مقتصر على الرمية بل اصله هو ذلك الحديث كما ذكره في  
 تحرير الحج الهداية وعندنا ايضاً قول بالرفع عند الرمية للدعاء كما في الاتحاف سمانية  
 البحر ولم يقع في لفظ الشافعي ما يفيد التقييد بانتتاح الصلوة ولفظة رفع الايدي في  
 الصلوة واذا راى البيت وعلى الصفا والمروة آه وفي سائر الطرق ما يفيد وفي لفظه

واذا رأى البيت فبني عليه مسأله ايضا بخلاف الفاظ اخر فيه -

واعلم ان البخاري في جزئه نقله عن وكيع بلفظ لا ترفع الا يدي الا في سبعة مواطن في افتتاح الصلوة واستقبال القبلة ام ثم قال مع ان حديث ابن ابي ليلى لو صح يرفع يده في سبعة مواطن لم يقل في حديث وكيع لا ترفع الا في هذا المواطن فترفع في هذه المواطن وعند الركوع واذا رفع رأسه ام يريد به ان حديث ابن ابي ليلى من غير طريق وكيع وهو الذي نقل لفظه في البين اي يرفع يديه في سبعة مواطن ام وهو عند الطحاوي لو صح لنا في طريق وكيع بالقصر لكان لم يقل ما في لفظ وكيع على هذا التقدير فهو مرجوح

هذا ارادوا بما نهت عليه لان سقوط النحر وخفاء الغرض قد يعنى الناظر فافهمه ولفظ واستقبال القبلة صريح بما مر من معنى الرفع فاعلمه والله اعلم بل لعله كذلك استحباب الاستقبال عند الدعاء مطلقاً، ومن روايات الجامع الصغير تفهم ابواب السماء ويستجاب الدعاء في اربعة مواطن عند التقاء الصفوف في سبيل الله وعند نزول الغيث وعند اقامة الصلوة وعند رؤية الكعبة طبع عن ابى امامة زاد في الكنز ق ١٤١ وهو في السنن ٣١٣ وقال ان عفير بن معدان على طريقة ابي اكرع عن سليمان بن عمار فهذا الكلام ناظر الى ما قلنا في الحديث صحيح من حيث الاستاد والتعاليم والتلقي بالقبول وهو اعلى من الاستاد عندنا وقد وقع في رسالة الاهدل عن التكت على ابن الصلاح عن ابن القطان افادته -

اما حديث ابى هريرة فهو قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل في الصلوة رفع يديه مداً، ادخله ابوداود في باب الترك وعند البيهقي بلفظ كان اذا افتتح الصلوة نشر اصابعه نشر او قد شرح في بدائع النوائير عن احمد نشر الاصابع فلا يرد



وأما المرسل فما في التخرج حديث أخر أخرجه البيهقي في الخلافات أخبرنا  
 أبو عبد الله الحافظ عن أبي العباس محمد بن يعقوب عن محمد بن اسحاق عن الحسن بن الربيع  
 عن حفص بن غياث عن محمد بن أبي يحيى عن عباد بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه  
 كان إذا افتتح الصلوة رفع يديه في أول الصلوة ثم لو يرفعها في شيء حتى يفرغ انتهى -  
 قال الشيخ في الأمام وعباده هذا تابعي فهو مرسل انتهى قلت وهذا هو الذي وقع في بعض  
 كتب الحنفية منسوبة لـ عبد الله بن الزبير فتشنع عليهم ابن الجوزي وقدم الحافظ في الدلائل  
 بالنظر في أسناده فامتثلناه، محمد بن يعقوب بن يوسف هو الأصم كما في التهذيب من  
 ترجمة الربيع بن سليمان المراد في كتاب الأسماء والصفات من م ٣٢ الكفر عنه الحاكم  
 كما في كتاب القراءة للبيهقي وكتاب الأسماء والصفات له ومحمد بن اسحاق الصغاني  
 وأبو العباس الأصم في التذكرة أيضاً م ٣٣ والتهذيب م ٣٣ وشرح المواهب م ٣٣ ،  
 وأما صاحب مسند الشافعي فهو محمد بن جعفر بن مطر الأصم كما في الالتفات من ذكر  
 الشافعي وقطف الثمر سنن البيهقي م ٣١ وهؤلاء أجلاء ومن فوقهم من رجال التهذيب  
 ومحمد بن أبي يحيى وقد يسقط إلى من النسخ هو الأسلي أبو سمعان وكل ابنه إبراهيم  
 شيخ الشافعي المشهور كلهم في التهذيب وهم بيت علم إلا ابنه إبراهيم فتكلم فيه  
 فهو مرسل جيد قد ساعد العمل وما نقله بعضهم عن مجمع الزوائد عن محمد بن أبي  
 هذا قال رأيت عبد الله بن الزبير رأى رجلاً واقفاً يديه عن قبل أن يرفع من صلاته فلما فرغ منها قال يا رسول  
 صلى الله عليه وسلم ليكن يدي حتى يفرغ من صلاته رواه الطبراني قال البيهقي رجاله ثقات فإظهاره  
 هذا المرسل ليس على الأصواب بل من النسخين ولكن ابنه عباد بن عبد الله بن الزبير ثم إن كان المراد هو رفع  
 الدلاء لكن العبارة للفظ المرفوع ولو كان أراد لم يكن يرفع يديه للدعاء لوجب

تقييده به فان لفظه هذا يوقع المخاطب في الغلط وينفي الرفع الاخر ايضا وانما قلت  
انه ابنه لما نقل ان عبد الله بن الزبير كان يرفع وان اصرا احد انه عبد الله ولا بد فهذا  
يقيدنا ازيد ويكون متصلا ويعارض ما مر عنه عن ابي بكر ويكون وجهه وان كان هو يرفع  
بنفسه انه لما رأى الرفع للدعاء بين الفعل الآخر وهو الترك اصلا في غير الافتتاح  
من النبي صلى الله عليه وسلم حتى ينحجب يأتي على نفي مطلق الرفع ولو للدعاء ثم يكون  
ابنه ارسله عن ابيه ويكون محمد بن ابي يحيى روى كليهما ولو يكن علما من مرسل الابن  
مأخوذ من موصول الاب سيما وبينهما فرق لا يخفى ويكون سياق الابن دليلا على ان الرفع  
يساق الاب ما ذكرنا ويكون عباد اذن متابعا ايضا لموصول محمد بن ابي يحيى ولقد حسن  
عباد فان لفظ ابيه في سياق المرفوع هو هذا فما اكمل واقتصر دل ايضا انه لم يكن في لفظه  
قيد اصلا ولو ليقط من محمد من لفظه شئ ويكون هذا اذن في تنوع النقل عن  
عبد الله بن الزبير كتوجه عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وابي هريرة اربعتهم  
بعد التحقق في ما مر انه لم يصح عن ابي بكر وعمر وعلي ولو بات عن ابن مسعود اصلا ولما  
استبعد في ان ابن الزبير لما كان يرفع نفسه كيف يروي تركه هذا وقد درجوا في هذه  
المسألة من جنس الى جنس كما درج في عبارة المدونة من الصلوة الى خارجها وكذا في  
عبارة الشافعي وكذا في اخرج جزء البخاري اثباتا او نفيًا ومن الخارج الى الداخل ايضا  
كما ترك مالك في الخارج فداجم الى الداخل وهو ايضا في عبارة المدونة حتى روي  
عنه الترك في الحرمة ايضا - واذا علمت هذا الاطراد عن الاربعة زال عنك استبعاد  
اثر ابن عمر في الترك كما مر -

وان هالك الشك والاثبات عن واحد اطلاقا بدون تقييد فمن طبعك بنحو ياب

القنوت في الفجر من سنن البيهقي فضعه في جانب منك وضع الجهر النقي على الجانب  
 الآخر تراناً راوي يحيى نثبت القنوت من أحد باطلاق مشيع ثوبجي أخرين فيه عنه  
 نفسه باطلاق موسع ومثله غير عزير عندهم وعندهم فاذا اتمت بنحوه استرححت لحة  
 الابد ولم يأخذك ريب واضطراب ومثله في جهر سبغ الله والقنوت قبل الركوع او  
 بعده ونحوه من الاختلاف المباح واصله في ما اراه ان قول الله تعالى وقوموا لله قانتين  
 لا بد من اعماله ولو مرة كما يقره من نحو ذلك في فرضية القيام في الصلوة من هذه الآية  
 ذكره في البحر انه لو لم يكن فرضاً في الصلوة ايضاً لما كان له موضع وكذا قرر في الركوع  
 واليخود وكذا قرره الشافعية في فرضية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم داخل الصلوة  
 فلما كان القنوت يلزم ان يكون له موضع وكان القنوت عند الشافعية في الفجر جلهما  
 وسطى ويكون اسميته قنوتاً من الشارع اولاً فانه لا يهتدى اليه الا ذهناً لا ببيانهم  
 اولاً وعند الحنفية ذلك المأموه هو في الوتر دائماً وان لم يجعلوه وسطى فلما لم يكن  
 بد من القنوت ولو مرة وضعه الشارع على طوره في الوتر وجعله فصلاً مستقلاً  
 وقاماً على حدة له فحاجه له رفع اليدين وعند الشافعية في الاعتدال كانه استيناف  
 او عود الى القيام الاول عرف ذلك في الكسوف بتعد الركوع والقيام فيه ولذا  
 كان الرفع عندهم كاللُعاء وعندنا كالخزيم وبالحجة ان القنوت هو اعمال للآلية ولو  
 في موضع ولذا ذكروا اختلافاً بين مشائخنا في حقيقة القنوت المأموه ما هي هي  
 القيام ام اللُعاء والقيام الذي للقراءة لهما اخذ حكم المنجاة مع الله جاء هذا  
 القيام للقنوت مستقلاً وعندهم للقنوت حكم من القيام ولذا كان فيه ذكر معتد  
 من الطول بخلاف الجلسة ويرفع اليدين هناك علم الشارع انه موضع استيناف

والذي يناسب ذلك ان لا يكون الرقع للفتوت بعد الركوع مكرامة كما للخرقة  
ومرة كما للدعاء بل ينبغي ان يكون مرة واحدة كصورة الدعاء واذا كان الرفع بعد الركوع  
لاستينات القيام لم يبق لل سجود والا فهو لل سجود وعلى الاول ترك مراراً قبل الركوع  
وفعل بعده وكأنه بالرفع في الموضعين قد اشير الى انهما موضعان فتوت قد بقيت  
هناك هذا-

وحي يكون الحديث جاء هكذا ايضا فان في رسالة الاهدل المطبوعة مع منتهى  
الاختار في الدهلي عزاه عن رسالة السيوطي فض الوعاء في احاديث فيع الدير في  
الدعاء لابن ابى شيبة ايضا في مصنفه قال السيوطي رجاله ثقات والله اعلم-  
حديث اخر اخرجه البيهقي في الخلافيات عن عبد الله بن عون الخزاز مالك  
عن الزهري عن سائر عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يده اذا  
افتتح الصلوة ثم لا يقول الا البيهقي قال الحاكم هذا باطل موضوع ولا يجوز ان يذكر الا  
على سبيل القبح فقد مر بنا بالاسانيد الصحيحة عن مالك بخلاف هذا ولم يذكر  
الدارقطني هذا في غريبه مالك قال الشيخ والخزاز هذا بناء معجزة بعدها راء محملة اخرى  
زاي معجزة - (تخریج)

قلت هذا حكم من الحاكم لا يكفي ولا ينبغي وعبد الله بن عون هذا بغدادى كما  
في الخلاصة من رجال مسلم اخرجه عنه بدون واسطة ومن كبراء الرجال جده امير  
كما في التهذيب وهو ايضا امير كما في الخلاصة يعد من الابدال ورجاله يكونون  
معروفين وغاية ما يكون بينه وبين الحاكم رجلا كما يعلم بالتصنيف في المستدرک  
في الطبقتين فكيف اعوز الحاكم معرفة من اوجهه ولوعينه والامرانه لم يجد احداً



يرميه فيه معينا فان هذا قد يقبح عند السامعين وخاف زحام الناس عند الغد  
 من المزدلفة فادخلهم ورمى بالليل يستريح وقد استراح واذا لم يكن عنده علم بمنزله  
 فها لاجلوه على ان مالكا هو الذي فيه او هم اى اسقط شيئا فشيئا حتى لم يبق فيه  
 شيئا لهم وقد ذكره جماعة كما مر الحديث قد اخرج به مدنو المدونة في ادلة الترك  
 عن ابن وهب وابن القاسم عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلوة ام-  
 ليس فيه غيره من الرفع والترك لكنهم سرحوه في ادلة الترك فليكن ههنا كذا وليس  
 عندهم الا استبعاد وليس بشئ في الاختلاف المباح وغاية ما يخافون زيادة ثلث ارجو  
 ولو قبل منى الناس لما حنوا هم في هذه الزيادة-

وهذا الحكم منه كما في حديث في الكنز في القراءة اوجد فيه شقوقا يدل على انه  
 عنهم من الاول على الاعلال كيفما امكن هو هذا-

(مسند بلال بن رباح) عن اسمعيل بن الفضل ثنا عيسى بن جعفر ثنا  
 سفيان الثوري عن الاعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن بلال قال اصرني  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اقرأ خلف الامام (ك) في تاريخه - وقال هل لنا بطل  
 والثوري تبرأ الى الله منه وفي التلخيص وقال هذا الخبر من النوع الذي لا يوسى  
 (ق في القراءة) وقال عيسى بن جعفر قاضى الرى ثقة ثبت لا يحتل مثل هذا الدرس  
 فالراوى عنه اما كذاب وضع هذا الحديث على عيسى بن جعفر الثقة او صدوق  
 دخل عليه حديث في حديث (كنز ميم ٢٥٢)

**فصل** في ذكر كثرة جانب ادقلته في هذه المسألة وما وقع من المبالغات فيه من تكثير ما وافق وتقليل ما خالف وكل لا يعدل عما بلغه أولا وسمعه ورأه في بلد واختاره من شيوخه - يعود الى مصحوب اول منزل ،

ويجبل خلافه خلافا من العوام لا الخواص فلا يؤثر عنده هذا وهذا في سجية الناس لا يلازم عليه يفضل كل واحد بلدته وما فيها ويتناضل عنها كما ختار الشافعي الترجيع في الاذان على ما كان عليه اهل مكة وحجهم بسم الله والقوت في الصبح -

نفى الامر من ص ٩٢ فقلت للشافعي خالفك في هذا غيرنا قال نعم بعض المثبتين ثم قال وجل اهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الايدي ثلاث مرات في الصلوة فخالفتهم مع خلافا فكر السنة امر العامة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقال من ص ٩٢ انقلت هل رووا فيه شيئا قال نعم ما لا مثبت نحن ولا انتم ولا اهل الحديث منهم مثله واهل الحديث من اهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الايدي ثلاث مرات آفة في العبارة الاولى ان جل اهل المشرق يذهبون مذهبهم وفي هذه العبارة ان اهل الحديث منهم هم الذين يذهبون مذهبهم لا كلهم لانهم لم يروا باب الحجر بآمين هناك قال الشافعي رأيتك في مسألة امامة القاعد مسألة رفيع اليد في الصلوة ومسألة قول الامام امين خرجت من السنة والآثار ووافق متفردا من بعض المشرقيين الذين ترعّب (في ما يظهر) عن اقاويلهم آفة والظاهر ان قوله متفردا من بعض المشرقيين تعريض مختص بمسألة امامة القاعد يؤول الى جابر الجعفي فانه روى لا يؤمن احد بجلدي جالسا ووافقه المالكية فيه ذكره في المدونة من طريق جابر وقد ذكره الشافعي بنفسه في الامم ص ١٢٩ بهذا العنوان وهو الذي

يرغب عن اقواله وقال من مآ ٢٣ فقت للشافعي فان صاحبنا قال ما معنى رفع اليد  
قال الشافعي هذه الحجة غاية من الجهل معناه تعظيم الله واتباع السنة معنى الرفع في  
الاول معنى الرفع الذي خالف فيه النبي صلى الله عليه وسلم عند الركوع وبعد رفع الرأس  
من الركوع آه وفيه ان البحث في المعنى قد دار في ذلك الزمان وما كان ينبغي ادارة  
الاختيار عليه بل على ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بالكثرة واسأل عن الرفع  
قد دار في مكة ايضا كما عن الحسن بن مسلم عن طاووس في جزء البخاري وسنن البيهقي  
وعن ميمون المكي عن ابن عباس عن ابي داود وفي الشارح عن الاوزاعي كما في آخر  
جزء البخاري وهل كثرة العمل من بعده يفصل الخلاف الله اعلم به ولكن الذي  
يدور بالبال وان لم يكن له بال انه لا يفصل في هذه المسألة الا كثرة عمل الشافعي  
لا تشاركوا وضع الرفع جدا حتى لو تبين كثرة على شاكلة واحدة يظهر لنا ظاهرا  
كثرة فان الكثرة ههنا كثرة قنّة ولا يخفى على الناظر انه كيف كثرت الجهر بسم الله و  
الفتوت في الصحيح بعد النبوة مع كونه قليلا او خافلا في عهد هائل اقول في الجهر  
بأعين كذلك -

وفي اختلاف الحديث قال الشافعي وتبل عن بعض اهل ناحيتنا انه لم ير  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرفع اليدين في الافتتاح وعند رفعه من الركوع و  
ما هو المعمول به عندنا آه وفيه ان العمل في المدينة به قد قل في عهد مالك وفي خيل  
هذا الكلام افظ النسخ في المسألة قد ل انه قد نقوه به بعضهم حينئذ وليس على وجه  
متفرّج ايه وليس بصواب كما ذكره الشافعي فان النسخ لا يثبت بذهاب العمل كما ان في  
اكل الصائم بعد النوم ما يتخلف منقولا بخلاف ما نحن فيه وقد كان المعارض جعله نظيره

واعلم ان الطحاوي يطلق النحر على ما جاء بخلاف السابق وان لم ينزل للمشرقة  
 وبقي مشرقا كما كان فكان النحر في اطلاقه محي الخلاف في المسألة وان لم يرفع  
 الشرعية صريح في مواضع من كتابه ببقاء الشرعية مع اطلاقه لفظ النحر -  
 ثم اعلم ان بعضهم جعل رفع الايدي في الدعاء والصلاة والقنوت جنسا واحدا  
 ثم لم يختر الرفع في الدعاء لطرده داخل الصلاة ايضا وهو الذي يوجب اليه سياق  
 المدونة قال قال مالك لا ارفع اليدين في شيء من تكبير الصلاة لا في خفض  
 ولا في رفع الا في افتتاح الصلوة يرفع يديه شيئا خفيفا والمرأة في ذلك بمنزلة الرجل (قال)  
 ابن القاسم وكان رفع اليدين عند مالك ضعيفا الا في تكبيرة الاحرام (قلت) لابن  
 القاسم وعلى الضعفا والمروة وعند الجمهورين وبعرفات وبالموتفة في المشعر وفي  
 الاستسقاء وعند استلام الحجر (قال) نعم الا في الاستسقاء بلغني ان مالكا روي  
 رافعا يديه وكان قد عزم عليه الامام فرفع مالك يديه فجعل بطونها ما يلي الارض  
 وظهورها ما يلي وجهه (قال) ابن القاسم وسمعت يقول فان كان الرفع فهكذا مثل  
 ما صنع مالك (قلت) لابن القاسم قوله ان كان الرفع فهكذا في اي شيء يكون هذا الرفع  
 قال في الاستسقاء وفي مواضع الدعاء (قلت) لابن القاسم فعرفة من مواضع الدعاء  
 قال نعم والجمهورتان والمشعر (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يمر بالركن فلا  
 يستطيع ان يستلمه ايرفع يديه حين يكبر اذا حاذى الركن ام يكبر ويمضي قال يكبر  
 ويمضي ولا يرفع يديه ام وقال في الفتح من الدعوات وبعض اخرون من المصنفين ذكر  
 ابن التين عن عبد الله بن عمر بن عاترة نقل عن مالك ان رفع اليدين في الدعاء يرفع  
 من امر الفقهاء آه يري بانه من فعل صغار الناس يحتنون بالامر الصغير او من امر



الخصوص قد استنبط مما قاله النبي صلى الله عليه وسلم للسائل في زكاة الحمر مع هذا  
 قد يعذر من عمل بالعام مع وجود الخصوص كما وقع لبعض الصحابة في ترك الصلوة  
 عند الذهاب إلى بني قريظة وصلاتها بعضهم فلم يعنف احد وقول بعضهم هناك  
 لم يرد منا ذلك يدل على ان العام قد لا يدخل فيه خاص بالارادة فهذه مسائل  
 اصولية تستنبط من الحديث ثلث الوجوه في قلة رفع اليد في الدعاء بعد الصلوة منه صلى  
 الله عليه وسلم ان اكثر دعائه كان على شاكلة الذكر لا يزال لسانه رطاباًه ويسبته  
 على الحالات المتواردة على الانسان من الذين يذكرون الله تيمناً وقعوداً وعلى جنونهم  
 ويتفكرون في خلق السموات والارض ربنا ما خلقت هذا باطلاً ومثل هذا في واطمأنا  
 على الاطوار والتارات لا ينبغي له ان يقصر امره على الرفع فانه حالة خاصة لمقصود  
 جزئي وهو دعاء المسألة فان ذقت هذا نفس عن كرب ضاق بها الصدر لان الرفع  
 بدعة فقد هدى اليه في قوليات كثيرة وفعله بعد الصلوة قليلاً، وهكذا شأنه في باب  
 الاذكار والاوراد واختار لنفسه ما اختار الله له وبقي اشياء رغب فيها لامة فاز التزم  
 احدنا الدعاء بعد الصلوة برفع اليد فقد عمل بما رغب فيه وان لم يكن ثم بنفسه  
 فاعلم ذلك -

واعلم ان الاشارة انما تكون بحركة الجارية فتوهو تشبيهها ولكن الامر ان عبادة  
 الاديان السماوية ليست عقلية صرفة ولا حشر هرو حاشي بعض بل الامر عند هم  
 التقديس التنزيه اعتقاداً وعلماً مع اثبات تجليات شهودية وعلمها آثاراً فاعماله تعالى  
 ولقد بحث عنها العارفين وفيه يقول شيخهم الاكبر  
 فلا تنظر الى الحق + وتعمد عن الخلق + ولا تنظر الى الخلق + وتكسو سوي الحق

ونزهه وشبهه + وتم في مقعد الصدق + فارتشت ففي الجمع + وان شئت ففي القوم  
كيس كيثلم شئ + وهو التميع البصير -

وفي مسائل الحنفية في الاستلام انه اذا لم يستطع اشار اليه ارادوا رفع الايدي  
واشارة بتحريك وامالة وقد مر ان الرفع خارج الصلوة ايضا وانه في الاذان ايضا  
يتضمن نحو هذا المعنى ونظيره في المستدل ٢٥٢ من وضع عبد الله بن عمر اصبغيه  
في اذنيه اشهادا لله واشارة الى مكانته ورجاء ابو يحيى فيه رجاء بن صبيح بل يوهون  
بعضهم جعله تكبيرا فعليا يحذف منه عن التكبير القولي قال الزرقاني في شرح الموطأ  
وقال الامام احمد يروى عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلى وحده ثم كانه قاسه  
على الاذان ففي المغنعة وكان يقول انما الاذان على الامير والامام الذي يجمع الناس  
ام ونحوه عنه في المدة -

وينبغي ان يراجع من سنن البيهقي باب من كبر تكبيرة واحدة ام من مائة من  
حيث المسألة ومن حيث التعبير فقد يشعر ويفيد مثله في ملاحظهم قد كان ابن عمر  
ينقص التكبير للمخفوض ويترك الرفع هناك احيانا فاذا ترك التكبير ترك الرفع، و  
الا ذراعي قائل بوجوب الرفع في الافتتاح يقول بسنية التكبير هناك - وفي نيل الاوطار  
وقال احمد احب الي ان يكبر اذا صلى وحده في الفرض واما في التطوع فلا ام ونقول  
اخر هناك ويخرج منه ان بعض من شذ في الرفع خفف في التكبير ثوان المرأة ينيون  
الى احد نقص التكبير ويفتر منه من عندهم بحالة التحفص للسجود وهناك ترك الرفع  
كثيرا فدل على تلازم بينهما. فهذا ما جرى في هذه المسألة من الاطوار والادوار  
وهذا الذي قلنا هو المراد بالاشارة في سنن البيهقي ٣٦٦ يذكر عن عروة بن

الزبير انه قال اذا رأى احدكم البرق او الودق فلا يشتر اليه وليصف وليسعت  
 ثم ذكره مرفوعاً مرسلاً واما قلت ان التجليات وهي سبحات وجهه وحجابه النوري  
 الوان غشيت السدة والعماء وظلل من الغمام والنفائية عند النساء في الاسرار من انوار  
 الافعال لان حضرة الافعال عند المتارين قد تروا اما الحوادث حضرة اثارها فحضرة الذات  
 ثم حضرة الاسماء والصفات ثم حضرة الافعال ثم حضرة اثار الافعال والافعال  
 قائمة بالذات بخلاف اثارها فانها منفصلة والذي يذكره الحافظ ابن تيمية في نصه  
 من قيام الحوادث بذاته تعالى ويعبر عنه تحيينا للعبارة وترويحاً لمراوده بقيام الافعال  
 الاختيارية بذاته فاننا لا نقول بقيام الحوادث بذاته اصلاً واما الاختيار فصفة فعلية  
 قائم بذاته بخلاف ما خلقه بالاختيار فانه منفصل بناء على ان الفعل غير المفعول  
 كما حكاها البغوي شرح الشيخ عز الدين السمرقاني ما ينصب في البين من الصور لتعريف  
 الحقائق المنزهة ويؤيد عنها في بعض الاحكام وهو حجاب النور وكشفه لاحرق سبحات  
 وجهه ما انتهى اليه بصره من خلقه وراى من حجب الله الباطنة من الجن ما ذكره في  
 مرصت فلم تعد في ومن التجليات بسط يد تعالى في السمير هل من تائب آه - ومن حجاب  
 العبد نزع يديه للدعاء وهي الجناري في صحبه الوجه واليد ونحوه نعمنا لصفة حتى لا يزل  
 الزيادة على الله وسماها شيخنا شأخنا الشاه عبدالعزیز لدهلوي في آية كشف الساق حقا  
 الحقيقة وحقق بما لا مزيد عليه -

تتم في عدة مواضع الرفع وعدة هاهنا علم ان ذلك لا يتيسر قد اختلفت الرأيات  
 والرواية فيه والناس كلهم على انهم يتعلمون في ما لم يأخذوا به ويناضلون عما  
 اخذوا به والذي ينبغي ان يعتقد فيه ان ما صح سنده اصطلاحاً حاثراً وجعل بعض



السلف به وهو صحيح في الواقع لا يسمم فيه اعلال ولا تغل كما يفعله الناس من النقد  
 الخلاف والمسألة عند الوفاق وذلك مثل الرقم بين السجدين وبعد المرحلتين  
 ثبت مرفوعاً وعملاً من السلف فلا سبيل الى اعلاله وقد يكون قليلاً بالنسبة الى المؤمنين  
 الآخرين بل لفظ مسلم ولا يرفع بين السجدين ناظر الى ان هناك عملاً به في الخارج  
 فلذلك تعرض لخصوصه بخلاف ولا يرفع بعد ذلك فهو كما قيل ان في مرض لمطعاً،  
 ثم في ايضاً وليس تعارضاً لا يرفع فان بالتعامل يصير الشيء مستقيماً ومتواتراً او  
 متواتراً تواتر طبقة وهذا التواتر والتوارث اذا كان عن شرع واصل لاعن ابتداء و  
 مواضعة وقرق بينهما الوجهان العيان بقراءة قاطعة فلا يحتاج في اثباته والزوال المحجة  
 به على الغير الى اسناد متواتر وكذلك يجري الشرع في ثبوت القرآن في نفسه وهو  
 مجمعه في ما بين الدفتين وتواتر الطبقة انه الكتاب المنزل من السماء على نبي صلى  
 الله عليه وسلم سمعوه على رؤس الاشهاد ورأوه على اعين الناس واما الاسناد فهو من  
 عن من لا يحتاج اليه بعد تواتر طبقة ثم لم يراع الشرع بعد ذلك في اثباته على الغير  
 اى المكلف تواتر ذلك الاثبات بل قالوا ان كل ما صح سند واحتمله رسل الامم  
 فهو قرآن هكذا فعل في اثبات ما هو قطع في نفسه على الغير في غير القرآن كالدعوة  
 الى الاسلام الزم المحجة به باخبار الاحاد وكلف فهمه ولو لم تكن الدعوة متواترة بذلك  
 تندفع شبهة مضرة وهي ان من يدل على الاسلام كيف يجعل جاحداً ما لم يتواتر عنده  
 وذلك ان الدعوة الى الحق المقطوع به يكفي فيها اخبار احاد لانه قطعي في نفسه متى توجه  
 له احداً ما كان اثباته فيجوز نافية جاحداً كمن اخبر عن مبصر مشهود خبر واحد بل  
 نافية وجاحداً مكابراً فانه يمكن تحقيقه بآد في توجهه ولا يبقى الامر لا ينكشف ان يفصل

وبالجملة يكنى في اثبات امر على الغير في نحو ما ذكرنا كونه عن ظهر قطعيته في نفسه  
وثبوتها في حد ذاته يقبلا لا إيجابا والتواتر في طريقة الاثبات وكذلك ما ذكرناه في  
الاجماعيات المنقولة بالاحاد وانما اقتيد القطع فهو من هذا الباب فاعلمه وهذا الذي  
ذكرناه اوردا ههنا للافاضة وان كان نظيرا لما نحن فيه لامثالا.

وان جاء بما هو محتمل للتأويل ولو بحججه العلة فنبتوقف فيه كما في الرفع في القومة  
مرتين مرة للرفع من الركوع ومرة ثانية للخفض وان جلدنا تأويله في اثر ابن عمر عند ابن حزم  
بما يصح بالتكرار وتأويله اصعب مما في حديث مالك بن الحويرث عند النسائي وقد ذكر  
صاحب مسند البهيبي ابن حزم وابن القطان من صحيح حديث الرفع في كل خفض ورفع و  
لكن ابن حزم انما كره هذا العنوان اي عند كل خفض ورفع من عنده والذي عنده في اثبات  
متفرقات من الاحاديث المرفوعة والاثار خصلها في هذا العنوان فذلكه من فعل هو  
وقد ورد هذا العنوان في بعض الزايات وتعبير السلف وعبارة كبار الائمة وكذا عنوان  
عند كل تكبيرة ولكن الذي يظهر ويشهد به الوجوه ان نعم هو غير مقصود وذلك انه  
لما كثرت ادواته على الاستزني نقل المسألة حال عليه بذكر موارد كل مرة فاختصروه  
بترك المواضع فاوهموها غير مقصود وذلك كما يسمى المتكلمون في مسائله متغلطا  
الايمان جماهير الناس من يطلب منهم حراية ايمانهم الا جمالي انهم اصحاب الجهد اي تيسر  
لهم حمل من العقائد ويؤمنون بحفظها فهكذا استعير بكل خفض ورفع كما هو مختص  
اختص فيه الحكم الا على مشهدة العلة وان العمل بضبطه وهذا كثير في الاحكام  
بعاد علم المراد من الخارج ونحوه في التيسر انما يكفينا هذا ما نذكره من عند التيسر  
الى المرفقين من الذين احسن اسال بغيره ووردنا لتعبيرنا المذكور تحصيل وتبيين المسألة

مع ان الخفض في الخارج يتبادر منه الامالة غير وضع الجهة وهو زائد على مجرد الخفض  
ومع ان في الخفض والرفع طباقا ليس في لفظ الركوع والقومة وكما في لفظ القيام  
والقعود ثم لفظ القومة والجلسة لما بعد الركوع والسجود قليل في تغيير السلف قد شاع  
في كتب الفقه من العلماء وما في أخر جزء البخاري قال سألت الأوزاعي قلت يا أبا عمر ما تقول  
في رفع الأيدي مع كل تكبيرة في الصلوة قال ذلك الأمر الأول أم - فهو أيضا عموميا  
مقصود تزييد به أنه الأمر الأول وقد نحل ولا يزيد غيره فإنه قائل بالوجوب وهو كقول  
الحسن عند أبي داود في حديث وائل ومع هذا فقد دل على اختلاف العمل حينئذ علم  
خلاف ما مر عن أبي سلمة الأعرج القاص من التلخيص دل ان البحث عن المسألة في  
الشام أيضا -

بل اقول ان ما مر عن جزء البخاري من قول الأوزاعي في قول القاسم بن مخيمرة  
حيث قال القاسم فجع الأيدي للتكبير قال أي الأوزاعي على ما هو الظاهر اراه حين  
ينحني هو تفسير منه على شتاره ولويرد القاسم الاخرية فإنه كوفي سكن دمشق  
مرباطا فقيه ذكره في التذكرة في أخر الطبقة الثانية - واخذ عن علقمة بن قيس فاراد  
مذهب اهل الكوفة لا غير او اراد ان مجاسة الرفع مع التكبير انما يتحقق في الاخذ  
وهو في الرفع من الركوع بغير تكبير او اراد بيان مذهب نفسه انه حين ينحني ايضا  
والقاسم بن مخيمرة هو الراوي للحديث التشهد عن علقمة عند الدارقطني بل اقول كذلك  
في ما في جزء البخاري عن الثوري عن عبد الملك ابي ابن ابي سليمان قال سألت سعيد بن جبير  
عن رفع اليدين في الصلوة فقال هو شيء تزين به صلواتك وعند البيهقي بذكر مواضع  
الرفع كل هذا السؤال لان كلهم كوفيون يبحثون في المسألة فاجاب سعيد بن جبير وهو

ايضا كوفي انه فاضلة من الامر لاياس به هذا اراد فذقه ورواه البيهقي عن ابن المبارك  
فلما يثيبه بخلاف سنيان فكل على فختاره وكذلك فعلوا في حديث البراء من تعبير كل  
على فختاره يعلم ذلك بالمرجحة -

وكذا فعل الهامة بلفظ كان يكبر في كل خفض ورفع لم يذكر التميع الا اذا حرمنا  
صفة الصلوة بتفصيل هذا ثم الذي يظهر بعد ذلك ان بعض السلف كمثل ابن حبيب  
في ما مر من رواية ابن حزم عنه دخل المصنف اجتهاد ايضا جعلوه تكبيرا فاعليا تابعا  
للتكبير فطروا وانه من جنس التعظيم يجوز في المواضع الاخر كما ذكرناه في خارج الصلوة  
الامر فيه الى الجدل وقد ثبت جنسه وذلك كما فعلوا ابتعدوا الكرمع في الكسومتين وهو  
الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ بعضهم انه اجازة جنسهما لم تجل الشمس  
فجاء عنهم ثلاثة واربعة وهذه مراحل الاجتهاد ولذا قلت سابقا ان كثرة العمل  
ايضا من السلف في هذه المسألة ان ثبتت لا تفصل خلاف الفضلية وانما تفصل  
كثرة عمل الشارع بنفسه وان كان عمل السلف اعلى ما هو قرينة لصحة حديث في مسألة  
لكن في خصوص هذا المبحث لم ينفصل الامر لطرق الاجتهاد فيه فان التزام ما هو  
في الاصل من كثير من السلف لا يفي بالقطع بكونه كثيرا من الشارع ولما رافقه سؤالا  
عنهم في عهد الكبار كالحنفاء وابن مسعود وانما كان الامر عندهم على الارسال و  
الاطلاق ثم بعد ذلك منهم يتبين السؤال ويأتي وفي النكز م٢٢ عن الضياء في المختارة  
ان علقمة انطلق الى حمص فقال له اصحابه احفظ لنا ما استطعت آه ومع ذلك كان  
علقمة وكانوا تاركين للرفع واستمر عليه وهذا ونحو هذا يدل على الطريق وما عند  
الضياء هو عن ابراهيم وابراهيم النخعي في جواب حديث رائل في الرفع يجيب بكثرة التارك

من النبي صلى الله عليه وسلم فقد اعتقد الرفع منه صلى الله عليه وسلم قليلا وترك الرفع  
كثيرا حيث قال كما عند الطحاوي عن سُفيان عن المغيرة قال قلت لأبراهيم حديثك أن  
إنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه  
من الركوع فقال إن كان وأتت رَأْيَهُ مرة يفعل ذلك فقد أهدى عبد الله خمسين مرة لا يفعل  
ذلك أم فهذا قاله للمغيرة إراديه النسبة لخصوص عدمه وقال مرة أخرى لم يرفع مرة  
لما حكاها عن علقمة بن وائل عن وائل فغضب وقال أهو ولم يره ابن مسعود لا أصحاح  
لعل المراد بالأصحاح أصحاح النبي فانهم هم الذين يمكن لهم رواية الرفع منه صلى الله  
عليه وسلم فعند انهم أيضا لم يروه وعند محمد بن الموطأ ما سمعت من أحد منهم إنما كانوا  
يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون ومن تخلف في كلام إبراهيم كالفتية إلى بكر  
ابن اسحق عن أبيه يهقي والشافعية جعله نافيا أصلا وليس كذلك وإنما هو قليل  
الرفع ولا ينفية فاعلمه فقد بحثوا حتى البحث اعني رواية الكوفة ومن كان يفتي بها ويؤخذ  
منه فذكره لخصوص ما يرد عليهم وحذفوا ما عني به رواية الكوفة من التخصيص فيه والأمرهم  
فأنهم تحقيق الأمر عن أبي بكر ثم حققوه من عهد عمر إلى عهد علي ثم اتجموا ولو يبالوا  
بغيرهم وهو الذي يجيبون به عند التساؤل فأحفظه أنت

ومغيرة بن مقسم من مشاهير فقهاء الكوفة فقد حقق الأمر من إبراهيم لم  
يأل جهدا ونهذه ترك الرفع كما في العجوة وهو مذهب الحزبن صالح بن حي كما في الإتحاف  
وعمر بن مرة كان أمار مسجده كما في سنن البيهقي من مشايخه إبراهيم أيضا في  
قوت الفجر فكان ضامز قويم وبحث عن المسألة ولم يقصر عمله أمار مسجد البراء في شعرات  
الرفع لم يكن فيه بخلاف الثبوت ويشعر أن حديث البراء في ترك الرفع ثابت لم يرد لخصوص

في من عددوا من الراغبين رجالا من الكوفة مع شدة حاجتهم اليه - ورائل كان في  
 الكوفة وابنه علقمة روى حديثه في مسجد الحضرميين هناك فخرج جوابه من ابراهيم علي  
 كان فيهم فرووا عمله وعمل اصحابه وعمر حالوا اليه فرووا عمله فكأنهم ابقوا الجواب عما روي  
 عنهما ولم يصح ان شاء الله والزهري اخلف عمله فلم يجزهم الامر الى جواب شيه بقى حدث  
 ابن عمر فكفى لهم مالك في تنويعه وفي نقل عمل المدينة - ثوان الوجه في كثرة طرق حدث  
 ابن عمر كثرة الموطآت وان راويه قالك والزهري واصحابهما مفرقون على البلاد لا قاة  
 الزهري في الحجاز والشام واكثر احاديثهما يكثرت لئلا يكون فيهم كثرة العمل بخلاف اصحاب  
 ابن مسعود وذويه لم يروا كذلك وبعد ذلك الانصاف بان المراد بقول ابراهيم لم يرو  
 ابن مسعود ولا اصحابه اصحابه اخذ من منه كما في قوله لعمر بن مرة حين ذكر قوت الفجر من  
 رواية عبد الرحمن بن ابى ليلى عن البراء بن عازب لم يكن اى ابن ابى ليلى كاصحاب عبد الله  
 انما كان حصة امرئ اى الفحص بالبيع كاصحاب عبد الله وانما لازم البراء مع هذا يرى  
 اصحاب عبد الله انه من الناس يقيمون مقام كثيرين واراد بؤنية الرفع بالنسبة الى اصحابه  
 رفيعة من الطبقة فهذا حيث ذكر اصحابه كما في قوله لعمر - وحيث لم يذكرهم كما في قوله  
 لمغيرة فيذكره قللة الرفع ورأه ورائل وكثرة تركه ورأه ابن مسعود وكان عندك حقا على  
 الناس ان يشكروا رجال الكوفة وراى اهما فهم الذين اوضحوا هذه افتراض القلاء وخلف الامام  
 وعد عرسية الفتوت في الفجر اتيوا الجهر بيبس الله وقد كان الامر شتبا لعل اهل مكة بهما  
 وهم الذين روى الجهر يامين كما عند الله ارتططنى عزالى يكونن اى اود ثمر علوا بالاختفاء فانه  
 كان اكثر العمل من الصحابة والتابعين وهم الذين تركوا الترجيع في الاذان وهو السبيل  
 فعلت هذه المسائل بعلمهم وبخلافهم اخرين فيها قال في الجهر التثنية وقوله اى البياق ثمر عن

الصحابة والتابعين تساهل فان في الصحابة من قصر الرفع على تكبيرة الافتتاح كما تقدم ذكرها  
من التابعين منهم الاسود وعقبة وابراهيم وخديثة وقيس بن ابي حازم والشعب ابو اسحق وغيرهم  
روى ذلك كله ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد جيد وروى ذلك ايضا بسند صحيح عن اصحابنا  
وعبد الله وناهيك بهم وقد ذكرنا اكثر ذلك في تقدمه قلت وكذا هو من هبل الخيرة الحسن بن  
صالح وسفيان والثوري وكيع واسحق بن ابراهيم وفي جامع المسند المخرج لابي حنيفة  
بعوا اخرجه من طريقه عن عبد الله بن مسعود ويأتي ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فكان متابعاً لثقيان في حديث عبد الله وابراهيم في طريقه متابعاً لعمام بن كليث في طريقه  
فلم يكن هناك تفرد ولا شذوذ بل هو الواقع في الكوفة عند مرأتها واتراً وثوارثاً مستمراً  
بل كل البلد شاهد لحديث سفيان ومن هبل ابراهيم وفتواه في جزء البخاري عن وكيع عن سفيان  
عن حماد عنه وعبد الطاهر عن المغيرة عنه وعن عمر بن مرة عنه وعن حصين عنه <sup>عند الامام</sup> عبد الله  
ومحمد بن موطاه ومن رواه ابراهيم عن عبد الله واصحابه عند محمد بن الطاهر والداقطن  
وابن ابي عمير <sup>وقال ابو اسحق بن عمار في حديثه في بعض النسخ والعلل في حديثه في بعض النسخ</sup> وعن حماد بن ابي ليثان عن عبد الله بن قيس  
حدثنا وكيع وابو اسامة عن شعبه عن ابي اسحق قال كان اصحابنا عبد الله واصحاب علي بن ابي رافع  
ايدهم الا في افتتاح الصلاة قال وكيع ثورايعدوا قلت ابو اسحق صلى خلف علي بن ابي رافع  
في التهذيب وسمع خطبة كما في التذكرة - هذا ،

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّغِيرُ فِي حِكَايَةِ الْقُرْآنِ يُقَوِّمُ كَيْفَ الْحَفِيفَةِ وَقَدْ هُوَ حَدِيثٌ قَدِيمٌ  
وَأَصَحُّهُ وَأَوْثَرُهُ وَتَقْدِيرُهُ يَأْتِي فِي كَيْفِ الْقُرْآنِ يَأْتِي فِي كَيْفِ الْقُرْآنِ يَأْتِي فِي كَيْفِ الْقُرْآنِ  
ولذلك قال اصحابنا ما كان من احكام الشريعة بالناس حاجة الى معرفته فسيل ثوبه  
الاستفاضة والخبر الموجب للعلم وغير جائز اثبات مثله باخبار الاحاد نحو ابي بصير

من مس الذكر ومس المرأة أو الوضوء مما سمت النار والوضوء مع عدم تسمية الله عليه نقا أو الما كانت البلوى عامة من كافة الناس بهذه الأمور ونظائرها فغير جائز أن يكون فيه حكم الله تعالى من طريق التوقيف إلا وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ووقف الكافة عليه وأذاعرفته الكافة فغير جائز عليها ترك النقل والاقتصاد على ما ينقله الواحد منهم بعد الواحد منهم مأمورون بنقله وهم الخبة على ذلك المنقول إليهم وغير جائز لها تصنيف موضع الحجّة فعلنا بذلك أنه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف في هذه الأمور ونظائرها وجائز أن يكون كإسناده قول يحتمل المعاني فحمله الناقلون الأفاضل على الوجه الذي ظنوه دون الوجه الآخر نحو الوضوء من مس الذكر يحتمل غسل اليد على نحو قوله عليه السلام إذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل يده ثلاثاً قبل أن يزيد عليها فلا إناؤه فانه لا يدرى أين باتت يده وقد بينا أصل ذلك في أصول الفقه -

فان قيل أمر الأذان والأقامة ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبيرات العيدين وأيام التشريق مستعمت البلوى به وقد اختلفوا فيه فكل من يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً فأنما يرويه عن طريق الأحاد فلا يخلو حينئذ ذلك من أحد وجهين أما أن يكون لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الكافة مع عموم الحاجة إليه وفي هذا ما يبطل أصلك الذي بنيت عليه من أن كل ما بالناس إليه حاجة عامة فلا بد أن يكون من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الأمة عليه أو أن يكون قد كان من النبي صلى الله عليه وسلم توقيف الكافة على شيء بعينه فلم تقتله حين ورد البيت من طريق الأحاد وفي ذلك هدر وقاعدتك أيضاً في اعتبار نقل الكافة فيما عمت به البلوى قيل له هذا سؤال من لم يضبط الأصل الذي بنيتم عليه الكلام في المسألة



وذلك اننا قلنا ذلك فيما يلزم الكافة ويكونون متبعين فيه بفرض لا يجوز لهم تركه (والخالفون  
 وذلك مثل الامامة والفروض التي تلزم الدقة وامامة ليس بفرض فهو مخيرون في ان يفعلوا  
 ما شاؤوا ومنه وانما الخلاف بين الفقهاء فيه في الافضل منه وليس على النبي صلى الله عليه  
 وتوفيقه هو على الافضل ما خبر به هو فيه وهذا سبيل ما ذكرت من اصل الاذان والاقامة و  
 وتكبير العيدين والتشريق ونحوهما من الامور التي نحن مخيرون فيها وانما الخلاف بين  
 الفقهاء في الافضل منها فلذلك جاز وورد بعض الاخبار فيه من طريقي الاحاد وبطل  
 الامر على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان منه جميع ذلك تعليما منه وجه التحديد وليس ذلك مثل  
 ما قدمنا تفوا عليه وحضر عليهم محاورته وتركه الى غيره مع عموم بلوهم فيه فالذي ذكرناه من خبر  
 الملال اذا لم يكن بالسما على من الاصل الذي قد مضى انما عتبه بالكون فيلزم منه اختيار التواتر  
 للعلم اذا كان السامع علة فان مثل يجوز خذله على الجماعة حتى لا يراه منهم الا الواحد الاثنان من خلل السحاب  
 اذا التجاعده لم يره قبل ان يتبينه الاخر وذلك لئلا يبينه اختيار الواحد الاثنين ولم يتطوفا بل يعلم  
**خاتمة** لا يخفى ان البحث في هذا الشأن يخرج الى طوائف عديدة وكثيرة مراجعة الى الاصول  
 المتباعدات والشواهد والاعتبار واستطرت واذا كان باير ابيامين اشتراكه ومدايرة ايضا  
 فيخرج الى انه حديث واحد او حديثان ومعرفته من اصعب امر احل واذا كان واحدا فهل  
 يأتي هناك ترجيح او توفيق او هو زائد وناقص او ذكر كل ما لم يذكره الاخر ثم ينشعب كل  
 بحث الى ما لا يكاد ينفصل في كل ذلك للناظر حدس ووجدان ثم اختلاف مناسبات  
 الطبائع والقرايح فوف ذلك كله ثم من المعلوم ان لا تزداد في المفرجات عند التحقيق  
 وكذا في المركبات فضرب زيد عمر وضرب عمر ابريل وزيد ضرب عمر كلها تركيب متغيرة  
 في المعاني الشرائع ذكرنا زيد قائمه وذا عمرو زيد وذا لسانا سر وذا عمرو زيد فلا يمكن التواني  
 بالمعنى في بحيث لا يتغير اصلا وقد مر ما حدثت به من ايراد ما قد مر في العلم من باب العلم

من كتاب الاعتصام فهذا ونحو هذا وفوق هذا يكون سائحا وبارحا فلا بد للثنا على انجيل  
فيه رأيه ولا يلام ولا يضايق ثم كان الغرض ابراز شئ ما في المقام ويحث تحليليا عما تصور  
من التركيب في الافهام وانه ليس هم المدعى ونحن المدعى عليهم في كل ما يرام ولا  
توجيه رد الى الاعلام او نقض وابرار لعمد ربنا المخلتني كلمة اذ يحثني في اثناء الكلام  
والناظر لما عند قدامه ووراءه مناسبة السابقة لا يتركه ورأيه فليعد ولا يخذل في  
ولا يجبره ولا يجبر في

خليق عَصَا سَاعَةً وَهَجَرًا،	وَلَوْ مَا عَلَى مَا احْرَثَ اللَّهُ هَامَ خَدَا
اَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ اِذَا جَاءَ بِالْهَدَى	وَيَتَلَوُ كِتَابًا كَالْمَجْمُوعَةِ نَبِيًّا
وَلَا خَيْرَ فِي حَالِهِ اِذَا الْمَرِيكَنَ لَهُ	بَوَاكِرُ تَحْمِي صَفْوَةٍ اِنْ يُكْدَنَا
وَلَا خَيْرَ فِي حَجَلٍ اِذَا الْمَرِيكَنَ لَهُ	حَلِيمٌ اِذَا مَا اَوْرَحَ الْاَمْرَ اَصْدَا
تَذَكَّرْتَ وَالدَّكْرَى تَهْتِجُ لِلْفَتَى	وَمِنْ حَاجَةِ الْمُحْزَنِ اِنْ يَتَذَكَّرَا

والحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة والسلام على رسوله محمد وعلى آله  
 واصحابه اجمعين وانا الاحقر الاواه محمد بن نور شاه عفا الله عنه ابن مولانا محمد  
 معظم شاه ابن الشاه عبد الكبير ابن شاه عبد الخالق ابن الشاه محمد اكبر ابن الشاه محمد  
 ابن الشاه محمد عارف ابن الشاه علي ابن الشيخ عبد الله ابن الشيخ مسعود النروي الكشميري  
 رحمهم الله تعالى وفي المكتوبات الخطية عند خلف الشيخ ان سلفه جاء واصن بغداد  
 الى الهند ودخلوا ملتان ثم ارتحلوا الى بلدة لاهور ثم الى الكشمير والله اعلم  
 والله اسأل ان يوفقني للعلم والعمل واولاد محمد زهرو محمد اكبر ومحمد انظر واخوتي  
 محمد عبد الله شاه ومحمد سليمان شاه ومحمد نظام الدين محمد سيف الله شاه والنجاهم والله اعلم  
 اللهم اغفر لهما جميعا الفقيه محمد بن الامام محمد بن شهرى النزيل بالمجلس العلوي (دواجيل) ١٧ شوال المعظم ١٢٠٤